المؤلف: أ/ خالد خميس السَّحـاتي

عنوان الكتاب: الدَّوْرُ المَـدَنِيُّ للجَـامِعَـاتِ: قـرَاءَةٌ أوليَّةٌ فِي الأدبيَّات

رقم التسجيل :B. 33663 . VR

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2017

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

الدَّوْرُ المَـدَنِيُّ للجَـامِعَـاتِ: قِـرَاءَةٌ أوليَّةٌ فِي الأدبيَّات

أ/ خالد خميس السَّحـاتي

عُضـو هيئة التدريس ومُنسِّق وحـدة ضمـان الجـودة

بقسم العلوم السِّياسيَّة كليَّة الاقتصاد جامعة بنغـازي/ ليبيا

بِسْـمِ اللهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِـيمِ

(رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الفَاتِحِينَ)

صَـدَقَ اللهُ العَـظِيـمُ

سُورةُ الأعـراف: من الآية 89

الإهـــداء

إِلَى والديَّ العَـزِيزَيْنِ، وأُسْـرَتِي الصَّـغيرة،

حفظهُم اللهُ ورعـاهُم، أُهْـدِي هَذَا العَمَل المُتَوَاضِعَ..

الكاتبُ

يُنْسَبُ إِلَى العِمَادِ الأَصْفَهَانِيِّ قَوْلُهُ:

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنهُ لاَّ يَكْتُبَ إِنْسَانٌ كِتَاباً فِي يَوْمِهِ إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنُ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلُ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ العِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلُ اسْتِيلاَءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَـرِ!".

الفهـرس

م	الموضـــوع	الصفحة
.1	المُقـدِّمَة.....	6-5
.2	**الفصلُ الأوَّل: مفهومُ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ للجامعات**.....	8
.3	**المبحثُ الأوَّل:** مَعْنَى كَلِمَةُ المَدَنِيِّ لُغَةً واصطلاحاً.....	11-9
.4	**المبحث الثاني:** الثقافة المدنيَّة: المفهُومُ و المُرتكزات.....	16-12
.5	**الفصلُ الثاني: المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتعليم العالي**.....	18
.6	**المبحث الأوَّل:** الوظائفُ التقليديَّة للتعليم العالي.....	22-19
.7	**المبحثُ الثاني:** المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتعليم العالي.....	26-23
.8	**الفصلُ الثالث: الدور المدني للجامعات وأبعاده**.....	28
.9	**المبحثُ الأوَّلُ:** مفهُومُ وخصائصُ الدّور المدنيِّ للجامعات.....	31-29
.10	**المبحثُ الثاني:** الأبعادُ الرَّئيسيَّة للدَّور المدنيِّ للجامعات.....	56-32
.11	الخـاتمـة.....	57
.12	مُلخّص الكتـاب.....	58
.13	قـائمة المـراجـع.....	66-59
.14	الكاتبُ في سُطـورٍ.....	67

المُقدِّمة

حَقَّقَت مَنظُومَةُ التَّعليم العَالِي فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ تَوَسُّعاً مَلحُوظاً فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ، وازداد مَعَ هَذَا التَّوَسُّعِ حَجْمُ التحدِّيَاتِ التِي أَصْبَحَتْ تُواجِهُهَا الجَامِعَاتُ العَرَبِيَّةُ، خُصُوصاً مَعَ تدنِّي مُسْتَوَى الإِنْفَاقِ الحُكُومِيِّ على البحث العلميِّ، وضعف تفاعُل الجامعات مع قضايا مُجتمعاتها، واقتصارها أحياناً على تقديم خُرِّيجينَ مُؤَهَّلِينَ (نظريّاً) فِي كَافَّةِ التَّخَصُّصَاتِ، لَكِنْ يَنْقُصُهُمْ كَثِيرٌ مِنَ المَهَارَاتِ البَحْثِيَّةِ أَوِ الفَنِّيَّةِ فِي مَجَالاَتِهِمْ، بِعَكْسِ مَا يُعْرَفُ بِنَمُوذَجِ "الجَامِعَاتِ البَحْثِيَّةِ العَالَمِيَّةِ" أو "جامعات النُّخبَة العالميَّة" **World-Class Universities**[1]، التي تقفُ على المُستويين الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ في مركز الاقتصاد المعرفيِّ للقرن الحادي والعشرين؛ فَهِيَ مُؤسَّسَاتٌ نُخبَوِيَّةٌ تُؤدِّي أَدْوَاراً أَكَادِيمِيَّةً وَمُجْتَمَعِيَّةً عَدِيدَةً، مِنْ خِلاَلِ مُسَاهَمَتِهَا فِي فَهْمِ الحَالَةِ الإِنْسَانِيَّةِ بِشَكْلٍ أَعْمَق.. وَهُنَا يَبْرُزُ "الدَّورُ المَدَنِيُّ للجَامِعَاتِ" مِنْ خِلاَلِ تَحْقِيقِ ذَلِكَ الفَهْمِ العَمِيقِ لِلحَالَةِ الإِنْسَانِيَّةِ، عَبْرَ تناوُل كافة القَضَايَا المُجْتَمَعِيَّةِ دَاخِلَ أَرْوِقَةِ الجَامِعَةِ، وَخَلْقِ مَنَاخٍ عِلْمِيٍّ أَكَادِيمِيٍّ نَشِطٍ وَفعَّالٍ، قَائِمٍ عَلَى النِّقَاشِ العَقْلاَنِيِّ للقضايا المطرُوحَةِ بَيْنَ مُختلف النُّخَبِ الأكاديميَّةِ (أعضاء هيئة التَّدريس والطُّلاَّب والمُوظَّفِينَ)، فَالجَمِيعُ يُشَارِكُ فِي تِلْكِ النِّقَاشَاتِ، وَيَسْمَعُ مِنَ الآخَرِينَ، ويتفاعَلُ إيجابيّاً مَعَ ما يُطرَحُ، مَهْمَا كانت مِسَاحَةُ الاخْتِلاَفِ فِي الآرَاءِ.

وَخِلاَلَ السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ زَادَ اهْتِمَامُ البَاحِثِينَ وَصُنَّاعِ السِّيَاسَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَقَادَةِ التَّعْلِيمِ العَالِي بِالدَّوْرِ الذِي يُمْكِنُ أَنْ تَلْعَبَهُ الجَامِعَاتُ فِي المُجْتَمَعِ بِجَانِبِ الوَظَائِفِ التَّقْلِيدِيَّةِ، ويَسْتَنِدُ هَذَا الاهتمامُ إلى الفوائد المُتنوِّعة المُترتِّبة على مُشاركة الجَامِعَاتِ فِي المُجتمع من قبيل تنمية الوَعْيِّ والاحساس بالمسؤُوليَّة المُجتمعيَّة والمدنيَّة، وتحسين جودة العمليَّة التَّعليميَّة، وتوجيه البحث العلميِّ بما يُفيد المُجتمع.

وقد بَرَزَتْ مُنذُ التسعينيَّات من القَرْنِ المَاضِي حَرَكَةٌ عالميَّةٌ تَدْعُو إِلَى إِعَادَةِ تَقْوِيَةِ الطَّابَعِ المَدَنِيِّ أو الدِّيمُقراطِيِّ في التعليم العَالِي، ثُمَّ تَوَالَتِ الدَّعَوَاتُ وَالاهْتِمَامَاتُ العَالَمِيَّةُ لاَحِقاً بِهَذَا الجَانِبِ، وأصبحت الجامعاتُ المُشاركة مدنيّاً ومُجتمعيّاً ظاهرةً عالميَّةً تصفُ مُؤسَّسات التَّعْلِيمِ العالي التي اختارت أنْ تكُون لاعباً نشطاً في حياة مُجتمعاتها[2].

إنَّ التَّعليم العالي هُو أفضلُ قطاعٍ يُمْكِنُ المُراهنة عَلَيْهِ في مَسِيرَةِ التَّغْيِيرِ الإِيجَابِيِّ وَالبِنَاءِ لِلمُسْتَقْبَلِ، وهُو أمرٌ مُتعارفٌ عليه عالميّاً، فميزةُ التَّعليم العالي أنَّهُ يَضُمُّ النُّخَبَ الفكريَّة (أعضاء هيئة التدريس) التِي يَقَعُ عَلَيْهَا أَصْلاً عِبْءُ تَوْلِيدَ الأَفْكَارِ التَّطْوِيرِيَّةِ، وَيَضُمُّ نُخَبِ الشَّبَابِ الذِينَ يَتُوقُونَ إِلَى التَّغْيِيرِ، وَإِلَى تَبَنِّي القِيَمِ التِي تَقُومُ عَلَى المُوَاطَنَةِ وَالمُسَاوَاةِ وَالعَدَالَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ.

والتَّعليمُ العالي هُو الذي يضُخُّ النُّخَبَ الاجتماعيَّة في المُجتمع بشتَّى فئاتها ودرجاتها، من المُعلِّمين إلى الإعلاميين والقيادات الإداريَّة و الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، وبالتالي فإنَّ أفْضَلَ مَنْ يُمكنُ البحثُ معهُم في الموضُوع المدنيِّ هُم أهلُ التَّعليم العالي (أساتذةً وطُلاَّباً وقيادات)[3].

---

(1) أنظر: سعيد الصديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، **مجلة: رؤى استراتيجية**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 6، المجلد: الثاني، أبريل 2014، ص ص 8-10.

(2) عصام جمال سليم غانم، "الجامعات المشاركة مجتمعيا: المفهوم والأبعاد والقيادة في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة"، **مجلة: الدراسات التربوية والإنسانية**، دمنهور، كلية التربية، جامعة دمنهور، المجلد: السادس، العدد: الرابع، الجزء الرابع، (أ)، 2014، ص 6. متاح على الرابط التالي: **http://platform.almanhal.com/Reader/Article/96400**

(3) عدنان الأمين، "المسؤُوليَّة المدنيَّة للجامعة"، **مجلة: الدِّفاع الوطنيِّ اللبنانيِّ**، بيروت، العدد: 90، تشرين الأول/ أكتوبر 2014م، ص ص 5-54. وهُو منشُورٌ أيضاً على الموقع الرَّسميِّ للجيش اللبنانيِّ، بتاريخ: 2014/10/1م، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?43203#.VhfkzV7HhQQ

ولذلك، فإنَّ الجامعات تُعدُّ مِنْ وسائل التنشئة الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة في كافَّة الدُّول، وذلك بما تُوفِّرُهُ مِنْ أدواتٍ قَادِرَةٍ عَلَى لَعِبِ دَوْرٍ أساسيٍّ في تشكيل فكر الطَّلبة وسُلُوكِهِمْ. كما تُعدُّ الجامعاتُ إِحْدَى المُؤسَّسات الاجتماعيَّة الفَاعِلَةِ فِي تَعْزِيزِ أنماط التَّفاعُل بَيْنَ الطَّلبة والمُجتمع؛ لأنَّ مِنْ وَاجِبَاتِهَا الرَّئيسيَّة تنمية وتَوْجِيهِ وَعْيِّ الطلبة بالاستراتيجيَّات العامَّة للدَّولة والقيم المُجتمعيَّة الإيجابيَّة التِي يَحْرِصُ عليها المُجتمعُ الحديثُ لتوفير الانسجام المُجتمعيِّ، وعلى اعْتِبَارِهَا المَصْدَرَ القَادِرَ عَلَى تَزْوِيدِ المُجْتَمَعِ بِمَا يَحْتَاجُهُ مِنْ قُدْرَاتٍ ذَاتَ خِبْرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ مُؤَهَّلَةٍ وَمُدَرَّبَةٍ[4].

وقد أثمر الاهتمامُ بالمُشاركة المُجتمعيَّة والمدنيَّة للجامعات عن ظُهُور مفاهيم جديدة تُعبِّرُ عن الدَّور المدنيِّ للجامعات (The civil role of universities)، ووظيفتها في المُشاركة المُجتمعيَّة مثل مفهُوم "الجامعة المدنيَّة" (Civic university)، و"الجامعاتُ المُشاركة في المُجتمع" (community-engaged university)، و"الجامعاتُ المُشاركة مدنيّاً" (Civically engaged university).

ومِنْ بين فوائد المُشاركة المُجتمعيَّة للجامعات: تحسينُ نُمُوِّ رأس المال البشريِّ والاجتماعيِّ، والمُساهمةُ في تسريع النُّمُوِّ الاقتصاديِّ، وتحسينُ البُنية التَّحتيَّة المهنيَّة والعقليَّة للمُجتمعات، والحُصُولُ على النتائج البحثيَّة المُفيدة للمُجتمع[5]، بالإضافة إلى خلق جيلٍ واعٍ سياسيّاً، ومُهْتَمٌّ بقضايا مُجتمعه، ويتفاعلُ معها بشكلٍ إيجابيٍّ..

وَلِذَا، فَإِنَّ السُّؤَالَ عَنِ البُعْدِ المَدَنِيِّ لِلجَامِعَاتِ هُوَ مَوْضُوعٌ خَامٌ عَلَى مُسْتَوَى الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِكْرِيٌّ عَالَمِيٌّ يَنْطَلِقُ مِنْ مُقَارَبَةٍ عِمَادُهَا أَنَّ الجَامِعَةَ لاَ تُخَرِّجُ فقط أصْحَابَ مِهَنٍ بَلْ مُوَاطِنِينَ مُنْخَرِطِينَ فِي الحَيَاةِ المَدَنِيَّةِ[6].

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ سَوْفَ نَتَنَاوَلُ في هذا الكتاب مَفْهُومَ "الدَّوْرِ المَدَنِيِّ لِلجَامِعَاتِ"، وطبيعة العلاقة بين الجامعة والمُجتمع، والأدوارُ المدنيَّة والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتَّعليم، ولمحةٌ عامَّةٌ حَوْلَ "الدَّور المدنيِّ للجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ"، وَأَبْعَادُهُ الرَّئِيسِيَّةُ، فِي ضَوْءِ بَعْضِ الأَدَبِيَّات التِي تَنَاوَلَتْ هَذَا المَوْضُوع.

وقد حاولتُ جاهدا بَذْلَ أقصى دَرَجَاتِ الدِّقَّة في هذا العمل، وفق ما أتيح لي من معلوماتٍ وبياناتٍ، ورغم ذلك فالكمالُ لله وحدهُ، فإنْ كان فيه أيُّ خطأ أو تقصير أو سهو فأرجُو التواصُل معي على البريد الإلكترونيِّ، وتقديم المُلاحظات أو التعقيبات لأستفيد منها في الطبعة الثانية إن شاء الله.

ونسْألُ الله عزَّ وجَلَّ التَّوْفِيقَ والسَّدَادَ، والهداية والرَّشاد، وأنْ ينفعَ بهذا العمل، ويجعلهُ خالصاً لوَجْهِهِ الكَرِيمِ، إنَّهُ سَمِيعٌ مُجيبُ الدُّعَاءِ.

أ/ خالد خميس السَّحاتي
بنغازي/ ليبيا.
Khalid.elsahati@uob.edu.ly

---

(4) محمد أحمد المقداد وآخرين، "أثر البيئة الجامعة على الثقافة المدنية لدى الطلبة: جامعة آل البيت والجامعة الأردنية دراسة ميدانية مقارنة"، **مجلة: دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد: 40، العدد: 1، 2013، ص 82.

(5) عصام جمال سليم غانم، "الجامعاتُ المُشاركة مُجتمعيّاً.."، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(6) للمزيد أنظر: عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"،موقع: عدنان الأمين، تاريخ الدخول:2017/12/25م، متاح على الرابط:
http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/AdnanElAmineCivicResponsibilityOfTheUniversity.pdf

وأنظر: فضل الموسوي، "دور المجالس الطلابية في تعزيز الممارسة الديمقراطية في بعض الجامعات اللبنانية: الجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية نموذجا"، **تقرير عن مُؤتمر الدَّور المدني للجامعات العربيَّة وأوراقٌ بحثيَّة، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، بيروت: معهد عصام الفارس للسِّياسات العامَّة والشُّؤون الدَّوليَّة في الجامعة الأمريكيَّة، 2016م، ص 20.

الفصـلُ الأوَّل
مَفْهُـومُ الدَّوْرِ المَـدَنِيِّ للجامعـات

الفصـلُ الأوَّل

مَفْهُـومُ الدَّوْرِ المَـدَنِيِّ للجامعـات

يُمثِّلُ الدَّوْرُ (The Role) المَظْهَرَ الحَرَكِيَّ لِلوَضْعِ الاجْتِمَاعِيِّ، وَيُرَكِّزُ عَلَى الحُقُوقِ وَالوَاجِبَاتِ، أيْ عَلَى التَّوَقُّعَاتِ المِعْيَارِيَّةِ المُرْتَبِطَةِ بِالأَوْضَـاعِ السَّـائِدَةِ فِي نِظَامٍ اجْتِمَاعِيٍّ مُعَيَّنٍ[7].

وكلمة الدَّوْرُ في اللغة العربيَّة: الطَّبَقَةُ من الشيءِ المُدار بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضِهِ، وهُو يَعْنِي: مُهِمَّة ووظيفة. قام بدورٍ/ لعب دَوْرًا: شارك بنصيبٍ كبيرٍ. جمعُها: أَدوارٌ. وفي قامُوس المُعجم الوسيط الدَّورُ هُو "مجمُوعةٌ من المسئُوليَّات و الأنشطة و الصَّلاحيَّات الممنُوحة لشخصٍ أو فريقٍ. ويتمُّ تعريفُ الدَّوْرِ في عمليَّةٍ. و يُمكنُ لشخصٍ أو فريقٍ أنْ يكُون لهُ عدَّةُ أدوارٍ، على سبيل المثال دورا مُدير التهيئة و مُدير التغيير يُمكنُ أنْ يقُوم بهما شخصٌ واحـدٌ"[8].

ويرى البعضُ أنَّ الدَّوْرَ هُوَ: "مجمُوعةُ توقُّعاتٍ تخُصُّ مكانةً نسقيَّةً بنائيَّةً يَشْغَلُهَا الفَـرْدُ، أَوْ أَنَّهُ سُلُوكٌ يَعْكِسُ مُتَطَلَّبَـاتِ المَكَانَةِ التِي يَشْغَـلُهَا الفَـرْدُ"[9]. وَيُعَـرَّفُ الدَّوْرُ فِي عِلْمِ الاجْتِمَاعِ بِأَنَّهُ: "مَا يَتَوَقَّعُهُ المُجْتَمَعُ مِنْ فَـرْدٍ يَشْغَـلُ مَرْكزاً مُعَيَّناً فِي مَجْمُـوعَةٍ مَا، وَ فِي حَـالِ اتِّبَاعِ الفَـرْدِ لِسُلُوكيَّاتٍ مُتَوَافِقَةٍ مَعَ المُتَوَقَّـعِ مِنْهُ وِفْقاً لمَـرْكَزِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلمَرْكَزِ دَوْرُهُ فِي تَشْكِيلِ سُلُوك الفَـرْدِ[10]. وَهُنَاك مَنْ يُعَـرِّفُ الدَّوْرَ بأَنَّهُ: "مُمَارَسَاتٌ سُلُوكِيَّةٌ تَعْكِسُ مُسْتَلْزَمَاتٍ وَشُـرُوطٍ خَاصَّةٍ بِهِ، مُصَاغَةً وَمَفْرُوضَةً عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ المُجْتَمَـعِ"[11].

في هذا السِّياق، يتناولُ هذا الفصل مفهُوم الدَّور المـدني للجامعات، منْ خلال التَّركيز على الأبعاد النَّظريَّة، حيثُ سيتمُّ التَّطرُّقُ إلى "مَعْنَى كَلِمَةُ المَـدَنِيِّ لُغَـةً"، و"اصطلاحا"، ومفهُوم الثقافة المدنيَّة ومضمُونها، وربط ذلك بالتعليم الجـامعي.

---

[7] نعمان عاطف سالم عمرو وتيسير عبد الحميد أبوساكور، "دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها"، **مجلة: جامعة القدس المفتوحة**، العدد: الثالث والعشرون (1)، يونيو/حزيران2011م، ص 17. وأنظر: ميشيل مان (تحرير)، **موسُوعة العلوم الاجتماعية**، نقلها إلى العربية: عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز، بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999م.

[8] "تعريف و معنى دور في مُعجم المعـاني الجـامـع - معجم عربي عربي"، موقع: المعاني، بتاريخ: 2018/4/15، على الرابط التـالي: **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1/**

[9] فهمي سليم الغـزوي وآخرون، **المدخـل إلى علم الاجتماع**، عمَّـان/ الأردن: دار الشـروق، 1992م، ص 258.

[10] شفيق رضوان، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص ص 134-140.

[11] معنى خليل عمر، **نقدُ الفكر الاجتماعيِّ المُعاصر: دراسة تحليليَّة ونقديَّة**، بيروت: دار الآفـاق الجديدة، 1991، ص 226.

المبحثُ الأوَّل
مَعْنَى كَلِمَةُ المَـدَنِيِّ لُغَـةً واصطـلاحـاً

في اللغة العربيَّة: قَالَ مُحَمَّدٌ بن أبي بكر الرَّازي صاحبُ «مُختار الصِّحاح»: "مَدَّنَ بِالمَكَانِ أَقَامَ بِهِ، وَمِنْهُ المَدِينَةُ، وَجَمْعُهَا مَدَائِنُ بِالهَمْزَةِ. وَمُدْنٌ وَ مُدُنٌ مُخَفَّفاً وَمُثَقَّلاً. وَقِيلَ: هِيَ مِنْ دِينَتْ، أَيْ مُلِكَتْ. وَفُلَانٌ مَدَّنَ المَدَائِنَ (تَمْدِيناً)، كَمَا يُقَالُ مَصَّرَ الأَمْصَارَ"[12]. وَيقُولُ بَعْضُ المُتَخَصِّصِينَ: يَبْدُو أَنَّ العَرَبَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا المُصْطَلَحَ فِي بَوَاكِيرِ العَصْرِ الإِسْلاَمِيِّ[*]، بَلِ اسْتَعْمَلُوا مُصْطَلَحَاتٍ أُخْرَى مِثْلَ: تَمْصِيرِ الأَمْصَارِ وَالبُلْدَانِ. وَلَمْ يَنْتَشِرِ المُصْطَلَحُ بِالمَعْنَى الحَدِيثِ إِلاَّ فِي بِدَايَةِ العَصْرِ العَبَّاسِيِّ[13]. وعلى الرغم من أن "المدينة الإسلامية" بدأت على أفضل صورها منذ البعثة إلا أنه لم يظهر مفهُوم "المدنية". وعندما جاء العلامة ابن خلدون واستخدم لفظ الحضارة –المدنية بالمفهوم اللغوي- كان يشير إلى طور غير مفضل لديه وغير وظيفي في حياة البشر، طور يمثل مرحلة انهيار العمران البشري، وليس هو مرحلة راقية تستحق التقليد والاحتذاء، مثلما برز في الغرب الأوروبي[14].

وَفِي اللغَةِ اللاتِينِيَّةِ: "كَلِمَةُ مَدَنِيٍّ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الكَلِمَةِ اللاتِينِيَّةِ (Civili)، وَالتِي تَعْنِي: المَدِينَةُ. حَيْثُ يُشِيرُ جيمس دونالد فِي كِتَابِ (مفاتيح اصطلاحيَّة جديدة) إِلى أَنَّ: هَذَا المُصْطَلَحَ (City) وإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلاً، فَإِنَّهُ يُحَاوِلُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ أَكْثَرَ مِمَّا يَضُمُّهُ مَفْهُومٌ وَاحِدٌ".. وَحَتَّى مِنَ النَّاحِيَةِ الاشْتِقَاقِيَّةِ تَسْتَمِدُّ المَدِينَةُ أَصْلَهَا مِنْ كَلِمَةِ (Civis) اللاتينيَّة، وَهُنَا كَانَتِ المُعْطَيَاتُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلمُصْطَلَحِ تَسْبِقُ المُعْطَيَاتِ الجُغْرَافِيَّةِ. وَبِصَرْفِ النَّظَرِ عَنِ الاشْتِقَاقِ اللغَوِيِّ، فَإِنَّ دَلاَلاَتِ المَعْنَى بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ العَرَبِيِّ وَالإِنْجِلِيزِيِّ تَخْتَلِفُ أَيْضاً؛ لأَنَّ مُصطلحَ (City) في الإنجليزيَّة يُحِيلُ إِلَى الحَضَارَةِ وَالمُوَاطَنَةِ، بَيْنَمَا يُحِيلُ المُصْطَلَحُ العَرَبِيُّ إِلَى التَّمَدُّنِ فِي مُقَابِلِ البَدَاوَةِ[15]. هُنا نُلاحظُ أنَّ المدينة في الغَرْبِ اعتبرت مَصْدراً ومَنْبَعاً لتلك القيم، قيمُ التهذيب والنِّظام والسُّوق والإنتاج والعلاقات الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة، أيْ أنَّ هذه القيم لمْ تكُن سائدةً في العُصُور السَّابقة، ولمْ تظْهَر إلاَّ مع التَّطوُّر الأخير للمدينة، كما حدث في بداية الثورة الصِّناعيَّة، وقد تلا ظُهُور المدينة ونشأ عنهُ هذا النَّمَطُ الحياتيُّ الذي اعتبرهُ الكُتَّابُ الأوروبيُّونَ نَمَطاً راقياً للحياة البشريَّة يجبُ الاقتداءُ بِهِ وتَعْمِيمُهُ[16].

وَيَرَى أندريه لالاند فِي مَوْسُوعَتِهِ الفَلْسَفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ أَنَّ كَلِمَةَ (Civil) تُشِيرُ إِلَى حَالَةٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ مُقَابِلَ الحَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهِيَ تَنْجُمُ عِنْدَ جان جاك روسو وسان جوست عَنْ "عَقْدٍ اجْتِمَـاعِيٍّ"[17]. ويتحدَّثُ بعضُ الباحثين عن الارتباط ما بين بعض المَفَاهِيمِ التِي يُضَافُ إِلَيْهَا مُصْطَلَحُ (المَدَنِيِّ)، ومنها مثلاً: المُجتمع المدني، التنظيم

---

[12] مُحَمَّدٌ بن أبي بكر الرازي، **مُختار الصِّحاح**، القاهرة: (د.ن)، (د.ت)، ص 258.

[*] يقول د.نصر محمد عارف: "أيا كان مصدر هذه الكلمة فإن إطلاق اللفظ في أول الدعوة الإسلامية اقترن بتأسيس الدولة، وارتبط بمفهوم الدين بما يعنيه من دلالات مثل: الطاعة والخضوع والسياسة والسلطان والجزاء والإقراض والاقتراض والعادة والشأن والحساب والعقيدة والورع...". أنظر: نصر محمد عارف، **الحضارة، الثقافة، المدنيَّة: دراسة لسيرة المُصطلح ودلالة المفهُوم**، سلسلة المفاهيم والمُصطلحات (1)، ط2، هيرندن/ فيرجينيا، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994م، ص50.

[13] طوني بينيت وآخرين (تحرير)، **مفاتيحُ اصطلاحيَّةٌ جديدةٌ: مُعجمُ مُصطلحات الثقافة والمُجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010م، ص 605.

[14] نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[15] أنظر: جيمس دونالد، "المدينة"، في: طوني بينيت وآخرين (تحرير)، **مفاتيحٌ اصطلاحيَّةٌ جديدةٌ: مُعجم مُصطلحات الثقافة والمُجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص ص 604-610.

[16] نصر محمد عارف، **الحضارة، الثقافة، المدنيَّة: دراسة لسيرة المُصطلح ودلالة المفهُوم**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[17] أندريه لالاند، **موسُوعة لالاند الفلسفيَّة: مُعجمُ مُصطلحات الفلسفة النقديَّة والتقنيَّة، المُجلدُ الأوَّل**، تعريب: خليل أحمد خليل، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2012، ص ص 171-172.

المـدني، الحـراك المـدني، الثقـافة المدنيَّة، والدَّولة المـدنيَّة، والحُرِّيَّات المـدنيَّة...، عَـلَى اختـلاف مدلُولاتِهَـا ومَضَـامِينِهَا، وَتَطَـوُّرِهَا التَّارِيخِيِّ.

ويرى البعضُ أن كلمة مدنية تُنسبُ إلى "المدينة" ومُشتقة منها، ويُفترضُ أن المدينة تنشأ وفقا للتوسع العمراني والحضاري، منشئة بدورها المجتمع المدني.. بخلاف المدن التقليدية التي تتبلور حول مجتمعات تقليدية. وتعتمد المدنية على توليفة من المصادر المعرفية، وما يستتبعها من منهجيات في الاستنطاق والاستدلال. وعليه، فالمدنية تعني- من جملة ما تعنيه- احترام الآخر والاعتراف ببشريته وإنسانيته وحريته، ومنحه فرصة العيش بحرية وسلام وأمـان، دون تدخل أو إرهاب. كما أنها تعني قبل كل شيء تعني سيادة القانون التي تحمي قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة، وبها جميعا يحيا الإنسان إنسانا أينما كان[18].

*** مَعْنَى كَلِمَةُ المَـدَنِيِّ اصطلاحاً:**

تُشِيرُ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ إِلَى أَنَّ مُصْطَلَحَ "المَدَنِيِّ" كَانَ يُشِيرُ إِلَى: أَنَّهُ غَيْرُ العَسْكَرِيِّ، وَغَيْرُ الدِّينِيِّ، وَغَيْرُ الرَّسْمِيِّ.. وَصِفَةُ المَدَنِيِّ أُطْلِقَتْ فِيمَا قَبْلُ ضِمْنَ مَفَاهِيمَ مُتَعَدِّدَةً، وَرَدَتْ إِلَيْنَا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، وَمَعَهَا جَمْعٌ عظيمٌ مِنْ مفاهيمنا الحياتيَّة والحضاريَّة المُهمَّة، أهمُّها: الثقافة ووَصْفُهَا بالمَدَنِيَّةِ، والمُجتمعُ وإلحاقُهُ بِوَصْفِ المدنيِّ، والتربية ونعتُها بالمدنيَّة، والفكرُ، وشبكة العلاقات، وأنماطُ التربية والسُّلُوك.. إلخ.. إنَّ وَصْفَ "المَدَنِيِّ" هُوَ وَصْفٌ شَامِلٌ لِكَافَّةِ المَفَاهِيمِ الحَضَارِيَّةِ تَقْرِيباً وَمَنْظُومَتِهَا التَّأْسِيسِيَّةِ، وَمِنْ هُنَا أُلْحِقَ وَصْفُ "المَدَنِيِّ" بكلماتٍ كثيرةٍ مثل: المعرفة، والعلم، والفكر، والمنهج، والوعي، والتجديد، والحضارة، والثقافة، والتربية، والدِّين، والتُّراث، والقيم، والفضـائل...إلخ[19].

وَتَرِدُ كَلِمَةُ مَدَنِيٍّ (حَسَبَ بَعْضِ البَاحِثِينَ) بِثَلاَثَةِ مَعَـانٍ رَئِيسِيَّةٍ :أَوَّلاً، كَإِضَافَةٍ إِلَى تَعَابِيرَ أُخْـرَى(كما أَشَرْنَا سَلَفاً)، وَثَانِياً، بِمَعْنَى "مُجْتَمَعٍ مَـدَنِيٍّ"، وَثَالِثاً: بِصُورَةِ صِـفَةٍ أَوْ بِمَعْـنَى المُشَارَكَةِ أَوِ الالْتِزَامِ المَـدَنِيِّ..[20]. وقد برزت "المدنيَّة" كمفهُومٍ مُرتبطٍ بالتَّحضُّر، وبالانسلاخ التَّدريجيِّ عن العلاقات البدائيَّة، واستطاع الإنسانُ أنْ يقرن سعيهُ نحو إنتاج هذا المَنْحَى في حياته بإنتاج قيمٍ جديدةٍ تتقاطعُ مع ما يُحقِّقُ إنسانيَّتَهُ، كالعدالة والخير والجمال، لينعكس ذلك على سُلُوكِهِ، وتعاطيه مع مُحيطه، بحيثُ تُصبحُ هذه القيم والتماس تحقيقها بُوصلة لهذا الإنسـان[21].

---

[18] أحمد علي محمد المخيني، **السبيل.. الحُريَّة للكلمات: قراءة عُمانيَّة لمُصطلحات ومفاهيم مدنيَّة**، بيروت: دار الفـارابي، 2015، ص ص 21-25.

[19] أنظر: سيف الدين عبد الفتاح، "التربية المدنية: دراسة في المفهوم بين العالمية والخصوصية: الإصلاح أم الإصلاح معكوسا؟"، في: مجموعة باحثين، **التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر (1980-2005)**، نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي)، عبد المنعم المشاط (تقديم)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 393، وص 398. وللمزيد من التفصيل حول مفهوم المدنية أنظر: الحبيب الجنحـاني وسيف الدين عبد الفتاح، **المجتمـع المـدني وأبعـاده الفكريـة**، دمشق/ سوريا: دار الفكر العربي، 2003، ص ص 72-73.

[20] غادة جوني، "الالتزام المدني في الجامعات العربية"، **مجلة: إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العددان: 36-37، خريف 2016، شتاء 2017، ص 50.

[21] "ملامـح الثقـافة المدنيـة"، موقع: مركز المجتمع المـدني والديمقراطيـة، 2017/10/15 ، على الرابـط الإلكتروني التـالي:

ومنْ هُنا تصوَّرُ البعضُ أنَّ صفة "المدنيِّ" يُمكنُ أنْ تُعدَّ واحداً مِنْ أهمِّ (الأكواد Codes) والشَّفْرَاتِ المُهِمَّةِ فِي الحَضَارَةِ الغَرْبِيَّةِ، إنَّ المفاهيم الحضاريَّة الكُبرى ألحقت بصفة المدنيِّ-أو العكس- في عمليَّة إلحاقٍ ليست بالهيِّنة، وإنَّ صفة "المدنيِّ" احتلت فعلاً هذه المفاهيم الحضاريَّة الكُبْرَى، واستولت عليها من خلال وصف "المدنيِّ"؛ تمييزاً لها عنْ أيِّ صفةٍ أخْرَى، فبدت صفة "المدنيِّ" بهذا تُشِيرُ إلى رُؤية هذه الحضارة الغربيَّة للأُمُور والأشياء وكُلِّيَّاتِ الحَيَاةِ، وَلَكِنْ ضِمْنَ أنْسَاقِهَا المَعْرِفِيَّةِ (Secular paradigms) الخَاصَّةِ بِهَا[22].

إذاً نَحْنُ أَمَامَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ القِيَمِ الَّتِي مِنَ المُمْكِنَ أن نُسَمِّيهَا «قِيماً مَدَنِيَّةً»، تَرْتَكِزُ عَلَى العَمَلِ التَّطَوُّعِيِّ وَالتَّسَامُحِ وَالمُشَارَكَةِ التَّطَوُّعِيَّةِ، وَالتَّنَافُسِ الإيجَابِيِّ وَالصِّرَاعِ السِّلْمِيِّ، وَاحْتِرَامِ الرَّأيِّ المُخْتَلِفِ، وَالمُوَاطَنَةِ الفعَّالَةِ وَغَيْرِهَا.

ويُعرِّفُ البعضُ هذه القيم بأنَّهَا: "منظُومة القيم والاتجاهات التي تُمثلُ أحكاماً عقليَّة أو انفعاليَّة بشأن الأشياء أو المعاني أو المواقف، وتوجه اختيارات الفرد إزاء بدائل السلوك أو الاستجابات، وهي في هذا السياق قيم واتجاهات حاكمة للمُواطنة كسُلُوكٍ داخل المُجتمع المدني".

وهذه القيمُ تُعدُّ انعكاساً لطبيعة الوُجُود الاجتماعي للأفراد والمجمُوعات في مرحلةٍ تاريخيَّةٍ مُعيَّنةٍ، وداخل تكوينٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ مُحدَّدٍ، كما أنَّها تُعدُّ نتاجاً لهذا الوُجُود، ولذا فإنَّ تدفُّقَ المعلومات والمعارف السَّابقة داخل سياق الفعل التَّعليميِّ تكُونُ عاملاً ضمن عوامل أخرى عديدة تعليميَّة ومُجتمعيَّة، تُسهمُ فى بلورة وتجسيد هذه القيم في نسيج شخصيَّة المُتعلم الذي تسعى المدرسة إلى تربيته مدنيّاً ليكُون مُواطنا فاعلاً.

ويمكن تصنيف أهم "القيم المدنية" إلى:

- أن تصبح عُضواً فعَّالاً فى المُجتمع: يتضمَّنُ، الالتزام وبشكل تطوُّعيٍّ بمعايير ذاتيَّة، تحكُمُ تصرُّفات الأفراد، منْ دُون الحاجة إلى فرض كوابح خارجيَّة، وتقبُّل المسئُوليَّة والوعيِّ بنتائج أفعالنا، والعمل على تحقيق الالتزامات الأخلاقيَّة والقانُونيَّة التي تترتبُ عن العيش فى مُجتمعٍ ديمقراطيٍّ.
- القيامُ بالمسؤُوليَّات الشَّخصيَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة كمُواطنينَ: هذه المسئوليَّاتُ تتضمَّنُ الاهتمام بالنَّفس والعائلات، بالإضافة إلى تربية وتعليم الأطفال، كما أنَّها تتضمَّنُ معرفة المواضيع العامَّة كالانتخاب ودفع الضرائب والقيام بخدمات عامَّةٍ، بالإضافة إلى تبوُّء مناصب قياديَّة[23].

إذاً، منْ خلال ما تقدَّم، يُمكنُ القول أنَّ مفهُوم "المدنيَّة" يُعْتَبَرُ مَفْهُوماً مِحْوَرِيّاً في مُحاولة فهم طبيعة تشكيل بيئة التعلم داخل الجامعات، حيثُ تُعتبرُ مُؤشِّراتُ مفهُوم "المدنية" انعكاسات يُمكنُ قياسُ ما

---

http://www.ccsd.ngo/2012/09/%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/

[22] سيف الدين عبد الفتاح، "التربية المدنية: دراسة في المفهوم بين العالمية والخصوصية.."، مرجع سبق ذكره، ص 399. وأنظر: نادية محمود مصطفى، **الديمقراطية العالمية: من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية**، ط2، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، 2013، ص ص 80-81. وكذلك: أنطوان نصري مسرة، "قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية"، في: مجمُوعة باحثين، **مُؤشِّراتُ قياس الديمقراطيَّة في البُلدان العربيَّة: وقائعُ ورشة عمل، (بيروت، 24/25-6-2009)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية الديمقراطية، 2009، ص 118.

[23] "تعريف مفهوم القيم المدنية"، 2013/12/24، **http://bohoutmadrassia.blogspot.com/2013/12/blog-post_2638.html**

يحدُثُ من تفاعُلاتٍ داخلها، فنكشفُ من خلال مُؤشِّراتٍ كالتعدُّديَّة وثقافة الديمقراطية والعدالة والمُساواة وتكافُؤ الفُرص والفاعليَّة كيف أنَّ بعض المُمارسات قد أدَّت إلى ترسيخ البعض من تلك المفاهيم، وكيف أنَّ البعض الآخر لمْ يقُم بذلك. كما سيتضح من خلال المبحث التالي..

المبحث الثاني

الثقافة المدنيَّة: المفهُومُ والمُرتكزات

الثقافة عُنصرٌ حيويٌّ من عناصر الحياة البشريَّة، وهي تتكوَّنُ من نماذج ظاهرةٍ وكامنةٍ من السُّلوك المُكتسب والمُنتقل بواسطة الرُّمُوز، والتي تُكوِّنُ الإنجاز المُميَّز للجماعات الإنسانية، والذي يظهرُ في شكل مصنُوعاتٍ ومُنتجاتٍ. أمَّا قلبُ الثقافة فيتكوَّنُ من الأفكار التقليدية (المُتكوِّنة والمُنتقاة تاريخيّاً)، وبخاصَّةٍ ما كان منها مُتَّصلاً بالقيم. ويُمكنُ أن نعُدَّ الأنساق الثقافية نتاجاً للفعل من ناحيةٍ، كما يُمكنُ النظرُ إليها بوصفها عوامل شرطيَّة مُحدِّدة لفعلٍ مُقبلٍ[24].

إن تحديد مفهوم الثقافة لا يقلُّ صُعُوبةً من دراسة وتفسير الظواهر المُرتبطة بها؛ لأن هناك العديد من التعاريف التي تنم عن اختلاف العلوم والمدارس ووجهات النظر، فقد استعرض "ألفرد كروبير" و"كلاكهون" ما يزيد عن 160 تعريفا لهذا المفهوم، ما يدل على الأهمية والوزن الذي يحظى به، ومع ذلك "يبقى الغموض ملاصقا له كلما طرح الموضوع للنقاش"[25].

فمن الناحية اللغويَّة نَجِدُ أنَّ أَصْلَ كَلِمَةِ "الثقافة" مُسْتَمَدَّةٌ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ (ثقفَ)، ويُقْرَأ بِضَمِّ القَافِ وَكَسْرِهَا. وتُوحِي كَلِمَةُ الثقافة فِي اللغةِ العربيَّةِ بِعِدَّة مَعَانٍ، ومِنْهَا: الفطنةُ والذَّكاءُ والتَّهْذِيبُ وضَبْطُ العِلْمِ وَسُرْعَةُ التَّعَلُّمِ، وَيُقَالُ قَدِيماً: غُلامٌ ثقفٌ أيْ ذُو فطنةٍ، ثابتُ المعرفة فيما يحتاجُ إليه، وهي أيضاً كانت تُستخدمُ للدِّلالة على اسم آلة الثقّافة التي كانت تُستخدمُ لتسوية اعوجاج الرِّماح والسُّيُوف قَدِيماً[26].

وتجدُرُ الإشارة هُنا إلى أنَّ كلمة "ثقافة" (وفق التحديد اللغوي العربي) لا تُحِيلُ – كما يرى بعضُ الباحثين- على أي معنى من المعاني التي اتخذتها كلمة (culture) في المُجتمع الغربيِّ". ويرى د.عبد الغاني عماد: "إن لفظ "الثقافة" الذي هو ترجمة لكلمة (culture) التي تدل في معناها الحقيقي الأصلي على "فلاحة الأرض"، إنما هو لفظ لا نكاد نعثر له على أثر في الخطاب العربي القديم، وهو اسم مفعول من "ثقف" بمعنى حذق"[27]. ويرى البعض أن: البحث في المعاجم العربية عن معنى كلمة ثقافة لا يصل بنا إلى مفهوم الثقافة بمعناه الحديث، ولا يساعد

---

[24] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص 32.

[25] عبد الكريم جندي، "الثقافة والتنمية المستدامة: نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية بالواحات المغربية"، مجلة: الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد: 4969، بتاريخ: 2015/10/28، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=490385**

[26] رانيا سنجق، "تعريف الثقافة لغة واصطلاحا"، موقع: موضوع، بتاريخ: 2018/5/13، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D9%8B**

[27] للمزيد أنظر: عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30. وكذلك: رشيد الحاج صالح، **الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

كثيرا على نحت بديل له، ولا يزيل اللبس الحاصل حوله؛ لأن المفاهيم تنشأ من خارج المعاجم، وتحديدا داخل الحاجة الألسنية إلى صناعة مفهوم يغطي دلاليا حالة ما أو ظاهرة معينة. أي أن السياقات الناشئة عن حركة الحياة وتطورها هي التي تستدعي لغتها، لا سيما وأن الأسماء هي ما تواضع الناس على اصطلاحه دون أن يكون بالضرورة ذا صلة مباشرة بمضمون الموصوف، إذا ما استندنا إلى علاماتية سوسير. ومثلما كان يعني المصطلح اللاتيني (culture) حرث الأرض وزراعتها فأخذ دلالة أخرى، كذلك الحال بالعربية انزاح المصطلح من تثقيف الرمح إلى تثقيف الإنسان، ليكتسب الدلالة ذاتها التي يعنيها مصطلح ثقافة باللغات الأجنبية"[28].

ويُعرِّفُ ادوارد تايلور (E. Tylor) الثقافة بأنها: "الكُلُّ المُركَّبُ الذي يشتملُ على المعارف والمعتقدات والفنون والقانون والأخلاق والتقاليد وكل الممكنات التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع". ويعرفها جوستاف كلم (Gustav Klemm) بأنها: "العادات والمعلومات والمهارات والحياة الخاصة والعامة في السلم والحرب، والدين والعلم والفن، وتتمثل في نقل تجارب الماضي للجيل الجديد".

وهُناك منْ يُعرِّفُها بأنَّها: "تعبيرٌ عن طريقة عيش الناس وتفكيرهم واعتقادهم وكلامهم واتصالهم وقيمهم بشكلٍ رمزيٍّ.. فهي انعكاسٌ للعلاقات الاجتماعيَّة القائمة، وطبيعة الجماعات المُكوِّنة للمُجتمع والنِّظام السِّياسيِّ القائم. وتتَّسِمُ بقدْرٍ كَبِيرٍ مِنَ الدَّيْمُومَةِ وَالقَابِلِيَّةِ للانتقال مِنْ جيلٍ إلى جيلٍ ومن زمنٍ لآخر ومن مكانٍ لآخر. وقابلة للتكيُّف والتطوُّر المُستمرَّيْن عبر المكان والزمان. وكما هي مُجسَّدةٌ في أشياء ماديَّة أو أشياء رمزيَّة"[29].

وَتَجْدُرُ الإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أنَّ غابرييل ألموند و سيدني فيربا قَامَا بِدِرَاسَةٍ مُهِمَّةٍ عُنْوَانُهَا «الثقافةُ المَدَنِيَّةُ» *The Civic Culture*، عام 1963،استخدما فِيهَا التَّحْلِيلَ النَّفْسِيَّ لِتَحْدِيدِ تَوَجُّهَاتِ الأفْرَادِ الأَسَاسِيَّةِ حَوْلَ بَعْضِ القَضَايَا السِّيَاسِيَّةِ، وَهَذَا المُصْطَلَحُ هُوَ مِنْ أَحْسَنِ المُصْطَلَحَاتِ فِي رَأْيِهِمْ؛ لأنَّ الأَشْخَاصَ هُم مُوَاطِنُونَ وَرَعَايَا فِي ذَاتِ الوَقْتِ.

وَقَدْ كَانَت تِلْكَ الدِّرَاسَةُ ثَمَرَةً لأبْحَاثٍ مَيْدَانِيَّةٍ فِي خَمْسَةِ مُجْتَمَعَاتٍ مُتبايِّنَةٍ، استهدفت الإجابة على سُؤال: هل ثمَّة علاقة بين الثقافة العامَّة للمُجْتَمَعِ وَبَيْنَ وَضْعِهِ السِّياسيِّ؟. وَأَصْبَحَ هَذَا العَمَلُ مفتاحاً رئيسيّاً فِي فَهْمِ العَوَامِلِ البُنْيَوِيَّةِ/غير السِّياسيَّة المُؤثِّرة في التَّنْمِيَةِ السِّيَاسِيَّةِ[30].

---

[28] علي ناصر كنانة، **الثقافة وتجلياتها: السطح والأعماق**، ،ص 14.

[29] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص ص 481-484. وأنظر: دينس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

[30] لمزيد من التفصيل أنظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 124-125. وكذلك: محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المُقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998.
وتوفيق السيف، "حول جاهزيَّة المُجتمع للمُشاركة السِّياسيَّة"، بتاريخ: 2013/3/26م، مُدوَّنة: توفيق السيف، على الرابط التالي:

*** تعريف الثقافة المدنية:**

إذاً مَاهِيَ الثقافةُ المَدَنِيَّةُ؟، يُقْصَدُ بِهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ القِيَمِ وَالمَعَارِفِ وَالمَهَارَاتِ وَالمَوَاقِفِ العَامَّةِ التِي تَنْتَظِمُ تَحْتَ عَنَاوِينَ مِثْلَ: الدِّيمُقراطيَّة، المُواطنة، ثقافة القانُون، تعليم العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، خدمة المُجتمع، الالتزام المدني وبيداغوجيا التقصِّي والمُداولة. وَهِيَ ثَقَافَةٌ يُفْتَرَضُ أنْ تَشْمَلَ جَمِيعَ الطُّلاَّبِ والأساتذةِ، إلَى أيِّ كُلِّيَّة أو اختصاصٍ انتموا، وبالتالي فإنَّ الدَّوْرَ المدنيَّ يشملُ التعليم والبحث على السَّوَاءِ، وَهُوَ يُشكِّلُ قَضِيَّةً مُسْتَقِلَّة أَوْ وَظِيفَةً يُمْكِنُ مُقَارَبَتُهَا بِأَجِنْدَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ. فِي العَامِ 2004 عَدَّلَتْ فنلندا مَثَلاً نِظَامَ التَّعليم العَالِي لِتَجْعَلَ مِنَ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ وظيفة ثالثة للجامعات إلى جانب التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ[31].

وَيَرَى البَعْضُ أنَّ الثقافة المَدَنِيَّةَ تَعْنِي: "إلْمَامَ الشَّخْصِ بِقَدْرٍ مُنَاسِبٍ مِنَ المَعْرِفَةِ فِي مَجَالِ التَّرْبِيَةِ المَدَنِيَّةِ، وَ فَهْمَ طَبِيعَةِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، و امتلاك سُلُوكيَّاتٍ مدنيَّةٍ، و اكتساب قيمٍ واتِّجاهاتٍ إيجابيَّةٍ نَحْوَ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ. والثقافةُ المَدَنِيَّةُ فِي أبْسَطِ صُوَرِهَا نَجِدُهَا تَكْمُنُ فِي التَّعَايُشِ مَعَ الآخَرِ، وَاحْتِرَامِ الرَّأيِّ المُخَالِفِ، وأدب السَّمَاعِ للآخَرِ، كذلك يُمكنُ أن نجدَهَا في سُلُوكيَّاتٍ يَوْمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ مِثْلَ: الاحْتِرَامِ، وَالمُشَارَكَةِ، وَإعْطَاءِ الطَّرِيقِ حَقَّهُ، وَ أَدَاءِ الوَاجِبَاتِ"[32]. وبالتالي فالثقافةُ المَدَنِيَّةُ هِيَ عَمَلِيَّةٌ تَهْدِفُ إِلَى رَفْعِ مُسْتَوَى الأَفْرَادِ سِيَاسِيّاً وَاجْتِمَاعِيّاً، وإكسابهم أفْكَاراً وَقِيَماً وَاتِّجَاهَاتٍ مَعْرِفِيَّةٍ تُبَلْوِرُ وَعْيَهُمْ وَتَخْلُقُ لَدَيْهِمْ قَنَاعَاتٍ قِيَمِيَّةٍ تُؤَدِّي إلى تَرْسِيخِ سُلُوكِ المُمارسة البنَّاءة التي تخدمُ مُتطلبات التنمية المُستدامة.

ويُعَرِّفُهَا البَعْضُ إجْرَائِيّاً بِأَنَّهَا: "عمليَّةٌ تثقيفيَّةٌ تَوْعَوِيَّةٌ تَهْدِفُ إِلَى إِكْسَابِ الطَّلَبَةِ المَعْرِفَةَ اللازِمَة للحُقُوقِ والوَاجِبَاتِ التِي تَقَعُ عَلَى عَاتِقِ مُؤسَّسَاتِ التَّعْلِيمِ العَالِي (الجَامِعَات) كإحدى وسائل التنشئة السِّياسيَّة والمُجتمعيَّة، والتي مِنْ وَاجِبِهَا تَوْفِيرُ الظُّرُوفِ المَادِّيَّةِ وَالفِكْرِيَّة المُنَاسِبَةِ لِتَهْيِّئَةِ مَنَاخَ التَّثْقِيفِ بِأَنْمَاطِ العلاقَاتِ وَالتَّفَاعُلاَتِ الإيجَابِيَّةِ بَيْنَ مُكَوِّنَاتِ الجَامِعَةِ وَالطَّلَبَةِ، والإسْهَام فِي تَرْسِيخِ ثقافة القِيَمِ المُجْتَمَعِيَّةِ وَالتَّجَاوُبِ مَعَ أَهْدَافِ السِّيَاسَةِ العَامَّة لِلدَّوْلَةِ، وَاحْتِرَام القانُونِ وَتَدْشِين الثَّقَافِيَّةِ فِي التَّعَامُلِ، بِمَا يُسْهِمُ فِي تَوْفِيرِ ثقافة الثقة بين الطلبة والتفاعُل مع مُؤسَّسات الدَّوْلَةِ وَالمُجْتَمَعِ[33].

ولذلك، يُعتبرُ مفهُوم "المدنية" مفهُوماً محوريّاً في مُحاولة فهم طبيعة تشكيل بيئة التعلم داخل الجامعات، حيثُ تُعتبرُ مُؤشِّراتُ مفهُوم "المدنية" انعكاسات يُمكنُ قياسُ ما يحدُثُ من تفاعُلاتٍ داخلها، فنكشفُ من خلال مُؤشِّراتٍ كالتعدُّديَّة وثقافة الديمقراطية والعدالة والمُساواة وتكافُؤ الفُرص والفاعليَّة

---

http://talsaif.blogspot.com/search/label/%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF

[31] "مُؤتمر الدَّور المدنيِّ للجامعات العربيَّة"، 2015/8/29، موقع: شبكة الضياء، https://yassine.net/diae2/20108

[32] عطا حسن درويش، "مدى نجاح منهاج التربية المدنية في خلق ثقافة مدنية فلسطينية: دراسة تقييمية"، مجلة: جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانيَّة، المُجلد: 12، العدد: 2، 2010، ص 741. وأنظر: الزواوي بغورة، "في مفهوم الدولة المدنية"، مجلة: العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 708، نوفمبر/ تشرين الثاني، 2017م، ص ص 24-25.

[33] محمد أحمد المقداد وآخرين، "أثرُ البيئة الجامعة على الثقافة المدنيَّة لدى الطلبة..."، مرجع سبق ذكره، ص 84.

كيف أنَّ بعض المُمارسات قد أدَّت إلى ترسيخ البعض من تلك المفاهيم، وكيف أنَّ البعض الآخر مِنْهَا ضَـرَبَ بِهَا عـرضَ الحَائِطِ[34]..

وَهُـنَا نُشِيرُ إِلَى أنَّ "الثقـافة المَدَنِيَّة" هي ثقـافةٌ تَقُـومُ عَـلَى:

- العمل التطوُّعي، والعمل الجماعي والمُبادرة الذاتيَّـة.
- ثقـافة المُشاركة والديمقراطيَّة.
- قـبُول الاختلاف وَالتَّنوُّع وإدارةُ الخلاف بوسائل سلميَّة.
- المُـوَاطَنَةُ الإيجَابِيَّةُ الفَعَّـالَةُ.
- التَّسامُح و التَّعاوُن والتنافُس الإيجابي والصِّراع السِّلمي.
- المُحاسبة العـامَّة و الشَّفـافيَّـة.
- ثقافةُ بنـاء المُؤسَّسـات.

ومِنْ هُنَا نَسْتَطِيعُ القَوْلَ أنَّ "الدَّوْرَ المَدَنِيَّ" يَرْتَكِزُ بِشَكْلٍ عَامٍّ على مثل هذه العَنَـاصِـرِ والقِيَمِ الدِّيمقـراطيَّة[35]، حيثُ أنَّهُ يتجسَّدُ في عناوين رئيسيَّة مثل: الديمقراطية، والمُواطنة، وثقافة القانُون، وتعليم العـلوم الإنسـانيَّة والاجتماعـيَّة، وخـدمة المُجتمع، والالتزام المـدني، وبيداغـوجيا التَّقصِّي والمُداولة"[36].

ويرى دكتور/ عدنان الأمين[*]: "أنَّ الأدوار الرَّئيسيَّة للجامعة (التعليم والبحث العلمي وخدمة المُجتمع) تقعُ جميعاً في باب وظيفة الجامعة الاجتماعيَّة. أمَّا الدَّوْرُ المدنيُّ فهُو شيءٌ مخصُوصٌ، هُو شكلٌ مِنْ أشكال الدَّوْرِ الاجتماعيِّ، ولا يَصِحُ المَزْجُ بَيْنَ الجُزْءِ وَالكُلِّ، ولهُ أبْعَادٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا: خدمةُ المُجتمع بالمَعْنَى الدَّقِيقِ للكَلِمَةِ، التِي تُشِيرُ إِلَى الأعْمَالِ التَّطوُّعيَّة التي يقُومُ بِهَا الطُّلاَّبُ والأساتذةُ لمُساعدة البيئة المُحيطة بالجامعة، وتُنظِّمُ الجامعاتُ أحياناً برامج وحملات، وقد تُنْشِئُ أجهزة ووحدات لهذا الغَرَض، وقد تُفْرَضُ خِدْمَةُ المُجتمع كمُتطلَّبٍ لِلتَّخَرُّجِ، ومِنَ الأعْمَـالِ التِي تَنْدَرِجُ هُنَا: أعْمَـالُ مَحْوِ الأُمِّيَّة، والمُعَـالَجَـةُ الصِّحِّـيَّةِ

---

[34] أيمن الحسيني وهند الغزالي، "هل منْ بيئة تعلُّمٍ مدنيَّةٍ داخل كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسيَّة في جامعة القاهرة؟: بحثٌ في سياق النشأة ومنظُورات تدريس علم السِّياسة"، في: **تقريرٌ عن مُؤتمر الدَّور المـدنيِّ للجامعات العربيَّة وأوراقٌ بحثيَّةٌ، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، مرجـع سبـق ذكـره، ص 35.

[35] **القِيَمُ:** هي مجمُوعةٌ من الأحكام المعياريَّة المُتَّصلة بمضامين واقعيَّة، يتشرَّبُها الفردُ منْ خلال تفاعُله مع الأفراد و المواقف والخبرات المُختلفة، ويُشترطُ أنْ تنال هذه الأحكام قبُولاً من جماعةٍ اجتماعيَّةٍ مُعيَّنة، حتى تتجسَّد في سُلُوكيَّات الفرد أو ألفاظه أو اتِّجاهاته واهتماماته. وتتكوَّنُ القيمُ عبر اتِّساق تلاحُم السُّلُوك مع المُكوِّن العقليِّ والوجدانيِّ، في المواقف والمواضع. ويرى البعضُ: أنَّ القيم محكَّاتٌ ومقاييسُ نحكُمُ بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والموضُوعات والمواقف الفرديَّة والجماعيَّة منْ حيثُ حُسنُها وقيمتُها والرَّغبة بها، أو منْ حيثُ قُبْحُهَا وكراهيتُها، وتعملُ القيمُ بوعيٍّ أو بدُون وعيٍّ كجُـزءٍ من المُؤثِّرات التَّربويَّة والاجتماعيَّة في سُلُوك الإنسـان والقرارات التي يتَّخذُها والمُنجزاتُ التي يُنجزُهَا.
وتتضمَّنُ **"الثقافة الديمقراطية"** قيماً مثل التسامُح والقبُول بالتعدُّديَّة والاختلاف والحُلُول الوَسَطِ، واحترام القانُون، والمُشاركة في الحياة السِّياسيَّة.. وبالتالي، فـإنَّ أبْرَزَ الشُّؤُون في "الثقافة الدِّيمقراطيَّة" عربيّاً – كمـا يـرى بعضُ البـاحثين- تتمثَّلُ فيمـا يـلي: ثقـافـة القاعـدة الحُقُوقيَّة (Culture of Legality)، ثقـافـة المجـال العـامّ (Espace public)، مـدنيَّة المُجتمـع المـدنيِّ (Civil society).
أنظر: عطا حسـن درويش، مرجعٌ سبق ذكرُهُ، ص 744. وكذلك: ماجد عرسان الكيلاني، **فلسفة التربية الإسلامية: دراسة مُقارنة بالفلسفات التربوية المُعاصرة**، ط1، عمَّان/ الأردن: دار الفتح للدراسـات والنشـر، 2009، ص 427. وأنطوان نصري مسرة، **"**قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-118. وحسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجـاهـات الحديثة في دراستهـا**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 15.

[36] "مـا الحاجة إلى الدَّور المـدنيِّ؟"، **تقريرٌ عن مُؤتمر الدَّور المـدنيِّ للجامعات العربيَّة وأوراقٌ بحثيَّةٌ، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، مرجـع سبـق ذكـره، ص 7.

[*] **د.عدنان الأمين:** خبيرٌ عربي مُخضرمٌ في العلوم التَّرْبَوِيَّةِ، مُنسِّقُ مشرُوع المسؤُوليَّة المدنيَّة للجامعات العربيَّة في الهيئة اللبنانيَّة للعلوم التربويَّة (2016-2014).حائز على دكتوراه في سوسيولوجيا التربية من جامعة السوربون- باريس (1977)، ودكتوراه دولة في الآداب من جامعة السوربون- باريس (1991). أستاذ العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية (1977-2008)،مستشار مكتب اليونسكو في بيروت لشؤون التعليم العالي (2008-2011). صاحب فكرة إنشاء الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، وأحد مؤسسيها في العام 1995 مع عدد من الباحثين والخبراء، وكان رئيسها لعدة سنوات. صاحب فكرة إنشاء شبكة المعلومات العربية التربوية- شمعة، أطلقها كمرحلة تجريبية (2007)، وأحد مؤسسييها عام 2010. **http://adnanelamine.net/_page.php?page_id=1**

المَجَّـانِيَّةِ، وَمُكَافَحَـةُ الفَقْـرِ وَالتَّهْمِـيشِ، وَالأَنْشِـطَةِ البِيئِيَّةِ وَالإِنْسَـانِيَّةِ، وَمُشَارَكَةُ الجَمْعِـيَّاتِ المَحَلِّيَّةِ وَالبَلَدِيَّاتِ فِي أَعْـمَالٍ مِنْ هَـذَا النَّوْعِ أَوْ تَقْـدِيمِ الدَّعْـمِ الأَكَادِيمِيِّ التَّطَـوُّعِيِّ لَهَـا[37].

ويُضيفُ الأمين أنَّ "البُعْـدَ المَدَنِيَّ"، مَهْمَا كانت التَّسمية المُعطاة لهُ، يُقصدُ به أنْ يُحِيطَ بِالمُؤَسَّسَةِ الجَامِعِيَّـةِ كَكُلٍّ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ مَحْصُـوراً بِمَـا يُسَمَّى تِقَنِيّاً بِـ"التَّرْبِيَةِ المَـدَنِيَّةِ"[38]، والقيمُ المدنيَّةُ في هـذا الصَّدَدِ هِيَ قِيَمٌ سِلْمِيَّةٌ ديمُقراطيَّةٌ، مِنْهَا: حُقُوقُ الإِنْسَـانِ، الكَرَامَةُ الإِنْسَانِيَّةُ، الحقُّ في التَّعْبِيرِ، الحقُّ في التَّغيير، الدِّيمُقراطيَّة وَغَيْرِهَـا[39].

*** خلاصة القول حول تعريف "الدور المدني للجامعات":**

إذاً خُلاصَةُ القَوْلِ فِيمَا يتعلَّقُ بِتَعْرِيفِ "الدَّوْرِ المدنيِّ لِلجَامِعَاتِ" أنَّهُ شَكْلٌ مِنْ أشْكَالِ "الدَّوْرِ الاجْتِمَاعِيِّ"[*]، المُتضَمِّن فِي الأَسَـاسِ لِقِيَمٍ مَدَنِيَّةٍ سِلْمِيَّةٍ ديمُقراطيَّةٍ، وهذا الدور يتجسد في مجموعة من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامة التي تنتظم تحت عناوين مثل: خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ، وَثَقَافَةُ القَانُونِ، وَتَعْلِيمُ العلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالمُوَاطَنَةِ، وَالالتِزَامُ المَـدَنِيُّ، وبيداغوجيا التَّقَصِّي وَالمُـدَاوَلَةِ.. وببساطة يمكن القول أن "الدور المدني للجامعات" يرتكز على مدى قيامها بتوعية وتثقيف الطلاب مدنيا بقضايا ومفاهيم مُهمَّة كالمُواطنة والعمل التطوُّعي والتوعية السِّياسيَّة، وتعليم العلوم الاجتماعية، والتنشئة السياسية..، وهذا الدَّورُ يظهرُ في الخطاب الجامعيِّ والنَّشاطات والبرامج والمُقرَّرات الدِّراسيَّة وغَيْرِهَا.

بمَعْنَى أنَّ الجامعات لا تقُومُ بتدريس الطلبة المناهج العلميَّة المُعتادة في تخصُّصاتهم العلميَّة فقط، وإنَّما لها دورٌ أو التزامٌ مدنيٌّ مُهمٌّ، تقُومُ بِهِ، أو يُفْتَرَضُ أنْ تقُومَ بِهِ، في توعية وتثقيف طُلاَّبِهَا عَلَى النَّحْوِ المُشَارِ إِلَيْهِ سَلَفاً، ولكنَّ ذلك لا يتمُّ فقط عبر المُحاضرات والحلقات النِّقاشيَّة، وإنَّما يكُونُ أيضاً بالإضافة إلى ما سبق من خلال المناهج الدِّراسيَّة (تخصيص مناهج للثقافة المدنيَّة والتَّوعية القانُونيَّة.. إلـخ)، والنَّشاطات

---

[37] عدنان الأمين، "افتتاحيَّة: الخداعُ البحثيُّ في العلوم الاجتماعيَّة"، **مجلة: إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربيَّة، العددان: 33-34، شتاء- ربيع 2016، ص 8.

[38] عدنان الأمين، "المسؤوليَّة المدنيَّة للجامعة"، **مجلة: الدِّفاع الوطنيِّ اللبنانيِّ**، بيروت، العدد: 90، أكتوبر 2014م، ص ص 5-54. الموقع الرَّسميِّ للجيش اللبنانيِّ، **http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?43203#.VhfkzV7HhQQ**

[39] أنظر: عدنان الأمين، "افتتاحية: الخداعُ البحثيُّ في العلوم الاجتماعيَّة"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[*] يُمكنُ تعريف الدور الاجتماعي بأنه: "عبارة عن نمط منظم من المعايير, فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة". ويعرف لينتون الدور بأنه: "الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة". ويعرف الدور الاجتماعي أيضاً بأنه: "وظيفة الفرد في الجماعة", أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعه أو موقف اجتماعي. وينظر إلى لعب الدور كاسم آخر للتفاعل الاجتماعي. ويقول براون: "إن كلمة الدور مُستعارة من المسرح". والدَّورُ شيءٌ مُستقلٌّ عن الفرد الذي يقُومُ بهذا الدور. فالفردُ بشرٌ، أما الدَّورُ فهُو (سيناريو) يُحدِّدُ السُّلوك أو يُعبِّرُ عن الأفعال ويُحدِّدُ الأقوال. ومن أمثلة الأدوار الاجتماعية: دور القائد، ودور الأب، ودور الأم، ودور المُربي، وعالم الدين والطبيب ..الخ . فمثلاً دورُ القيادة يشملُ نمطاً مُنتظماً من المعايير السلوكية المُتوقعة من جانب القائد, فيما يتعلقُ بسُلُوكه الشَّخصيِّ وبسُلُوكه في تفاعُله مع أفراد الجماعة. "الأدوار الاجتماعية"، مُتاحٌ على الرابط التالي: ***fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ldwr j 1.pptx***

الثقافيَّة المُختلفة، والبرامج الدِّراسيَّة التي يُمْكِنُ أنْ تَتَضَمَّنَ مَلاَمِـحَ مِنَ الثَّقَافَةِ المَدَنِيَّةِ فِي مُقرَّرَاتِهَا العِلْمِيَّةِ أوْ فِي جَـوَانِبَ أُخْـرَى.

الفصل الثاني:

المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي

الفصل الثاني:

المسؤُوليَّةُ الاجتماعيَّةُ للتَّعليم العالي

يتناولُ هذا الفصل "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتَّعليم العـالي"، وذلك منْ خـلال التَّركيز عـلى الوظـائفُ التقليديَّة للجامعــات، (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، ويتَّضحُ ذلك من خلال تعـريف الجَامِعَة بِأَنَّهَا: "مُؤَسَّسَةٌ عِلْمِيَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، ذَاتَ هَيْكَلٍ تَنْظِيمِيٍّ مُعَيَّنٍ، وَأَنْظِمَةٍ وَأَعْرَافٍ وَتَقَالِيد أَكَادِيمِيَّة مُعيَّنةٍ. وَتَتَمَثَّلُ وَظَائِفُهَا الرَّئِيسِيَّةُ فِي التَّدْرِيسِ وَ البَحْثِ العِلْمِيِّ وَخِدْمَةِ المُجْتَمَعِ. وَتَتَأَلَّفُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الكُلِّيَّاتِ والأقْسَامِ ذَاتَ الطَّبِيعَةِ العِلْمِيَّةِ التَّخَصُّصِيَّةِ، وتُقدِّمُ برامج دراسيَّة مُتنوِّعة في تخصُّصاتٍ مُختلفةٍ". وهذا ما يتناوله المبحث الأول، الذي عنوانه: "الوظائفُ التقليديَّة للجامعــات"، أما المبحث الثاني فعنوانه: "المسؤُوليَّةُ الاجتماعيَّةُ للتَّعليم"، حيث أن مَوْضُوعُ المَسْؤُولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ يُعْتَبَرُ مِنَ المَوْضُوعَاتِ القَدِيمَةِ الجَدِيدَةِ، التِي جَرَى تَنَاوُلُهَا فِي أَوَاخِرِ التِّسْعِينِيَّاتِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي عَلَى مُخْتَلَفِ الصُّعُدِ بِجِدِّيَّةٍ أَكْبَرُ مِمَّا كَانَ يَحْصُلُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَصْبَحَتْ تُعَالَجُ بِآلِيَّاتٍ أَكْثَرُ دِقَّةً وَتَنْظِيماً، مِثْلُ مَوَاضِيعِ الجَوْدَةِ وَالتَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وتُعرَّفُ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في إطارها الواسع بأنَّها أيُّ نشاطٍ تقُومُ به المُؤسَّساتُ الحُكُوميَّةُ أو الأهليَّةُ لخدمة المُجتمع. فقد بُنِيَ مفهُومُ المسؤولية الاجتماعيَّة على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيانٍ في المُجتمع دوراً يجبُ أنْ يُقدَّم لخدمة هذا المُجتمع، والكيانُ قد يكُونُ جهة حُكُوميَّة أو غير حُكُوميَّة، ربحيَّة أو غير ربحيَّة، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال المواطنة الصالحة. وتكُونُ بذلك الجامعات كمُؤسَّساتٍ اجتماعيَّةٍ مُطالبة أكثر من غيرها بتبنِّي المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في رُؤيتها ورسالتها وخُططها وبرامجها، وأن تتخطى مفهوم تقديم الخدمة التطوُّعيَّة للوُصُول إلى مفهُومٍ أشملُ وأوسعُ يقُومُ على تبنِّي مفهُوم "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة".

المبحث الأول:

الوظائفُ التقليديَّة للجامعـات

يَحْظَى التَّعْلِيمُ العَـالِي بِأَهَمِّيَّةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ بَيْنِ بَقِيَّة المَرَاحِلِ الدِّرَاسِيَّةِ؛ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ يُعَدُّ مِعْيَارَ قُوَّةِ الأُمَمِ وَدَلِيلِ تَقَدُّمِهَا، بِمَا يُتِيحُهُ لَهَا مِنْ قُدْرَاتٍ تُسَاهِمُ فِي أَنَّ تَمْلِكَ رَأْسَ المَالِ المَعْرِفِيِّ، وَبِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ القُدْرَةِ التَّنَافُسِيَّةِ فِي ظِـلِّ انْفِتَاحِ الأَسْوَاقِ وَالثَّقَافَاتِ فِي عَصْرِ العولمة[40].

وتُعـدُّ الجامعاتُ منْ أهمِّ المُؤسَّسات التربويَّة في المُجتمع، وهي مُطالبةٌ بأن تكُون على وعيٍّ كاملٍ بمسؤُوليَّاتها وبرسالتها في المُجتمع، وهذه الرسالة لا تقفُ عند مُجرَّد تلقين كمٍّ من المعلومات لمجمُوعةٍ من الشباب لإعـدادهم للمهن والوظائف التي يحتاجُ إليها المُجتمعُ في تقدُّمه ونُمُوِّه، و إنَّما تتعـدَّى رسالة الجامعة هذا المعنى الضيِّق المحدُود إلى وظائف أخرى أكثر تنوُّعاً و شُمُولاً فهُناك الوظيفة الاجتماعيَّة، والثقافيَّة، والسِّياسيَّة، والاقتصاديَّة، والإرشاديَّة، وعليه فهي ليست مركزاً لتخريج المُوظَّفين، أو مصنعاً للشَّهـادات، ولكنَّها صُـورةٌ للمُجتمـع المثاليِّ المطلـوب الوُصُـول إليه[41].

وتُعَـرَّفُ الجَامِعَةُ بِأَنَّهَا: "مُؤَسَّسَةٌ عِلْمِيَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، ذَاتَ هَيْكَلٍ تَنْظِيمِيٍّ مُعَيَّنٍ، وَأَنْظِمَةٍ وَأَعْرَافٍ وَتَقَالِيد أَكَادِيمِيَّة مُعيَّنةٍ. وَتَتَمَثَّلُ وَظَائِفُهَا الرَّئِيسِيَّةُ فِي التَّدْرِيسِ وَ البَحْثِ العِلْمِيِّ وَخِدْمَةِ المُجْتَمَعِ. وَتَتَأَلَّفُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الكُلِّيَّاتِ والأَقْسَامِ ذَاتَ الطَّبِيعَةِ العِلْمِيَّةِ التَّخَصُّصِيَّةِ، وتُقدِّمُ برامج دراسيَّة مُتنوِّعة في تخصُّصاتٍ مُختلفةٍ، مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى مُسْتَوَى الليسانس/البكالوريوس، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى مُسْتَوَى الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا، التِي يُمْنَحُ الطُّلاَّبُ بِمُوجِبِهَا دَرَجَـاتٍ عِـلْمِيَّةٍ"[42].

إذا الجامعات مسؤولة عن ثلاث مهام دفعـة واحـدة هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. هذا الثالوث هو الأساس للحكم على جامعة ما بالنجاح من عدمه. إذا اعتبرنا أن وظيفة الجامعة هي المُساهمة في نُهُوض المُجتمعات، وتجاوز حال الانحطاط الرَّاهنة التي تغرقُ فيها وحولها المنطقة، وتدفعُ ثمنها فادحاً من دماء أهلها وعُمرانها ومُقدَّراتها على كُلِّ مُستوى. والواقعُ أنَّ الجامعة لا تستطيعُ

---

[40] محمد سعيد عبد المجيد، **المُتطلباتُ التشريعيَّة لجودة التعليم الجامعيِّ: دراسة ميدانية، حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الكويت: مجلسُ النشر العلميِّ بجامعة الكويت، الحوليَّة: الرَّابعـة والثلاثُون، الرِّسـالة: (384)، 2013م، ص 13.

[41] نعمان عمرو وتيسير أبو ساكور، "دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها"، **مجلة: جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، العدد: الثالث والعشـرون (1)، يونيو/ حزيـران، 2011، ص 14.

[42] زرزار العياشي وسفيـان بوعطيط، "الجـامعـة والبحـث العـلمي من أجـل التنميـة: إشـارة إلى الحـالة الجزائرية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العـدد: 396، السنة: 34، فبراير 2012م، ص111.

أن تقُوم بواحدةٍ من المهامِّ وتُغْفَلَ الأُخْـرَى، وإلا فقدتِ الدَّوْرَ المُرشَّحة لهُ. والمقصُودُ أنَّ الأدوار الثلاثة مُتكاملة، ولكُلٍّ منها مُقوِّماتُها التي يتوجَّبُ على مُؤسَّسة التعليم القيامُ بها دُفعـة واحـدة[43].

وبالتالي، فإنَّ التعليم الجامعيَّ يُؤدِّي دوراً مُهمّاً في تطوير المُجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفيَّة والثقافيَّة منْ خلال اسهام مُؤسَّساته في تخريج كوادر بشريَّة مُؤهَّلة، تملكُ المعرفة والعلم، للتَّدْرِيبِ عَلَى العَمَلِ فِي المجالات المُختلفة، حيثُ توظفُ طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المُتعلقة بالتَّعليم، وإعداد القوى البشريَّة، والبحث العلميِّ وخدمة المُجتمع[44]. وهذه الوَظَائِفُ نُظِرَ إِلَيْهَا فِي الأَدَبِيَّاتِ ذَاتِ الصِّلَةِ بِالتَّعْلِيمِ العَالِي عَلَى أَنَّهَا وَظَائِف مُتكاملة، لا يُمكنُ رُؤيتها مُنفصلة، لما يربطُ كُلَّ واحدةٍ منها بغيرها من صِـلاَتٍ قَـوِيَّةٍ[45].

هـذه الوظائفُ الثلاث، التي أشرنا إليها سلفاً، غـالباً مـا لا تُعْطَى نفس القَدْرِ مِنَ الأهمِّيَّة، فبَعْضُ الجامعات المَرْمُـوقَةِ فِي العَالَمِ اليوم دَأَبَتْ عَلَى إِيـلاَءِ البَحْثِ العِلْمِيِّ الأهمِّيَّة القُصْوَى عَلَى حِسَابِ عَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ، وذلك لعدَّة أسبابٍ أهمُّها: أنَّ عُقُود البحث العلميِّ المُبرمة مع الجهات العامَّة والخاصَّة تُؤمِّنُ للجامعة موارد إضافيَّة كبيرة، ولكَوْنِ منزلة الجامعة العلميَّة العالميَّة مُرتبطةٌ بإنتاجها البحثيِّ بشكلٍ مُباشرٍ؛ حيثُ أنَّ مُعظم المُؤشِّرات التي تعتمدُ عليها أنظمةُ تصنيف الجامعات العالميَّة ترتبطُ ارتباطاً مُباشراً بالإنتاج البحثيِّ للمُؤسَّسـة[46].

ويـرى بعضُ البـاحثيـن أنَّ العـلاقـة التي تُقيمُهـا الجامـعـاتُ بمُجتمعـهـا تشمـلُ مـا يـلي:

أوَّلاً: النُّمُوُّ المعرفيُّ: أو ما يُسمَّى بالثَّورة المعرفيَّة أو "الانفجار المعرفيِّ" الذي تُسْهِمُ الجامعةُ في إحداث أساليب وأدوات تُسهمُ في الحُصُول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها ممَّا جعل قُوَّة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التَّدريسيَّة فيها، ومُستوى طُلاَّبِهَا هُو المحورُ الأساسُ لدرجة التقدُّم الاجتماعيِّ ومُكوِّناته الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة، وتحقيق التَّنمية الشَّاملة بما تُقدِّمُهُ الجامعةُ من إمكانيَّاتٍ وخبراتٍ للتَّعليم

---

[43] زهير هواري، "وظائف الجامعة"، بتاريخ: 2017/6/21، موقع: العربي الجديد، مُتاحٌ على الرابط الإلكتروني التالي: **https://www.alaraby.co.uk/society/2017/6/21/%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-1**

[44] عايدة باكير، "تطوُّرُ دور الجامعة في خدمة المُجتمع في ضَـوْءِ المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة والاتِّجـاهـات العـالميَّة الحـديثة": **http://colleges.jazanu.edu.sa/saf/Documents/books/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9.pdf**

[45] للمزيد أنظر: أبوبكر محمد أحمد إبراهيم، **التكامل المعرفي وتطبيقاته في المناهج الجامعية: دراسة في تجربة كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا**، ط1، هرندن-فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2007م، ص ص 188-189. وكذلك: عبد الله السنبل وآخرين، **الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1993م، ص 41.

[46] وائل معلا، "تطوير التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي: عندما ندرك أهمية الوظيفة التعليمية للجامعات"، بتاريخ: 2013/7/14م، على الرابط التالي: **http://syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php?id=9801**

والتَّدريب المُستمرِّ، بِحَيْثُ يُصبحُ الهدف الأوَّل للتَّعليم الجامعيِّ وتطوير المُجتمع والنُّهُوض به إلى أفضل المُستويات التقنيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة.

ثانيًا: التقدُّمُ التقنيُّ؛ الذي فرض على الجامعات مَنَاخٍ جَدِيدَةٍ، فَلَمْ يَعُدْ هُنَاكَ مَجَالٌ لِعَزْلِ الجَامِعَةِ عَنِ التَّقَدُّمِ وَالتَّطَوُّرِ الذِي شَهِدَهُ هَذَا العَصْرُ، وأصبح مِنْ حَتْمِيَّةِ مسؤُوليَّاتها النُّهُوض بمُجتمعاتها، ومُتابعة التَّطوُّر التكنُولوجيِّ والمُساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التَّعليميَّة وإعداد القوى البشريَّة علميًا وفنّيّاً وإداريّاً واجتماعيّاً، فِي ضَوْءِ التَّطوُّر التِّكنُولُوجيِّ ومُتطلباته.

ثالثًا: التنمية، يشملُ دورُ الجامعة أيضاً ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمُجتمع، من خلال تنمية البحث العلميِّ والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مُشكلات الصناعة والزراعة ومُعوِّقات العمل، وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجُها المُجتمعُ في مُختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات. وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخُطط التنمويَّة في المُجتمع، فالنتيجةُ هي تباطُؤُ الخُطط التنمويَّة، وانتشارُ الجهل[47].

إنَّ المُؤسَّسات الجامعيَّة اليوم تعيشُ في خضمِّ بيئةٍ دوليَّةٍ مُعاصرةٍ تشهدُ اطِّراداً غير مسبُوقٍ في تنامي دَوْرِ العلم والمعرفة، كأساسٍ تستمدُّ منهُ ظاهرة العولمة وُجُودها، وتستندُ إليه آليَّات انتشارها، إضافة إلى بُرُوز تداعيات هيمنة ثورة المعلومات والاتصالات، وتدفُّقاتها المُتجدِّدة، ودوائرها المُعقَّدة، وفي ظلِّ هذه البيئة الدولية تبرز أهمية دور الجامعات، باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسؤولياتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة[48]. فالجامعاتُ ليس دورُها فقط تدريسُ وتلقينُ الطُّلاَّب لمناهج تقليديَّة، ولا تقديم خرِّيجين غير مُنافسين في سُوق العمل؛ وإنَّمَا دورُها المُهمُّ المُساهمةُ في تنمية المُجتمع، وتقديم حُلُولٍ علميَّةٍ لمُشكلاته المُختلفة، وبناء مُواطنٍ على درجةٍ عاليةٍ من الولاء والانتماء، والثقافة والوعي، وإعداد الكوادر البشرية المُؤهَّلة، وتنمية رُوح المُواطنة، وترشيد العمليَّة التَّعْليميَّة، وتَعْظِيمِ عَـوَائِدِهَـا الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة[49].

---

[47] للمزيد أنظر: يوسف ذياب عواد، **دليلُ المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة للجامعات**، رام الله/فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، 2010م. وكذلك: رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري، **التعليمُ الجامعيُّ بين رصد الواقع ورُؤى التطوير**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م، ص ص175-195. وزكية مقري وآسيا شنة وإيمان فورار، "تفعيلُ الشَّراكة بين الجامعة والمُحيط الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ من خلال الابتكار المفتُوح: دراسة ميدانيَّة"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، المجلد: التاسع، العدد: 25، 2016م، ص ص 193-211.

[48] للمزيد أنظر مثلا: منير محمود بدوي، "دورُ الجامعة بين تحدِّيات الواقع وآفاق المُستقبل: رُؤيةٌ نظريَّةٌ"، في: مجمُوعة باحثين، **التعليمُ العالي في مصر: خريطة الواقع واستشرافُ المُستقبل، أعمالُ المُؤتمر السَّنويِّ الثامن عشر للبُحُوث السِّياسيَّة، 14-17 فبراير 2005م، المجلد: الأول**، أسامة أحمد مجاهد (مُراجعة وتحرير)، القاهرة: مركز البُحُوث والدِّراسات السِّياسيَّة، جامعة القاهرة، 2006، ص 189. وطلال عتريسي، "أسئلة الجامعة والتعليم العالي"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 56، خريف 2011م، ص ص 9-25.

[49] أنظر في هذا الصدد مثلا: نجيب عيسى، "التعليم العالي وأسواق العمل المعولمة"، **مجلة: الغدير**، العدد: 56، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-45. وكذلك: نادر فرجاني، "مخاطر إخضاع التعليم العالي لحافز الربح في البُلدان العربية"، **مجلة: الغدير**، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-70.

ولا يُمكنُ للجامعة في أيِّ مُجتمعٍ أنْ تُؤدِّي دَوْرَهَا الكامل في التغيير الاجتماعيِّ بدُون تحقيق تفاعُل بين الفرد من ناحيةٍ، والبيئة الاجتماعيَّة من ناحيةٍ أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي مُتلازمة ومُترابطة؛ فهي تُقوِّي المهارات، وتُثري رُوح الابتكار لدى الفَرْدِ، ورفع مُستوى الرُّقيِّ الاجتماعيِّ[50].

إن الوظائف التي تقُومُ بها الجامعاتُ تتكاملُ فيما بينها. ولكُلٍّ مِنْهَا أهمِّيَّتُها الخاصَّةُ، غيْرَ أنَّ قيام الجامعات بمهامِّها في خدمة المُجتمع، إنَّمَا يتجاوزُ إمداد هذا الأخير بالكوادر العلميَّة المُؤهَّلة، لتقُوم بتوظيف البحث العلميِّ، والاستفادة من نتائجه في حلِّ مُشكلات المُجتمع.

وفي هذا الصَّدد، يرى بعضُ الباحثين أنَّهُ: سُجِّلَ ارتفاعٌ ملحُوظٌ مُؤخَّراً في التعليم العالي عبر تركيز مُتزايد على بُعد الخدمة استجابة لمزيدٍ من المُساءلة وتزايُد التقييم النظامي للمُخرجات التربويَّة، وبجُزءٍ منهُ لتشجيع المُشاركة الأوسع لأعضاء هيئة التدريس في الحكامة لأغراض الاعتماد. في حين يضعُ الاعتماد مُؤسَّسات التعليم العالي على مسار تحسين الجودة المُستمرِّ، إلاَّ أنَّهُ يبدُو أنَّ التركيز على الخدمة قد قوّض التوازُن على حساب التعليم والأبحاث. وفي مجال التَّدريس، يُفتقد بُعْدٌ مُهِمٌّ هُو البيداغوجيا التي تُعْطِي الدَّعْمَ لمُشاركة الطُّلاَّب في أشكال المُمارسات المدنيَّة مثل: التَّطوُّع والالتزام المدنيِّ والمُشاركة المدنيَّة في المُجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يزدادُ التَّساؤُلُ حول الدَّور المدنيِّ للتَّعليم العالي في ضوء التَّركيز المُفرط لبرامج الاختصاص على التدريب ما قبل المهنيِّ والتَّخصُّص والمسيرة المهنيَّة، مُترافقاً مع سيطرة القيم غير المدنيَّة مثل الاستهلاك على المسؤُوليَّة المدنيَّة.

بالتالي، يُتَّهَمُ التَّعليمُ العالي بالتَّخلِّي تدريجيّاً عَنْ دَوْرِهِ المدنيِّ المُحدَّد تقليديّاً في المُجتمع، مُغذِّياً بالتالي ما يُسَمَّى: "فكُّ ارْتِبَاطِ المُوَاطِنِ". إنَّ هَذَا الالْتِزَامَ وَاسِعُ الانْتِشَارِ فِي السِّيَاقَاتِ العَالَمِيَّةِ فِي ضَوْءِ التَّغَيُّرَاتِ البُنْيَوِيَّةِ لِمُجْتَمَعَاتِ مَا بَعْدَ الحَدَاثَةِ مُضْعِفَةً مُهِمَّةَ المَسْؤُولِيَّةِ المَدَنِيَّةِ للتَّعْلِيمِ العَالِي وَمُسْتَنْفِدَةً بيداغوجيا الالْتِزَامِ مِنْ خِلاَلِ التَّفْكِيرِ النَّقْدِيِّ وَحَلِّ المَشَاكِلِ وَالمُنَاقَشَاتِ وَالمُدَاوَلَةِ[51].

من خلال ما تقدم يلاحظ أن ثمة تحديات يواجهها التعليم العالي في العالم بسبب قوى التقنية الحديثة والعولمة، التي تعمل على تحويل هذا القطاع كما فعلت مع غيره. وقد تبدو المباني الشامخة في الجامعات العريقة راسخة للناظر إليها، لكن عاصفة التغيير باتت تهددها أكثر من أي وقت مضى. ولاشك أن الجامعات في العالم تشهدُ مُنافسة مُحتدمة مُنذُ عُقُودٍ، وها هي اليوم تتصارعُ على كسب المواهب، وتمويل البحث العلمي[52]. ونظراً للحالة التي يشهدُها الاقتصادُ العالميُّ، والتوتر الذي يسود العلاقات الدولية، والفجوة الشاسعة بين الثراء والفقر، وخطر التغير المناخي المتعمق، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن ثمة حاجة ملحة إلى جيل أفضل تعلما، بكل تحمله هذه الكلمة من أوسع المعاني وأعمقها، إلى جيلٍ مُلهَمٍ، وعلى قدر عالٍ من التعليم، وبعضهم لديه القدرة على تقديم القيادة

---

[50] عايدة باكير، "تطور دورُ الجامعة في خدمة المُجتمع في ضوء المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة والاتِّجاهات العالميَّة الحديثة"، تاريخ الاطلاع: 15/ديسمبر/2017م، موقع: جامعة جازان، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://colleges.jazanu.edu.sa/saf/Documents/books/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8 %A%D9%85%D8%B9.pdf

[51] كمال أبو شديد، "بيداغوجيا التقصي والمُداولة في التَّعليم العالي في المنطقة العربيَّة"، **مجلة: إضافات**، بيروت، العددان: 36-37، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[52] لورنس سمرز، "تقديم"، في: مايكل بربار وآخرين، **التيهور القادم: التعليم العالي والثورة المقبلة**، الرياض: منشورات العبيكان، 2015، ص 13.

الجريئة التي يتطلبها القرن الحادي والعشرون... وهذه هي مهمة الجامعات اليوم، وفي كتاب "التيهور القادم"[*] تمَّ وصفُ التهديد المُحدق بجامعات القرن العشرين، ما لم تُسارع مُؤسَّساتٌ مُهمَّةٌ بإحداث التغيير الجذريِّ، واغتنام الفُرص الكبيرة التي ستُفْتَحُ أمامها مع هذا التغيير. والاستخدامُ المجازيُّ لكلمة "التيهُور"؛ لأنَّ الشيء الوحيد المُتيقن لمنْ يكُونُ في طريق "التيهور"، هُو أنَّ البقاء في المكان نفسه ليس خياراً حكيماً[53]. ببساطة التغيير سنة الحياة، وتطورات العصر المتلاحقة في كل شيء، خصوصا في مجال التعليم العالي وما يتعلق به من برامج وآليات وتقنيات حديثة تستلزم على كافة المؤسسات المعنية بهذا الأمر أن تواكب هذا التطور، وألا تظل أسيرة للتخلف المقيت.

المبحث الثاني:

المسؤُوليَّةُ الاجتماعيَّةُ للتَّعليم

مَوْضُوعُ المَسْؤُولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ يُعْتَبَرُ مِنَ المَوْضُوعَاتِ القَدِيمَةِ الجَدِيدَةِ، التِي جَرَى تَنَاوُلُهَا فِي أَوَاخِرِ التِّسْعِينِيَّاتِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي عَلَى مُخْتَلَفِ الصُّعُدِ بِجِدِّيَّةٍ أَكْبَرُ مِمَّا كَانَ يَحْصُلُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَصْبَحَتْ تُعَالَجُ بِآلِيَّاتٍ أَكْثَرُ دِقَّةً وَصَرَامَةً وَتَنْظِيماً، مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ مِثْلُ مَوَاضِيعِ الجَوْدَةِ وَالتَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ[54].

وتُعرَّفُ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في إطارها الواسع بأنَّها أيُّ نشاطٍ تقُومُ به المُؤسَّساتُ الحُكُوميَّةُ أو الأهليَّةُ لخدمة المُجتمع. فقد بُنِيَ مفهُومُ المسؤولية الاجتماعيَّة على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيانٍ في المُجتمع دوراً يجبُ أنْ يُقدَّم لخدمة هذا المُجتمع، والكيانُ قد يكُونُ جهة حُكُوميَّة أو غير حُكُوميَّة، ربحيَّة أو غير ربحيَّة، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال المواطنة الصالحة. وتكُونُ بذلك الجامعات كمُؤسَّساتٍ اجتماعيَّةٍ مُطالبة أكثر من غيرها بتبنِّي المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في رُؤيتها ورسالتها وخُططها وبرامجها، وأن تتخطى مفهوم تقديم الخدمة التطوُّعيَّة للوُصُول إلى مفهُومٍ أشملُ وأوسعُ يقُومُ على تبنِّي مفهُوم المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة؛ فالمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة[55].

إنَّ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في التعليم العالي تُعرَّفُ على أنَّها "مسؤُوليَّةُ الجامعة عن الدَّعوة إلى مُمارسة مجمُوعةٍ من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسيَّة من خلال التَّدريس والبحث والمُشاركة المُجتمعيَّة. وتشملُ هذه المبادئ والقيم: الالتزام بالمُساواة والحقيقة والتميُّز والشفافيَّة وتضمين مناهجها الأبعاد الاجتماعيَّة للمسؤُوليَّة كمنهاج تدريسٍ وتعليمٍ، ودعم العدالة الاجتماعيَّة والتنمية المُستدامة، والإقرار بِكَرَامَةِ الفَرْدِ وَحُرِّيَّتِهِ وَتَقْدِيرِ التَّنَوُّعِ وَتَعَدُّدِ الثَّقَافَاتِ وَدَعْمَ حُقُوقِ الإِنْسَانِ وَالمَسْؤُولِيَّةِ المَدَنِيَّةِ". وتَسْتَمِدُّ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة في التعليم العالي كُلَّ أهمِّيَّتها في الاقتصاد الذي تدفعُهُ العولمة والتقدُّمُ

---

[*] جاء في بعض معاجم اللغة العربية أن: "**التَّيْهُور**": موجُ البحر إذا ارتفع، قال الشاعر: كالبَحْرِ يَقْذِفُ بالتَّيْهُورِ تَيهورا. والتيهور: ما بين قُلَّةِ الجبل وأَسفله، وقيل هو: ما اطمأَنَّ من الأرض. موقع: المعاني، هذا الرابط: **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%B1**

[53] مايكل بربار وآخرين، **التيهور القادم: التعليم العالي والثورة المقبلة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

[54] سفيان عبد اللطيف كمال، "الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤُوليَّاتها المُجتمعيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **أعمالُ مُؤتمر المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة للجامعات الفلسطينيَّة، فلسطين، نابلس (2001/9/26)**، فلسطين: جامعة القدس المفتُوحة واللجنة الوطنيَّة للتربية والثقافة والعلوم، 2011م، ص 33.

[55] غادة جوني، "الالتزام المدني في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

السَّرِيعُ فِي تكنُولوجيا المعلُومَاتِ والابْتِكَارِ العِلْمِيِّ وَالتِّقَنِيِّ والتَّنَافُسِيَّةِ العَالَمِيَّةِ وَالتَّنَاغُمِ مَعَ مُتَطَلَّبَاتِ سُوقِ العَمَلِ[56].

ومن دواعي التركيز الكبير على المسؤولية الاجتماعية حاليا انتشار مفاهيم خاطئة تصورها وكأنها القيام بأعمال خيرية فقط، أو تصويرها وكأنَّهَا "خِدْمَةٌ مُجتمعيَّةٌ" (Community Service)، تقُومُ بها الجامعاتُ إضافة إلى أعمالها الأساسيَّة، و لا تفترضُ أنَّها "قيمة جذريَّة" أساسيَّة في كيانها، تمتزجُ بشكلٍ عُضويٍّ مع ما تقُومُ به المُؤسَّسة منْ تعليمٍ وبحثٍ وإدارةٍ..

ومن المُؤسف أنَّ مُعظم الجامعات لا ترى أنَّ المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة مبدأ أساسيٌّ يُوجِّهُ أعمال كُلِّ العاملين فيها. إنَّ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للجامعات تَعْنِي: التزام الجامعة قولاً وعملاً بمجمُوعة مبادئ وقيم من شأنها تحسينُ نوعيَّة الحياة لمُوظَّفِيهَا وطلبتها وللمُجتمع المحلِّيِّ، والمُجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسيَّة المُتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المُؤسسيَّة والتفاعُل المُجتمعيِّ وغير ذلك[57].

وبعد عُقُودٍ مِنْ تأسيس مُؤسَّسات التَّعليم العالي العربيَّة كان لابُدَّ مِنْ تطوير الأداء الذي لم يعُد مُتناسباً مع مَكَانَةِ الجامعة وَمَعَ الأدوار الكُبرى القادرة على الاضطلاع بِهَا. اتَّجَهُ هذا التَّغييرُ أو الوَعْيُ بضرُورة التَّغيير في مسارين مُتكاملين، يتمثَّلُ المسار الأوَّلُ في استرجاع الجامعة لوظيفتها الأساسيَّة المُتمثلة في نشر المعرفة والمُساهمة في إنتاجها.

أمَّا المسارُ الثاني فيتمثلُ في الانفتاح على المُجتمع والاضطلاع بالمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة، كما جاء في عددٍ من التَّوصيات والإعلانات. ولعلَّ أهمَّها "إعلانُ دار السَّلام للحُرِّيَّة الأكاديميَّة والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للأكاديميين" سنة 1990، والذي تمَّ إعدادُهُ منْ قِبَلِ مجمُوعةٍ من الجمعيَّات الأكاديميَّة في تنزانيا. ثم إعلان بولونيا (إيطاليا) سنة 1998[58].

وَفي هذا الصَّدد، أَشَارَ بَعْضُ البَاحِثِينَ إِلَى بُرُوزِ حَرَكَةٍ عَالَمِيَّةٍ بَدَأَتْ مُنْذُ تسعينيَّات القَرْنِ المَاضِي، أيْ بَعْدَ نِهَايَةِ الحَرْبِ البَارِدَةِ، نَحْوَ إعادة تقوية الطابع الإنسانيِّ أو المدنيِّ أو الفكريِّ أو الدِّيمقراطيِّ في التَّعليم العالي الذي بدأ يفقدُهُ بَعْدَ الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ. هَذِهِ الحَرَكَةُ سَبَبُهَا نَزْعَةٌ فِيهِ تَتَنَامَى نَحْوَ الأَنَانِيَّةِ وَمَنْطِقِ السُّوقِ.

ولقد حث الدِّفاع عن الدَّور المدنيِّ المُهدَّد في التعليم العالي منْ قبل التَّوجُّه الاقتصاديِّ عدداً من رُؤساء الجامعات في الولايات المُتحدة إلى التَّحرُّك، فعقدُوا في العام 1999 مُؤتمراً أصدرُوا بعدهُ «إعلان رُؤساء الجامعات حول المسؤُوليَّة المدنيَّة للتعليم العالي». انتقلت هذه القضيَّة لاحقاً إلى

---

[56] محمد عيسى العدوان، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة التعلم ونشر المعرفة"، المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ومركز الدعم الوطني للتوثيق برعاية الجامعة العربية، والمنتدى لتطوير الهوية المؤسسية واتحاد الجامعات العربية، عمان، 5/6- 4-2014، أنظر: موقع المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية: **http://www.asrorg.org/ar/main.php**
وأنظر: أمينة قهواجي وحكيم بن حسان، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مُقدَّمة للمُؤتمر الدولي الثالث عشر، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، 14-15/نوفمبر/2016:
http://dspace.univchlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/1011/020.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[57] سفيان عبد اللطيف كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

[58] الطاهر بن يحي، "الدور المدني لمُؤسَّسة الجامعة في مراحل الانتقال الدِّيمُقراطيِّ: تونس نمُوذجاً"، في مجمُوعة باحثين، **الدَّورُ المدنيُّ للجامعات العربيَّة: تقريرٌ عن المُؤتمر وأوراقٌ بحثيَّة**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المُستوى العالميِّ، ففي العام 2005 عُقد مُؤتمرٌ في فرنسا، صدر عنه إعلان تالوار[*] Talloires (Declaration) حَوْلَ «الأَدْوَارِ المَدَنِيَّةِ وَالمَسْؤُولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلتَّعْلِيمِ العَالِي». هَذَا الإِعْلاَنُ وَقَّعَهُ 29 رَئِيس جَامِعَةٍ مِنْ 23 بلداً، بَيْنَهُمْ أَرْبَعَةٌ مِنَ البُلْدَانِ العَرَبِيَّةِ، وَقَدْ وَصَلَ عَدَدُ مُوَقِّعِيهِ فِي العَامِ 2012 إِلَى 247 جَامِعَة وكُلِّيَّة من مَنَاطِقَ مُختلفة من العَالَمِ[59].

يُعَبِّرُ إعلانُ تالوار (Talloires Declaration) عن محطَّةٍ تأسيسيَّةٍ للدَّوْرِ المَدَنِيِّ[**] والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتعليم العالي، وقد نَصَّ عَلَى مَا يَلِي: "إِنَّنَا نَتَفَانَى فِي تَقْوِيَةِ وَتَعْزِيزِ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة لمُؤسَّساتنا".

كما أشار الإعلانُ إلى: "توسيع نطاق برامج المُشاركة المدنيَّة والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة بطريقةٍ أخلاقيَّةٍ، منْ خلال التَّدريس والبحث العلميِّ والخدمة العامَّة". ولفت إلى "أنَّنا نحُضُّ وبقُوَّةٍ، أكثر من 100 مليُون طالبٍ جامعيٍّ وكذلك الملايينُ منْ أعضاء هيئة التدريس والعاملين والخرِّيجين، بالإضافة إلى أعضاء المجالس الحُكُوميَّة في جميع أنحاء العالم، للانضمام إلينا ومُشاركتنا هذه المُبادرة"[60]. وأكَّد الإعلانُ عَلَى أنَّ: "مُؤسَّسات التَّعليم العالي قَدْ وُجِدَتْ لِخِدْمَةِ وَ دَعْمِ المُجْتَمَعِ الذِي يُشَكِّلُونَ جُزْءاً مِنْهُ، و إِنَّهُ مِنْ خِلاَلِ التَّعَلُّمِ, القِيَمِ و الالتزام مِنْ كُلِّ الأَطْرَافِ, سَتَتَمَكَّنُ مُؤسَّسَاتُنَا مِنْ خَلْقِ أَسَاسٍ وَقَاعِدَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ رَاسِخَةٍ, و بالتالي تأهيل الطلاب للمُشاركة و العطاء والإسهام بشكلٍ إيجابيٍّ تجاه مُجتمعاتهم المحلِّيَّة, القوميَّة و العالميَّة. إنَّ منْ مسئُوليَّة الجامعة أنْ ترْعَى و تُعزِّز في أفرادها رُوح المسئُوليَّة الاجتماعيَّة و الالتزام تجاه ما فيه خير المُجتمعات, إنَّنا نُؤمنُ أنَّ هذه الرُّوح هي أساسُ وعصبُ النَّجَاحِ لأيِّ مُجتمعٍ ديمُوقراطيٍّ وَعَـادِلٍ"[61].

وأكَّدت توصيات المُؤتمر العلميِّ الخامس للحُرِّيَّات الأكاديميَّة في الجامعات العربيَّة الذي انعقد في عمَّان في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2013م على التَّركيز على المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للجامعات، حيثُ نصَّت المادَّة الثالثة عشر من تلك التَّوصيات على ضرُورة: "التَّركيز على مفهُوم المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة بما يكفلُ التَّواصُل بين المُكوِّن الأكاديميِّ والمُكوِّن الاجتماعيِّ لرفع المُستوى المعرفيِّ للمُجتمع"[62].

وقد وضع ويليام سوليفان المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي مقابل التعليم العالي كـ "صناعة" أو "بيزنس". فالكثير من مؤسسات التعليم العالي في أميركا أصبحت تعمل برأيه ضمن قالب فردي أداتي يضع المسائل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية خارج السؤال. في هذا القالب الجاهز تعمل المؤسسات كشركات، وتتنافس محليّاً وعالميّاً، ويَجْرِي تصنيفُها في المراتب الأولى وتستقطبُ الطُّلاَّب من العالم،

---

[*] مدينة تالوارTalloires: مدينة فرنسية، تقعُ في Haute-Savoie على جبال الألب، جنُوب جينيف، على الجانب الشرقي من بحيرة آنسي Annecy، أنظر: موقع ويكيبيديا، **https://en.wikipedia.org/wiki/Talloires**

[59] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-45.

[**] في هذا الصَّدد يَرَى البَعْضُ أنَّ التَّفْكِيرَ بِأَهَمِّيَّةِ تَرْسِيخِ الثقافة المَدَنِيَّةِ يَحْتَاجُ إلى مسارين مُتلازمين: المسارُ الأوَّلُ: تطبيقُ الدَّولة لسيادة القانُون، وتحقيقُ العدالة، بِحَيْثُ يشعُرُ كُلُّ مُواطنٍ أنَّ القانُون يُطبَّقُ على الجميع بما فيه القائمُون عليه. وهذا المسارُ أساسيٌّ حتى يأتي المسارُ الثاني بالنتائج المطلوبة. المسارُ الثاني: السَّيرُ بجُهدٍ منهجيٍّ باتِّجاهاتٍ مُحدَّدةٍ، يبدأ ببناء برنامجٍ وطنيٍّ للتربية المدنيَّة يتضمَّنُ تحديد الأهداف والمُحتوى، ثمَّ إدخال منهاج التربية المدنيَّة في مناهجنا التعليميَّة من الصُّفُوف الأولى، انتهاءً بالتخرج من الجامعة. وذلك لهُ طُرُقٌ مُختلفةٌ تتواءمُ مع طبيعة كُلِّ مُجتمعٍ. أسامة تليلان، "الرافعة الثانية للدولة والمجتمع المدني: الثقافة المدنية": **http://www.ammonnews.net/article/285937**

[60] غادة جوني، "الالتزام المدني في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[61] "إعلان تالوار عن الدور المدني و المسئولية الاجتماعية للتعليم العالي"، مُتاحٌ على الرابط الإلكتروني التالي: **http://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-are/talloires-declaration/**

[62] الطاهر بن يحي، "الدور المدني لمُؤسَّسة الجامعة في مراحل الانتقال الدِّيمُقراطيِّ: تونس نمُوذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ويتخرَّجُ منها قادةٌ ومهنيُّون ورجالُ أعمالٍ يحملُونَ بدَوْرِهِم معهُم نزعة "البيزنس"، الأمرُ الذي نجم عنهُ انسحابُ "مُعظم الأميركيين الناجحين من المسؤُوليَّة المُواطنيَّة التَّشارُكيَّة" بحسب سوليفان.

إنَّ "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" تعني في قامُوس سوليفان أنَّ الجامعة تخدمُ هدفًا عامّاً (public) عريضًا، وأنَّ الأكاديميين يُقدِّمُون معرفةً ذات أهمِّيَّةٍ اجتماعيَّةٍ، وأنَّ الوظيفة التي يُؤدُّونها تخدمُ المُجتمع عامَّة، وليس فقط تقديم معرفةٍ ومهاراتٍ في خدمة السُّوق. وأنَّ "التقصِّي عبر التفكير العمليِّ" يُعتبرُ بديلاً قويّاً يُفْضِي إلى "إعادة بناء الجوانب الثلاثة لهويَّة الجامعة الأميركيَّة: أهدافُها التي هي وضعيَّة استفساريَّة، وظيفُتها التَّكونيَّة التَّربويَّة، والمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة النَّاجمة عن هويَّتهَا المَدَنِيَّةِ[63].

- لمـاذا "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" للجامعـات؟:

إنَّ المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة تُعدُّ منْ أهمِّ الواجبات الواقعة على عاتق الجامعات والمُؤسَّسات الوطنيَّة بالدُّول، وهي التزامٌ مُستمرٌّ مِنْ هذه المُؤسَّسات بتطوير المُستوى التَّعليميِّ والثقافيِّ والاقتصاديِّ والضمان الاجتماعيِّ لأفراد المُجتمـع، بشكلٍ يُسهمُ في تعزيز علاقة المُؤسَّسة بالمُجتمـع[64].

ويُمكنُ القولُ أنَّ العالم قد شهد تحوُّلاتٍ جذريَّةٍ، ممَّا فرض على الأجيال الجديدة من المُدراء والمُوظَّفين الحُكُوميين تحدِّياتٍ يتوجَّبُ عليهم أخذُها بِعَيْنِ الاعْتِبَارِ أكثر من الأداء الماليِّ والاقتصاديِّ على مُستوى صُنع القرار ووضع الاستراتيجيَّات وتحديد المُمارسـات. والجامعاتُ هي المكانُ الذي يُنمِّي فيه قادةُ المُستقبل فهمهُم لهذا العالم، ويَعُونَ الأُطُر العلميَّة التي يُطبِّقُونَهَا، ويتلقَّوْنَ المبادئ التي يتحلَّوْنَ بِهَا. إذا، مع تغيُّر القيم، والمفاهيم والمُمارسات في الجامعات تتغيَّرُ مُمَارَسَـاتُ صُنَّاع القَرَارِ المُستقبليين، ومع تكون طبقة جديدة من أصحاب المهن، وما يحمله هؤلاء من قيم ومُمارسات، فتتكون ثقافة جديدة في المجتمع ككل. وهذا بالضَّبْطِ السَّبَبُ الذِي يَجْعَلُ "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" قيمةً اجتماعيَّةً كبيرةً، إذْ تُؤدِّي إلى تغيير القيم والمُمَارَسَاتِ فِي المُنظَّمَاتِ، وتُسَاهِمُ فِي خَلْقِ ثَقَافَةٍ جَدِيدَةٍ، وتُبَاشِـرُ فِي نَشْـرِ ثَقَافَةِ الاسْتِدَامَةِ غَيْرِ المُضِـرَّةِ وَالتَّنْمِيَةِ[65].

وجاء في المحور الخامس من "إعـلان القاهرة حول التعليم العـالي في البُلدان العـربيَّة 2009" حول "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" مـا يلي[66]: يَجْدُرُ التَّنْوِيهُ فِي هَذَا المَجَالِ بِالدَّوْرِ الأَسَاسِيِّ الذِي لَعِبَهُ قِطَاعُ التَّعليم العالي في تنمية المُجتمعات العربيَّة، وتكوين الرَّأسمال البشريِّ الذي قاد مسيرة التنمية في هذه البُلدان، ولكن ثمَّة بعض مظاهـر خللٍ في هـذا الموضُـوع، منها على سبيل المثال:

1- تقصيرُ مُؤسَّسات التَّعليم العالي في عددٍ من الدُّول عن القيام بوظيفتها المُتعلِّقة بخدمة المُجتمع. وقليلةٌ هي الجامعاتُ التي تنُصُّ في مُتطلَّبات النَّجَاحِ في بَرَامِجِهَا، وفي شُرُوط عمل الهيئة التعليميَّة

---

(63) عدنان الأمين، "المسؤُوليَّة المدنيَّة للجامعـة"، **مجلة: الدفاع الوطني اللبناني**، العدد: 90، مرجع سبق ذكره.

(64) عمر رحال، "المسؤولية المُجتمعيَّة للجامعات: بين الرِّبحيَّة والطوعيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **أعمالُ مُؤتمر المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة للجامعـات الفلسطينيَّة**، مرجـع سبـق ذكره، ص 39.

(65) وداد علي الرحمن وشهير أسامة، "جامعة الأحفاد للبنات ما بعد الامتياز الأكاديميِّ: المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة والمُشاركة المدنيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاءٍ عربيٍّ للتعليم العالي: التحدِّيات العالميَّة والمسؤُوليَّات المُجتمعيَّة**، أعمالُ المُؤتمر الإقليميِّ العربيِّ حول التعليم العالي، القاهرة، (31 مايو-2 يونيو2009م)، تحرير: عدنان الأمين، مكتب بيروت: مُنظَّمة اليونسكو،2010، ص 789.

(66) "إعلان القاهرة حول التعليم العـالي في البُلدان العربيَّة 2009"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاءٍ عربيٍّ للتعليم العالي: التحدِّيات العالميَّة والمسؤُوليَّات المُجتمعيَّة**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

فيها، على المُشاركة في أنشطة خدمة المُجتمع. بل إنَّ بعض الجامعات لا يتفاعلُ إيجابيّاً مع المُجتمع المحلِّيِّ على المُستوى الثَّقافيِّ والتَّنمويِّ والبيئيِّ.

2- عـدمُ إقدام عـددٍ من الدُّول على إقرار سياساتٍ تقُومُ على تضمين مناهج مُؤسَّسات التَّعليم العالي مُتطلبات جامعيَّة مُشتركة، يشملُ طُلاَّب جميع الاختصاصات الإنسانيَّة والعلميَّة البحتة والتَّطبيقيَّة على السَّواء، يحتوي على ثقافةٍ عامَّةٍ تشملُ المُواطنة وحُقُوق الإنسان والتَّسامُح الدِّينيِّ وتقبُّل الآخر وغيرها من القيم التي تُساهمُ في التَّماسُك الاجتمـاعيِّ".

إذاً، خُلاصـةُ القَوْلِ في هذا الجانب أنَّ "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" هي أنشطةٌ تُمارسُها الجامعاتُ في سبيل خدمة المُجتمع. وهي "مَسْؤُوليَّةُ الجَامِعَةِ عَنِ الدَّعْوَةِ إلى مُمَارَسَةِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ المَبَادِئِ وَالقِيَمِ مِنْ خِلاَلِ وَظَائِفِهَا الأَسَاسِيَّةِ مِنْ خلال التَّدريس والبحث والمُشاركة المُجتمعيَّة. وتشملُ هذه المبادئ والقيم: الالتزام بالمُساواة والحقيقة والتميُّز والشفافيَّة، وتضمين مناهجها الأبعاد الاجتماعيَّة للمسؤُوليَّة كمنهاج تدريسٍ وتعليمٍ، ودعم العدالة الاجتماعيَّة والتنمية المُستدامة، والإقرار بِكَرَامَةِ الفَرْدِ وَحُرِّيَّتِهِ وَتَقْدِيرِ التَّنَوُّعِ وَتَعَدُّدِ الثَّقَافَاتِ وَدَعْمَ حُقُوقِ الإِنْسَانِ وَالمَسْـؤُولِيَّةِ المَـدَنِيَّةِ".

الفصل الثالث:

الدورُ المـدنيُّ للجـامعـات وأبعـاده

الفصل الثالث:

الدورُ المدنيُّ للجامعـات وأبعـاده

يتناولُ هذا الفصل الموضُوع الرَّئيسي للدِّراسة، ولُبُّها، وهُو الدَّورُ المدنيُّ للجامعات، وأبعادُهُ الرَّئيسيَّة، وذلك من خلال مبحثين، الأوَّلُ عُنوانه: "مفهُومُ وخصائصُ الدَّوْر المـدنيُّ للجـامعـات"، وتمَّ فيه تقديمُ تعريفٍ مُـوجـزٍ للدَّور المـدني للجامعـات، وأسبابُ الاهتمام بهذا الدَّور، وخصائصُ المُشاركة المدنيَّة للجـامعـات، وهي: الارتباطُ بالمكان (Place-Related)، والتفاعُليَّةُ (Interactive)، والنفعُ المُتبادلُ (Mutually Beneficial)،والتَّكامُـلُ (Integrated).

أما المبحث الثاني فهو يتناول الأبعاد الرئيسية للدور المدني للجامعات، وهي: أوَّلاً: الدِّيمقـراطيَّة في الجامعات: التي تتضمَّـنُ مثـلا: الحُـرِّيَّاتُ، والمُشـاركة في اتخاذ القـرارات. ثانياً: المُواطـنـة، ثالثاً: ثقـافةُ القـانُون، رابعـاً: الالتزامُ المَـدَنِيُّ، خَامِساً: خِدْمَةُ المُجْتَمَـعِ، سادساً: تعليمُ الإنسانيَّات والعلوم الاجتماعيَّة، سَابِعـاً: بيداغُـوجـيا التَّقصِّي والمُـدَاوَلَة، ثَامِناً: التَّرْبِيَةُ المَـدَنِيَّةُ.

وتم في هذا المبحث التطرق إلى الحراكُ العـربيُّ عام 2011، الذي كان هذا مُرتبطاً بالجامعات بشكلٍ واضحٍ، حيثُ كان التنسيق عبر وسائل الاتصال الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي، وقد كتبت كثير من الدراسات والمقـالات عن هذا الحراك المهم ومآلاته. وخلُصْنَا إِلَى أنَّ التَّعْلِيمَ العَالِي يتضمَّنُ بُعْـداً مدنيّاً، غير بُعْدَي التعليم والبحث، وأنَّ ذاك "الرَّبيع" كشف وُجُود المخزُون المدنيِّ

المُتكوِّنِ في فترة ما قبل هذا الرَّبِيعِ. لكنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ، في ما يُسمَّى أحيانًا بـ"الخريف العربيِّ" أو غيرها من الأسماء السَّلبيَّة، كَشَفَ ضَعْفَ المَخْزُونِ المَدَنِيِّ فِي عَدَدٍ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ أَمَامَ مَخْزُونٍ آخَرَ عَمِيقٍ تَرَاكَمَ عَبْرَ الزَّمَنِ". وكانت النتيجة من مراجعة "الأدبيات السابقة" عربيّاً في موضوع الدور المدني للجامعات تُفِيدُ، مُقارنة بالمُراجعة العامَّة، أنَّ معرفتنا الأكاديميَّة بأحوال البُعد المدنيِّ للتَّعليم العالي في بُلداننا محدُودة جدّاً قياسًا بحَجْمِ التَّعليم العالي في المُجتمع وبخُطُورة القضيَّة المدنيَّة في البُلدان العربيَّة وتعقُّدها، كما سيتضحُ من خلال هذا الفصل.

المبحثُ الأوَّلُ:

مفهُومُ وخصائصُ الدَّوْر المدنيُّ للجامعات

كما سبق وأشرتُ فإنَّ "البُعْدَ المَدَنِيَّ"، مَهْمَا كانت التَّسمية المُعطاة لهُ، يُقصدُ به أنْ يُحِيطَ بِالمُؤَسَّسَةِ الجَامِعِيَّـةِ كَكُلٍّ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ مَحْصُـوراً بِمَـا يُسَمَّى تِقَنِيّاً بِـ"التَّرْبِيَةِ المَـدَنِيَّةِ"، والقيمُ المدنيَّةُ في هذا الصَّدَدِ هِيَ قِيَمٌ سِلْمِيَّةٌ ديمُقراطيَّةٌ، مِنْهَا مثلاً: حُقُـوقُ الإنْسَـانِ، الكَرَامَةُ الإنْسَانِيَّةُ، الحقُّ في التَّعْبِيرِ، وَغَـيْرِهَـا.

وقد خَلُصْنَا إلى القَوْلِ فِيمَا يتعلَّقُ بِتَعْرِيفِ "الدَّوْرِ المدنيِّ لِلجَامِعَاتِ" أنَّهُ شَكْلٌ مِنْ أشْكَالِ "الدَّوْرِ الاجْتِمَاعِيِّ"، المُتَضَمِّنِ فِي الأَسَـاسِ لِقِيَمٍ مَدَنِيَّةٍ سِلْمِيَّةٍ ديمُقراطيَّةٍ، وهذا الدَّوْرُ يتجسَّدُ في مجمُوعةٍ من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامَّة التي تنتظمُ تحت عناوين مثل: خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ، وَثَقَافَةُ القَانُونِ، وَتَعْلِيمُ العلُومِ الإنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالمُوَاطَنَةِ، وَالالتِزَامُ المَـدَنِيُّ، وبيداغوجيا التَّقَصِّي وَالمُـدَاوَلَةِ..

وباختصارٍ يُمكنُ القولُ أنَّ "الدَّور المدنيَّ للجامعات" يرتكزُ على مدى قيامها بتوعية وتثقيف الطلاب مدنيّاً بقضايا ومفاهيم مُهمَّة كالمُواطنة والعمل التطوُّعي والتوعية السِّياسيَّة، وتعليم العلوم الاجتماعيَّة، والتنشئة السِّياسيَّة..، وهذا الدَّوْرُ يَظْهَرُ في الخِطَابِ الجَامِعِيِّ والنَّشاطات والبرامج والمُقرَّرات الدِّراسيَّة وغَـيْرِهَـا.

بمَعْنَى أنَّ الجامعات لا تقُومُ بتدريس الطلبة المناهج العلميَّة المُعتادة في تخصُّصاتهم العلميَّة فقط، وإنَّما لها دورٌ أو التزامٌ مدنيٌّ مُهمٌّ، تقُومُ بِهِ، أو يُفْتَرَضُ أنْ تقُومَ بِهِ، في توعية وتثقيف طُلاَّبِهَا، ولكنَّ ذلك لا يتمُّ فقط عبر المُحاضرات والحلقات النِّقاشيَّة، وإنَّما يكُونُ أيضاً بالإضافة إلى ما سبق من خلال المناهج الدِّراسيَّة

(تخصيص مناهج للثقافة المدنيَّة والتَّوعية القانُونيَّة.. إلـخ)، والنَّشاطات الثقافيَّة المُختلفة، والبرامج الدِّراسيَّة التي يُمْكِنُ أنْ تَتَضَمَّنَ مَلاَمِحَ مِنَ الثَّقَافَةِ المَدَنِيَّةِ فِي مُقرَّرَاتِهَا العِلْمِيَّةِ أوْ فِي جَوَانِبَ أُخْرَى.

- مـا الحـاجـة إلى الدَّور المـدني؟:

هُنَاكَ سَبَبَانِ يَدْعُوَانِ إِلَى التَّفْكِيرِ بِدَوْرٍ نُسَمِّيهِ "الدَّوْر المدني" لِلجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ، نُضِيفُهُ إِلَى دَوْرَي التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ، الأَوَّلُ: هُوَ النَّزْعَةُ الاقْتِصَادِيَّةُ النيُوليبراليَّةُ التِي تَجْتَاحُ مُؤَسَّسَاتِ التَّعْلِيمِ العَالِي عَبْرَ العَالَمِ، وَهِيَ نَزْعَةٌ تُعْطِي الأَوْلِيَّةَ لِلتَّنَافُسِ وَلِمُتَطَلَّبَاتِ السُّوقِ. وَقَدْ ظَهَرَتْ كِتَابَاتٌ شَدِيدَةُ النَّقْدِ لِهَذَا النَّمُوذَجِ مُنْذُ التِّسْعِينِيَّاتِ؛ لأَنَّهُ يَضَعُ المَسَائِلَ الاجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالأَخْلاَقِيَّةَ جَانِباً، وَيُهَمِّشُ تَعْلِيمَ الإِنْسَانِيَّاتِ، وَيَضَعُ الأساتذة تَحْتَ رَحْمَةِ التَّعَاقُدِ قَصِيرِ المَدَى. الثاني: النَّمُوذَجُ السِّيَاسِيُّ فِي الجَامِعَاتِ: أيْ غَلَبَةُ "الاعْتِبَارَاتِ السِّياسيَّة" فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَهَذَا يَشْمَلُ الخِطَابَ وَالبَرَامِجَ وَالأَنْشِطَةَ وَغَيْرِهَا، وسيادة التَّعليم التَّلقينيِّ ونَقْصَ الحُرِّيَّاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ[67].

السُّؤَالُ عَنِ البُعْدِ المدنيِّ للتَّعْلِيمِ العالي ليس سُؤالاً عربيّاً بالأساس، (وكما أشرتُ سلفاً) فإنَّهُ موضُوعٌ خامٌ عربيّاً. وهُو موضُوعٌ فكريٌّ عالميٌّ أَسَاسُهُ أنَّ الجَامِعَة لا تُخَرِّجُ فقط أصْحَابَ مِهَنٍ بَلْ مُوَاطِنِينَ مُنْخَرِطِينَ فِي الحَيَاةِ المَدَنِيَّةِ.

وهُناك سببان للاهتمام بهذه القضيَّة، السَّببُ الأوَّلُ: مدنيٌّ، باعتبارنا مُواطنين عرباً؛ ذلك أنَّ الاستمرار في إدارة شُؤُون بلادنا بالطريقة التي أُديرَتْ فِيهَا خلال الخَمْسِينَ سَنَةً الأَخِيرَة، وَالتِي حققت إنجازات على المُستويين الكمِّيِّ والنَّوْعِيِّ بمقدارٍ مُعيَّنٍ أوصلت إلى فشلٍ ذريعٍ عَلَى المُستوين المدنيِّ والسِّياسيِّ، مَا يُطيحُ اليَوْمَ ليس بمُعدَّلات الالتحاق الجامعيَّة ونوعيَّة التعليم بل بالبشر أنفُسِهِمْ وبالثَّرْوَةِ وَبِالتُّرَاثِ.

والسَّبَبُ الثَّانِي: أَكَادِيمِيٌّ أَوْ سُوسيُولوجيٌّ، ذلك أنَّ التعليم العالي هُو أفضلُ قطاعٍ يُمكنُ المُراهنةُ عَلَيْهِ في مسيرة التغيير والبناء للمُستقبل، وهُو أمرٌ مُتعارفٌ عَلَيْهِ عَالَمِيّاً، كُلُّ نظامٍ تعليميٍّ، مِنَ الابتدائيِّ إلى الجامعة، هُو منْ حيثُ المبدأ مُؤسَّسةٌ سياسيَّةٌ. لَكِنَّ مِيزَةَ التَّعْلِيمِ العَالِي أَنَّهُ يَضُمُّ النُّخَبَ الفِكْرِيَّةَ (الأَسَاتِذَة) التِي يَقَعُ عَلَيْهَا أَصْلاً عِبْءُ تَوْلِيدُ الأفكار التَّطويريَّة، ويضُمُّ نُخْبَةَ الشَّبَابِ الذِي يَتُوقُ إِلَى التَّغْيِيرِ وَإِلَى تَبَنِّي القِيَمِ التِي تَقُومُ على الاستحقاق والمُساواة والعدالة الاجتماعيَّة. والتَّعليمُ العالي هُو الذي يضُخُّ النُّخَبَ الاجتماعيَّة في المُجتمع بشتَّى فئاتها ودرجاتها، مِنَ المُعلِّمين الذِينَ يُعلِّمُونَ في مَدَارِسِ التَّعْلِيمِ العَامِّ إِلَى الإِعْلاَمِيينَ وَالقِيَادَاتِ الإِدَارِيَّةِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ. وَبِالتَّالِي، فَإِنَّ أَفْضَلَ مَنْ يُمْكِنُ البَحْثُ مَعَهُمْ فِي المَوْضُوعِ المَدَنِيِّ هُمْ أَهْلُ التَّعْلِيمِ العَالِي (أَسَاتِذَةً وَطُلاَّباً وَقِيَادَاتٍ)[68].

وتُشِيرُ العَدِيدُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ إِلَى أَنَّ التَّعْلِيمَ العَالِي فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ بِشَكْلٍ عَامٍّ لاَ يُقدِّمُ أيّاً مِنَ المَهَارَاتِ المَدَنِيَّةِ، ولا يُشَجِّعُ التَّفْكِيرَ التَّحليليَّ النَّقْدِيَّ الحُرَّ..، مَعَ وُجُودِ بَعْضِ الاسْتِثْنَاءَاتِ هُنَا وَهُنَاكَ. لِذَا نَسْتَطِيعُ القَوْلَ أَنَّ هَذَا الفَشَلَ عَلَى مُسْتَوَى نِظَامِ التَّعْلِيمِ الجَامِعِيِّ قَدْ يَكُونُ أَحَدَ أَسْبَابِ انْسِدَادِ الأُفُقِ الذِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ ثَوْرَاتُ "الرَّبِيعِ العَرَبِيِّ"، وَذَلِكَ لِغِيَابِ مَهَارَاتِ وَمَبَادِئِ المُمَارَسَةِ الديمُقراطيَّة عَنْ مُوَاطِنِيهَا؛

---

[67] "مـا الحـاجة إلى الدور المـدني؟"، **تقرير عن مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية وأوراق بحثية، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، بيروت: معهد عصام الفارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، 2016م، ص7.

[68] عـدنان الأمين، "المسؤولية المـدنية للجـامعـة"، ص 3. تاريخ الاطـلاع: 2017/3/25، متـاح عـلى الرابط التالي:
http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/AdnanElAmineCivicResponsibilityOfTheUniversity.pdf

كَوْنَهُمْ تَرَبوا وَتَرَعْرَعُوا فِي ظِلِّ أَنْظِمةٍ قَمْعِيَّةٍ تَمْتَدُّ مِنَ الأُسْرَةِ، وَتَمُرُّ بِالشَّارِعِ وَتَنْتَهِي بِالجَامِعَةِ والعَمَلِ[69].

وَيَرَى البَعْضُ أنَّ: القِيَمَ المَنْقُولَةَ إِلَى الأَطْفَالِ وَالشَّبَابِ العَرَبِ فِي بَعْضِ المُؤَسَّسَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ مِنْ خِلاَلِ البَرَامِجِ وَالكُتُبِ وَطُرُقِ التَّعْلِيمِ تَتَضَمَّنُ (بِشَكْلٍ أَوْ بِآخَرَ) العُنْفَ وَعِلاَقَاتِ سُلْطَةٍ وَنُفُوذٍ..[70].

وَعَلَى صَعِيدِ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ يَرَى بَاحِثٌ آخَرٌ أَنَّ هُنَاكَ ضَعْفاً فِي اهْتِمَامِ بَعْضِ الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ بِمَوْضُوعِ المُشَارَكَةِ المَدَنِيَّةِ وَالمُشَارَكَةِ فِي قَضَايَا المُجْتَمَعِ، وَأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ المُشَارَكَةِ لاَ تَحْتَلُّ أَيَّ أَوْلَوِيَّةٍ، أو تُعْطَى أهمِّيَّةً مُلاَئِمَةً مِنْ قِبَلِ طَاقَمِ العَمَلِ بِالجَامِعَاتِ بِشَكْلٍ عَامٍّ.. وَذَلِكَ عَلَى الرغْمِ مِنَ الاتِّجَاهَاتِ المُعَاصِرَةِ وَخِبْرَاتِ الدُّوَلِ الأُخْرَى سَوَاءٌ المُتقدِّمةُ أو النَّامِيَةُ تُؤَكِّدُ عَلَى أهمِّيَّةِ المُشَارَكَةِ المَدَنِيَّةِ وَالمُجْتَمَعِيَّةِ لِلجَامِعَاتِ، وَالفَوَائِدِ التِي تَعُودُ عَلَى كُلٍّ مِنَ الجَامِعَةِ وَالمُجْتَمَعِ مِنْ هَذِهِ المُشَارَكَةِ[71].

* خصائصُ المُشاركة المدنيَّة للجامعات:

تتَّسمُ المُشاركة المدنيَّة للجامعات بعددٍ من الخصائص الرَّئيسيَّة، وهي كما يلي[72]:

1- **الارتباطُ بالمكان (Place-Related):** إنَّ الكُلِّيَّات والجامعات المُختلفة ترتبطُ على نحوٍ وثيقٍ بمُجتمعاتها المحلِّيَّة والأماكن التي تقعُ فيها، وهو ما يعني أنَّ المُشاركة المُجتمعيَّة المدنيَّة للجامعات يجبُ أن تنصبَّ بالأساس على المُجتمعات المحلِّيَّة المُحيطة.

2- **التفاعُليَّةُ (Interactive):** وتُشيرُ التَّفاعُليَّةُ هُنا إلى أنَّ المُشاركة تتَّسمُ برُوح الأخذ والعطاء منْ قِبَلِ كُلٍّ من الجامعة وشُركائها من المُؤسَّسات المُجتمعيَّة والمدنيَّة.

3- **النفعُ المُتبادلُ (Mutually Beneficial):** تستندُ المُشاركةُ إلى مبدأ رئيسيٍّ وهُو أنَّ هذه المُشاركة يَجِبُ أنْ تعمل على تحقيق المنفعة لكلا الطَّرفين. ويجبُ أنْ تسمح هذه المُبادراتُ بتوسيع نطاق وظائف التَّعلُّم والاستكشاف للمُؤسَّسات الأكاديميَّة، وفي نفس الوقت زيادة القُدْرَة المُجتمعيَّة على حلِّ المُشكلات والقضايا التي تُواجهُها.

4- **التَّكامُلُ (Integrated):** على مُستوى الجامعات يجبُ أنْ يتمَّ تنفيذُ أنشطة المُشاركة المُجتمعيَّة والمدنيَّة على كافَّة مُستويات المُؤسَّسة، وأنْ يُشارك فيها الجميعُ، وأنْ يتمَّ تكامُلُها في سياساتها،

---

[69] للمزيد أنظر: عامر مهدي دقو، "العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة: عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 13، المجلد: الرابع، صيف 2015م، ص ص 26-27.

[70] أنطوان نصري مسرة، "قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البُلدان العربيَّة"، مرجع سبق ذكره، ص 110. حول أسباب التخلف العربي أنظر: داود خير الله، "أهم أسباب التخلف والتفكك الاجتماعي والهزائم العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 439، السنة: 38، أيلول/ سبتمبر 2015، ص ص 124-131.

[71] عصام جمال سليم غانم، "الجامعاتُ المُشاركة مُجتمعيّاً.."، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

[72] المرجع السابق نفسه، ص ص 23-24.

وبُنى وأنظمة المُكافآت بها، وفي أولويَّاتها، وعلى مُستوى الأقسام يجبُ أنْ تتقاطع المُشاركةُ مع مهـامِّ التَّدريس والبحث العلميِّ.

إن هذه الخصائص تشير إلى الجوانب التفاعلية في موضوع المشاركة المدنية للجامعات، وتعطي دلالة واضحة على أن ثمة حاجة ملحة لتواصل الجامعة مع بيئتها المحيطة (مجتمعها)، وعدم انعزالها عنه، تحت أي ظرف من الظروف، فرسالة الجامعة قائمة على إفادة مجتمعها، وتقديم العلم والمعرفة (بشتى صنوفها) لأبنائه، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع، وليس الأمر مجرد تقديم شهادات أكاديمية لا فائدة تُرْجَى منها. إذا الأمر أكبر من ذلك، ويقوم على عنصر التفاعل بين الجامعة والمجتمع، وهنا يكون الدور المدني للجامعة دورا حضاريا متميزا، قائما على النقاش العقلاني، والحـوار الإيجابي البنَّاء.

المبحث الثاني:

الأبعـادُ الرَّئيسيَّة للدَّور المـدنيِّ للجامعـات

أوَّلاً: الدِّيمقـراطيَّة:

من المعرُوف أنَّ الديمقراطيَّة في دلالاتها الاشتقاقيَّة تَعْنِي حُكْمَ الشَّعْبِ نَفْسَـهُ بِنَفْسِـهِ، أو قد تَعْنِـي حُكْمَ الأغْلَبِيَّةِ بَعْدَ عَمَلِيَّةِ الانْتِخَابِ وَالتَّصْوِيتِ، وَتُقَابِلُهَا الدِّيكتاتُوريَّـةُ والأوتوقراطيَّـة.. وترتكزُ الديمقراطيَّـة على القانُون والحقِّ والحُرِّيَّة والعـدالة، وإرسـاء المُسـاواة الحقيقيَّـة فـي الحُقُوق والوَاجِبَـاتِ، والاحتكـام إلى مبادئ حُقُوق الإنسان[73]. ويرى البعضُ أنَّ مبادئ الديمقراطيَّة تتمثَّلُ في الحُرِّيَّة والمُسـاواة، وقيم التسامُح والحوار والتَّنَوُّع، والتَّعدُّديَّة، ولها عدَّةُ آليَّاتٍ منها: نِظَامٌ انتخابيٌّ سليمٌ، يضمنُ للفَرْدِ المُشاركة فـي صُـنع القرار ومُراقبتـه، والتَّصْـويتُ، واعتمـادُ قرار الغالبيَّـة، وحمايـةُ مصـالح الأقليَّـة، والتَّعدُّديَّـةُ السِّياسيَّةُ، والتَّداوُلُ الديمقـراطيُّ للسُّلْطَةِ[74].

وكما أشرتُ سلفاً فإنَّ "ثقافة الديمقراطيَّة" تتضمَّنُ قِيَماً كالتَّسَامُحِ والتَّعدُّديَّةِ والاختلاف والحُلُولِ الوَسَطِ، أيْ أنَّهَا تَرْتَكِزُ عَلَى قِيَمٍ مُعَيَّنَةٍ، وليْسَ مُجَرَّد آليَّاتٍ جَامِدَةٍ. ويرى البَعْضُ أنَّ الديمقراطيَّة في حدِّ ذَاتِهَا

---

[73] جميل حمداوي، "التربية والديمقراطية"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 48، خريف 2009، ص ص 111-112. وللمزيد حول التعريف بالديمقراطية وضبط المفهوم أنظر: ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 15-19. وكذلك: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان/ الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 197-198. ومصطفى عبدالله خشيم، **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**، ط2، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004، ص ص 231-234.

[74] أحمد الديين، "الديمقراطية والانتخابات في الكويت"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 347، السنة: الثلاثون، يناير/ كانون الثاني 2008، ص 97.

لَيْسَتْ بِقِيمَةٍ، بَلْ هي وسيلةٌ عمليَّةٌ، تتمثلُ في مجمُوعةٍ من المبادئ والمُؤسَّسات التي تهتدي بهذه المبادئُ، يتمُّ منْ خلالها وضعُ القِيَمِ الاجتماعيَّة النَّبيلة أخلاقيّاً، ومِنْهَا قِيمَةُ السَّعَـادَةِ الفَـرْدِيَّةِ وَالجَمْعِيَّة، مَوْضِعَ التَّنْفِيذِ عَبْرَ نِظَامٍ سياسيٍّ يحمـلُ اسْمَهَـا[75].

وَتَتَنَاوَلُ الدِّرَاسَاتُ العَرَبِيَّةُ علاقة الجَامِعَةِ بِالديمُقراطيَّة في أكثر منْ جَانِبٍ، وتُشِيرُ لِبَعْضِ مَظَاهِرِ الدِّيمقراطيَّةِ المنقُوصَةِ في الحياة الطُّلاَّبيَّة خاصَّة والجامعيَّة العربيَّة عامَّة. ويربطُ هذا النَّوْعُ من الدِّرَاسَاتِ بَيْنَ "نَزْعَةٍ سُلطويَّةٍ في التّربية مبنيَّةٍ على قيمٍ تَسَلّطيَّةٍ" مِنْ جِهَةٍ، والأنظمة التَّربويَّة التي تتأثَّرُ بتلك القيم تأثّراً مُنافياً لبناء الدّيمقراطية وإشاعتها منْ جِهَةٍ أُخْرَى[76]. ومن هذه الدِّراسات نُشِيرُ إلى دراسة يزيد عيسى السورطي "السُّلطويَّة في التربية العربيَّة" وتناول فيها: مظاهر السُّلطويَّة في العمليَّة التَّعليميَّة-التَّعلُّميَّة، ومظاهر السُّلطويَّة في مُشكلة الحُرِّيَّة الأكاديميَّة، ونتائج السُّلطويَّة في التَّربية العربيَّة.. وأكَّدَ فِيهَا "أنَّ السُّلطويَّة ظاهرةٌ تتفشَّى في كثيرٍ مِن نُظُم التَّربية والتَّعليم في الوطن العربيِّ، فتعملُ عَلَى الحَدِّ مِنْ كفايتها وفاعليَّتِهَا، وتُسْهِمُ في إعاقة تحقيقها لأَهْدَافِهَا". كما تطرَّقت لنتائج السُّلطويَّة وآثارها كإعـادة إنتـاج التَّسلُّـط، وإضعاف النِّظـام التَّعليميِّ، وتفشِّي الاغْـتِرَابِ، وَإِعَاقَةِ الإِبْدَاعِ[77].

مُقَابِلَ ذَلِكَ اعْتَبَرَ بَعْضٌ آخَـرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ غياب الأداء الدِّيمُقراطيِّ في الجامعات العربيّة فَرْعاً من غياب الدّيمقراطيّة في المُجتمع عامَّةً. وعلى هذا الأساس تُلِحُّ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ عَلَى الدَّوْرِ الطَّلاَئِعِيِّ الذِي اضطلعت به الجامعـةُ في ترسيخ الدِّيمقراطيَّة في تدبير شأنها الخاصِّ.

في موجةٍ جديدةٍ من البحث في علاقة الدّيمقراطيَّة بالجامعة ربطت بعضُ الدِّراسات بين عُمْقِ المُمارسة الدّيمقراطيّة في الجامعة ومدى استقلال هذه عن السّلطة السِّياسيَّة، وذلك باعتماد مُؤشّرات تُركِّزُ على مُتغيِّر استقلاليَّة الجامعة (الحُرِّيات الأكاديميَّة، الاستقلاليَّة الإداريَّة والماليَّة)، ومُتغيِّر المُمارسة الدِّيمقراطيَّة (كيفيَّة إدارة مُناقشات المجال العُمُوميِّ الجامعيِّ، والعمليَّات الانتخابيَّة داخل الجامعة). وأكَّدت بعضُ الدِّراسات أنّ مفهُوم المسؤُوليَّة ظلَّ عسير الرَّبْطِ بمفاهيمَ أخرى مُجاورةٍ وذلك جرّاء التركيز على المسؤُوليَّة المدنيَّة في مَعْنَى الأعمال الخَيْرِيَّةِ التّطوُّعيَّةِ أو المشاريع الخدميَّة لفائدة المُجْتَمَعِ[78].

ومن الدِّراسات المُهِمَّةِ أَيْضاً، والتي رَبَطَتِ الدِّيمُقراطيَّة بالتَّعليم العالي، دراسةُ هاشم يحي الملاح وعُنْوَانُهَا: "التَّعليمُ العالي في الوطن العـربيِّ والتَّوَجُّهَاتِ الدِّيمُقراطيَّة"، وتناولت تطوُّر التَّعليم العَالِي

---

(75) أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 15. وكذلك: أحمد عوض الرحمون، "في الثقافة العربية والقيم الديمقراطية"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 347، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160. وأيضاً: محمد نصر مهنا، **علمُ السِّياسة بين الأصالة والمُعاصرة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص ص 197-200.

(76) للمزيد أنظر: منير السعيداني، "الديمقراطية في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 101.

(77) يزيد عيسى السورطي، **السلطوية في التربية العربية**، سلسلة عالم المعرفة (362)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009. ولمزيد من التفاصيل حول ثقافة الاستبداد والسلطوية في العالم العربي أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، "ثقافة العُنف السِّياسيِّ في الوطن العربيِّ: البُنية والمصادرُ وسُبُلُ التَّفكيك"، القاهرة، مُؤسَّسة الأهرام، **كراساتٌ استراتيجيَّةٌ**، العدد: 258، المُجلد: 24، نوفمبر 2015. وجورج طرابيشي، **في ثقافة الديمقراطية**، بيروت: دار الطليعة، 1998. عبد الغني عماد، "في تحليل المُجتمع العربيِّ: المنظُومات الكُبرى"، في: عبد الإله بلقزيز (إشراف) وعبد الإله بلقزيز ومحمد جمال باروت (تحرير) وآخرين، **الثقافة العربيَّة في القرن العشرين: حصيلة أوليَّة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 368-377. زهير فريد مبارك، **أُصُولُ الاستبداد العربيِّ**، ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2010.

(78) منير السعيداني، "الديمقراطية في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

فِي الغرب والتَّحوُّلات الدِّيمُقراطيَّة، والتَّعليم العالي في الوطن العربي والحداثة، والحُرِّيَّة الأكاديميَّة، وأكَّدت الدِّراسة أنَّ العَامِلَ الحَاسِمَ الذِي يَضْمَنُ لِلجَامِعَةِ حُرِّيَّتَهَا واستقلالها هُوَ قِيَامُهَا وَسَطَ مُجْتَمَعٍ ديمُقراطيٍّ، يُؤْمِنُ بِحُرِّيَّة الفِكْرِ، وبأهمِّيَّة دَوْرِ الجَامِعَةِ في البَحْثِ عَنِ الحقيقة، والتَّعْرِيفِ بِهَا[79].

وتُشِيرُ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ إِلَى أنَّ المفهُوم الإجرائيّ لـ"الدّيمُقراطيَّة الجامعيّة" هُوَ أنّهَا: "الدّيمُقراطيّةُ التِي تَكُونَ قَائِمَةً بِقَدْرِ تَوَافُرِ تَقْعِيدٍ قَانُونِيٍّ عُرْفِيّ أو مَكْتُوبٍ يَضْمَنُ وُجُوداً دَاخِلَ الجَامِعَةِ لِنظَامٍ فِعْلِيٍّ وَصَرِيحٍ وَمُتَكَامِلٍ مِنَ السُّلْطَاتِ وَالسُّلْطَاتِ المُضَادّةِ بِحَيْثُ تُتَاحُ أَوْسَعُ مُشَارَكَةٍ مُمْكِنَةٍ لِكُلِّ ذَوِي المَصْلَحَةِ فِي إِدَارَةِ الشّأنِ الجَامِعِيّ بِكُلّ مُكَوّنَاتِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَفِي إِدَارَةِ عِلاَقَةِ إِفَادَةٍ وَاسْتِفَادَةٍ بَيْنَ الجَامِعَةِ وَبِيئَتِهَا الاجْتِمَاعِيّةِ فِي مَعْنَاهَا الأَوْسَعِ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ. وَهُنَاكَ خَمْسةُ مَعَانٍ تُجَسِّدُ الدِّيمُقراطيَّة نَبْحَثُ عَنْهَا فِي خِطَابَاتِ الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ وَأَنْشِطَتِهَا وَبَرَامِجِهَا: الدّيمُقراطيَّة ذاتُها بِوَصْفِهَا لَفْظاً جَامِعاً لِلَفْظِ المُسْتَقْصَى، حُرِّيَّةُ الأفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ، الحُرِّيَّةُ الأكَادِيمِيَّةُ، مُشَارَكَةُ الأفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ دَاخِلَ الجَامِعَةِ، فَضَاءٌ عُمُومِيٌّ جَامِعِيٌّ يَتِمُّ فِيهِ تَدَاوُلُ النِّقَاشِ وَالحِوَارِ[80]. ولذلك ركزت إحدى الدراسات على "بيئة التعلم المدنية" باعتبارها "المناخ المحيط بعملية التعلم"، وهي بيئة تشاركية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإدارة، ومن خصائص "البيئة المدنية": توافر مناخ يتسم بالتعددية وثقافة الديمقراطية والفاعلية والمساواة وتكافؤ الفرص. وتطرقت الدراسة إلى "مؤشرات المدنية"، فركَّزَتْ عَلَى "التَّعَدُّدِيَّة"، وطَرَحَت تَسَاؤُلاً هُو: إلى أيِّ درجةٍ تتحقَّقُ التَّعدُّديَّة بحيثُ تشملُ انفتاح وحُرِّيَّة تواجُد اتِّجاهاتٍ مُختلفةٍ لتدريس العلوم السِّياسيَّة في الجِهَةِ محل الدِّرَاسَةِ؟، وتناولتْ أيْضاً مُؤشِّر "المُساواة"، ومُؤشِّر "ثقافة الدِّيمُقراطيَّة" مِنْ خِلاَلِ البَحْثِ فِي حَالَةِ المراكز البحثيَّة المُختلفة وعلاقتها بالإدارة، والمساحة الممنُوحة لتلك المراكز مِنْ أَجْلِ عَقْدِ أَنْشِطَةٍ وَفَعَالِيَّاتٍ وَمُؤْتَمَرَاتٍ، وَمَدَى استقلاليَّةِ هَذِهِ المسَاحَةِ. وَخَلُصَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّهُ بخلاف التَّعدُّديَّة الفرديَّة المُتمثلة في توجُّهات مُختلف أعضاء هيئة تدريس العلوم السِّياسيَّة بكُليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسيَّة جامعة القاهرة تظلُّ مساحة التَّعدُّديَّة الفكريَّة في شكلها المُؤسَّسيِّ مساحة مُتردِّدة، ففيما يخُصُّ المُقرَّرات الدِّراسيَّة ومنهجيَّات البحث تظلُّ "المَدْرَسَةُ السُّلُوكِيَّةُ"(*) المَدْرَسَة المُهيمنة وتَتَنَافَسُ مَعَهَا المَدَارِسُ الأخْرَى فِي مُحاولةٍ للحُصُول على بعض من تلك المساحة الخاصَّة بشكل الإنتاج المَعْرِفيِّ. وفِيمَا يَخُصُّ "ثقافة الدِّيمُقراطيَّة" بِمَا تَتَضَمَّنُهُ مِنْ تعدُّديَّة الحِوَارِ وَإِقَامَةِ الفاعليَّات واستقلاليَّة المراكز البحثيَّة فَهِيَ رهنٌ للسِّياق السِّياسيِّ الذي قد يَسْمَحُ بوُجُود مساحةٍ مفتُوحةٍ أو يقُومُ بتقليل تلك المساحة[81].

وتُؤكِّدُ دراسةٌ أُخْرَى على قُوَّة العلاقة بين التَّعليم والتَّربية والدِّيمُقراطيَّة، حيثُ أنَّهُ لا يُمكنُ الحديثُ عن التَّربية والتَّعليم في غياب الحُرِّيَّات الخاصَّة والعامَّة، وغياب الدِّيمُقراطيَّة الحقيقيَّة القائمة على المُساواة

---

(79) أنظر: هاشم يحي الملاح، "التعليمُ العالي في الوطن العربيِّ والتَّوجُّهاتُ الدِّيمُقراطيَّة"، في: هاشم يحي الملاح، **قضايا وهُمُوم جامعيَّة ومُجتمعيَّة عامَّة: دراساتٌ في التعليم العالي وتحدِّيات المُستقبل**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2013، ص ص 9-25.

(80) منير السعيداني، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(*) **المدرسة السُّلُوكيَّة:** نشأت في مُنتصف الخمسينيَّات، وتبلورت بشكلٍ أساسيٍّ في الستينيات في الولايات المتحدة. وهدفت إلى إيجاد نظريَّةٍ تفسيريَّةٍ وتنبُّؤيَّةٍ. واستعمل السُّلوكيُّون مناهج علميَّة وكمِّيَّة في أبحاثهم. وتركَّز اهتمامُ العلوم السِّياسيَّة في هذه المرحلة على دراسة سُلُوك الإنسان في الواقع السِّياسيِّ، إلا أن ذلك لم يكن على حساب الدولة كوحدة تحليل أساسية، فقد تركز الاهتمام على الفرد في صلته بالدولة، وموقفه منها. أنظر: علي محمد شمبش، **العلوم السياسية**، ط8، بنغازي: المؤلف، 2013، ص ص 54-55. ومحمد نصر مهنا، **علم السياسة بين الأصالة والمُعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-300. وكذلك: هبة رءوف عزت، **المُواطنة: دراسة لتطوُّر المفهُوم في الفكر الليبراليِّ**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 8.

(81) أيمن الحسيني وهند الغزالي، "هل من بيئة تعلم مدنية داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة: بحث في سياق النشأة ومنظورات تدريس علم السياسة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-41.

وتكافُؤ الفُرص، والمبنيَّة أيضاً على العدالة الاجتماعيَّة والاختلاف وشرعيَّة التَّعدُّد. كما أنَّ المُؤسَّسات التَّعليميَّة تلعبُ دوراً رئيساً من خلال انفتاحها على الحياة السِّياسيَّة للمُجتمع في ترسيخ مجمُوعةٍ من المبادئ والقيم الدِّيمُقراطيَّة الكفيلة بنُهُوض المُجتمع وتحديثه سياسيّاً. وخلُصَتِ الدِّرَاسَةُ إلى أنَّ تطبيق الدِّيمُقراطيَّة في نظامنا التَّعليميِّ والتَّربويِّ العربيِّ يُواجِهُ عدَّة صُعُوباتٍ مِنْهَا: التَّخلُّفُ والبيروقراطيَّة والجهلُ وغيابُ حُقُوق الإنسان وغيابُ المُواطنة الحقيقيَّة وإقصاءُ الكفاءات، وتبديدُ الثروات، وتهجيرُ طاقاتنا العلميَّة والعُقُول المُتنوِّرة إلى الخارج.. ولكي نُحقِّق الدِّيمقراطيَّة في نظامنا التَّعليميِّ والتَّربويِّ فلابُدَّ مِنَ القضاء على الصُّعُوبات والمشاكل المُشار إليها سلفاً، مع التَّسلُّح برُوح الإيمان والتَّقْوَى والصَّبْرِ، والتَّحلِّي برُوح العمل والمُواطنة الصَّالحة، والتَّعايُش الإيجابيِّ مع الآخرين[82].

وفي هذا الجانب تتضمَّنُ الديمقراطيّةُ في علاقتها بالجامعات أُمُوراً عديدةً منها على سبيل المثال:

- الحُرِّيَّاتُ:

والتي منها حُرِّيَّة التَّعبير(التي تَعْنِي حُرِّيَّة كُلِّ شَخْصٍ في اعتناق الآراء دُونَ مُضَايقةٍ، والتماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخَرِينَ..)[83]، والحُرِّيَّة الأكاديميَّة التي لا ينفصلُ مفهُومُها عن مفهُوم الثقافة السِّياسيَّة الديمقراطيَّة (وهي تَعْنِي حُرِّيَّة التَّفْكِيرِ وابتكار الأفكار الجديدة وحُرِّيَّة التَّعْبِيرِ عَنِ الأفكار من خلال التَّدْرِيسِ والمُؤْتَمَرَاتِ والأَبْحَاثِ والمَطْبُوعَاتِ واستقلال الجَامِعَاتِ..)[84]، في إجراء الدراسات العلمية واختيار المقررات الدراسية وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، ونشر نتائج تلك الدراسات والندوات ليستفيد منها المجتمع والباحثون[85]. وتشير دائرة المعارف الأمريكية إلى أن الحرية الجامعية هي: "واحدة من صفات المُجتمع الدِّيمقراطيِّ الذي يتمتعُ أفرادُهُ بالكثير من الحُرِّيَّات كحُرِّيَّة التَّعبير وحُرِّيَّة الصَّحافة"[86].

إنَّ الحُرِّيَّة الأكاديميَّة تتمُّ ضمن القوانين العامَّة التي تقُومُ عليها الديمقراطيَّة منْ جهةٍ، وهي تلتزمُ منْ جهةٍ

ثانيةٍ بالمعايير الأكاديميَّة في التَّقصِّي والتَّحليل والأحْكَام. لِذَلِكَ فإنَّ مَا يُمَيِّزُ الجَامِعَةَ أنَّهَا مُكَرَّسَةٌ "للفَضَائِلِ الفِكْرِيَّةِ" التِي تَشْمَلُ حُرِّيَّة التَّقَصِّي، وَتَعَدُّدَ وِجْهَاتِ النَّظَرِ، وأعلى درجات المعايير الفِكْرِيَّةِ في البحث عن المعرفة[87].

- المُشاركة في اتخاذ القرارات:

يُعرِّفُ جوزيف شومبيتر الدِّيمقراطيَّة بأنَّها: "ذلك التَّرتيبُ المُنظَّمُ الذِي يهدفُ إلى الوُصُول إلى القرارات السِّياسيَّة، والذي يُمكنُ للأفراد منْ خِلاَلِهِ اكتسابُ السُّلطة للحُصُول على الأَصْوَاتِ عَنْ طَرِيقِ التَّنَافُسِ"[88]. وَتَتَضَمَّنُ الدِّيمُقراطيَّة في الجامعات: المُشَارَكَة في اتِّخاذ القرارات وفي اختيار القيادات، وانتخابات الهيئات الطُّلاَّبيَّة والنِّقابيَّة والمُوظَّفِينَ.. فالمُشاركةُ في صُنع القرارات على مُستوى الجامعة

---

[82] جميل حمداوي، "التربية والديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-153.

[83] أنظر: وليم هـ.داتن وآخرين، **حرية الاتصال حرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت، تقرير معد لقسم حرية التعبير الديمقراطية والسلام باليونسكو**، باريس: منشورات اليونسكو، 2013، ص ص 20-21.

[84] للمزيد أنظر: ساري حنفي، "افتتاحيَّة: القلمُ والسَّيفُ: الهامشُ الضَّيِّقُ في الحُرِّيَّات الأكاديميَّة"، **مجلة: إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العددان: 29-30، شتاء-ربيع 2015، ص ص 4-6. وكذلك: ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حيمد، **الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض: جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2007، ص 43.

[85] أنظر: خلود صابر، **استقلال الجامعات، تعليم حقوق الإنسان: (13)**، ط2، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (د.ت)، ص ص 35-36.

[86] هاشم يحي الملاح، "التعليم العالي في الوطن العربي والتوجهات الديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[87] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[88] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

يُمكنُ أنْ يُنظر إليها على أنَّها تمرينٌ على مُمارسة الديمقراطيَّة في المُجتمع السِّياسيِّ بعد التَّخرُّج. منْ هذه الزَّاوية تُبيِّنُ الدِّراساتُ أنَّ ارتفاع المُستوى التَّعليميِّ والتَّخرُّج من الجامعة، بالإضافة إلى عوامل أُخْرَى ترتبطُ إيجابيّاً بالمُشاركة المدنيَّة أو السِّياسيَّة؛ لأنَّ مُمارسة الديمقراطيَّة في الجامعة هي في صُلب مُمارسة الديمقراطيَّة ولكنْ في سياق مُؤسسَّةٍ أكاديميَّةٍ هي الجامعةُ[89].

وقد خَلُصَتْ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ فِي هذا الصَّدَدِ إلى عدم وُجُود ما يُجسِّدُ فعليّاً مفهُوم "الدّيمُقراطيَّة الجامعيّة" الذي أشرنا إليه سلفا، وليست تظهرُ القيمة الفعليَّة لهذا الاستنتاج إلا في منظُور إسقاطه على مُستقبل ما سيكُونُ عليه تصوُّر الدِّيمُقراطيَّة في الجامعات العربيَّة خطاباً ومُمارسة وتدريساً في ظرفٍ يُمكنُ أنْ يصّاعد فيه النزاعُ الاجتماعيُّ حول الجامعة عند العرب ضِمْنَ سياقٍ تاريخيٍّ تزدادُ فيه الحُدُودُ انفتاحاً على عَوْلَمَةٍ عَاصِفَةٍ .وَلَيْسَ مِنْ تأكيدٍ أبلغُ لذلك من أنَّ انفتاح الحركات الاحتجاجيَّة المطلبيَّة التي كانت العديد من الأقطار العربية مسرحاً لها خلال السَّنوات الخمس الأخيرة قد فتحت الأبْوَابَ عَلَى مَصَارِيعِها نَحْوَ تغيُّرٍ اجتماعيٍّ يزدادُ، كُلَّ يَوْمٍ تَقْرِيباً، شُمُولاً واتِّسَاعاً[90].

ثانياً: المُواطنـة: (citizenship)

إذا عُدْنَا إِلَى المَفْهُومِ الاشتقاقيِّ لِكَلِمَةِ "مُوَاطِن" فَإِنَّ هَذِهِ الكَلِمَة فِي اللغة الفرنسيَّة يُمكنُ تعريفُها منْ خلال اشتقاقها اللغويِّ "Civitas" اللاتينيَّة المُعادلة لكلمة «Polis» اليُونانيَّة ومعناها: المدينة كوحدةٍ سياسيَّةٍ مُستقلَّةٍ، فالمُواطنُ ليس فقط ساكن المدينة ففي روما و أثينا لا يتمتعُ كُلُّ السُّكَّان بصفة المُواطنين.

غير أنَّ ما يجبُ الانتباهُ إليه أنَّ مفهُوم المُواطنة **(citizenship)** صفة تُطلقُ على منْ يحيا في ظلِّ نظامٍ ديمُقراطيٍّ يجعلُ الحياة حُرَّةً وكريمةً وآمنةً، وأنَّ مُصطلح المُواطن نفسه يرتبطُ ضرُورة بمفهُوم الدَّوْلَةِ.

والمُواطنة Citoyenneté كما تصوَّرها الإغريقُ صفة يتَّصِفُ بها الإنسانُ الحُرُّ الذي يُقيمُ في المدينة التي يمتثلُ فيها إلى القوانين. وهي تقُومُ على اعتبار جميع البشر مُتساوين وأحرار، ولكنَّها تستثني العبيد والأطفال والنساء. ويرتبطُ هذا المفهُوم بأساسٍ فلسفيٍّ قديمٍ، يعُودُ إلى ظاهرة المدينة- الدَّولة التي تكوَّنتْ في اليونان بعدَّة قُرُونٍ قبل الميلاد. والمُواطنةُ ترجعُ إلى مفهُوم اليُونان حول الـ (POLIS) بمعنى البلدة أو المُقاطعة، أو المدينة، أو أيضاً تجمُّعُ السُّكَّان أو الأفراد الذين يعيشُون في تلك المدينة، وعلاقاتهم ببعضهم، وهي الوحدةُ الأساسيَّةُ في التَّكوين السِّياسيِّ[91].

والمُواطنةُ عند بعض المُفكِّرين هي «مجمُوعةٌ من الحُقُوق التي تُمارَسُ بشكلٍ مُؤسَّسيٍّ»، ويرى البعضُ أنَّها: "القُدرةُ على مُمارسة الحياة المدنيَّة بكُلِّ ديمُقراطيَّة، كحقِّ الانتخاب، والمُشاركة في الحياة السِّياسيَّة". وينظُرُ إليها آخرُون من منظُورٍ نفسيٍّ على أنَّهَا: "الشُّعُورُ بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السِّياسيَّة، وهُنا يُمكنُ اعتبارُ المُواطنة القيام بالواجب والحفاظ على حُقُوق الجميع في ظلِّ وحدة التَّعدُّد والتَّوَحُّدِ المُتَمَايِزِ[92]. وتُعرِّفُ الموسُوعة العربيَّة العالميَّة المُواطنة بأنَّها: "اصطلاحٌ يُشيرُ إلى الانتماء

---

[89] عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[90] منير السعيداني، "الديمقراطية في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[91] زهير الخويلدي، "سيادة الدَّولة في ظلِّ عالميَّة المُواطنة"، بتاريخ: 2009/5/15، موقع: زمان الوصل، على الرابط التالي:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/10584

[92] أوهايبية فتيحة، "في مفهُوم المُواطنة"، موقعُ: المنهل، على الرابط التالي: https://platform.almanhal.com/Files/2/42613
وأنظر: سعيد إسماعيل علي، **المواطنة في الإسلام**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2011. وحسن رمعون, "المدرسة في البلدان المغاربية و الخطاب حول المواطنة: مقاربة من خلال كتب التربية المدنية"، **مجلة: إنسانيات، Insaniyat**، العدد: 60-61، 2013م، ص ص 35-64. **http://insaniyat.org/revues.14117**

إلى أمَّةٍ أو وطنٍ". وفي قامُوس علم الاجتماع تمَّ تعريفُها على أنَّها: "مكانة أو علاقة اجتماعيَّة تقُومُ بين فردٍ طبيعيٍّ ومُجتمعٍ سياسيٍّ (دولة)، ومنْ خلال هذه العلاقة يُقدِّمُ الطَّرفُ الأوَّلُ الولاء، ويتولَّى الطَّرفُ الثاني الحِمَايَةَ، وتتحدَّدُ هذه العلاقة بين الفَرْدِ والدَّوْلَةِ عَنْ طريق القانُونِ"[93]. ومنْ أهمِّ عناصرها: العُنصر المدني، ويضمنُ الحُرِّيَّة الفرديَّة، وحُرِّيَّة التَّعبير، وحق الملكيَّة، والحق في العدالة في مُواجهة الآخرين في إطار المُساواة الكاملة.

وَتَدُلُّ القِرَاءَةُ فِي الأَدَبِيَّاتِ وَالدِّرَاسَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الحَدِيثَةِ عَلَى تَزَايُدِ الاهْتِمَامِ بِمَفْهُومِ المُوَاطَنَةِ؛ وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الأَزْمَةِ التِي تَعَرَّضَتْ لَهَا فِكْرَةُ "القَوْمِيَّةِ"، فَقَدْ صَارَ هُنَاكَ مَنْطِقٌ يَتَجَاوَزُ الدَّوْلَةَ التِي هَيْمَنَتْ عَلَى مَنْهَجِ التَّفْكِيرِ السِّيَاسِيِّ، وَذَلِكَ نَتِيجَةَ مُتَغَيِّرَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ فِي أَرْضِ الوَاقِعِ، أَوَّلُهُمَا: تَزَايُدُ المُشْكِلاَتِ العِرْقِيَّةِ والدِّينيَّةِ، وثَانِيهِمَا: بُرُوزُ فِكْرَةِ "العالميَّة"، التي تأسَّست عَلَى ثَوْرَةِ الاتِّصَالاَتِ والتكنُولُوجيا[94].

وعلى الرغم من احتمال حُدُوث تحوُّلاتٍ مُهمَّةٍ ومُعبِّرةٍ نحو الدِّيمُقراطيَّة في بعض الدُّول العربيَّة، لايزالُ السِّياقُ السِّياسيُّ العامُّ للتَّعْلِيمِ فِي العـالـم العـربيِّ استبداديّاً. وتتأثرُ التَّربيـة منْ أجْـل المُواطنة بِسِيَاقِهَا المُؤسَّسيِّ، مثل: المبلغ المُخصَّص لِلتَّعْلِيمِ مِن مِيزَانِيَّةِ الحُكُومَةِ، وَمُعَدَّل الالتحاق بالتَّعْلِيمِ، وَالبِيئَةُ التَّعليميَّة، وغـيرهـا[95]. وقد بدأت بعض الكتابات مؤخرا في الالتفات للبعد المدني والتعليمي في المواطنة، وإن بقي منفكا عن تصور خريطة أوسع "للمواطنة الديمقراطية" بمستوياتها اللغوية والثقافية والدينية[96].

وتشملُ المُواطنة في سياق الجامعات: مدى انتشار قيم ومفاهيم ومواقف في الجامعة تتعلقُ بأُمُورٍ مثل: المُساواة، الانصـاف، حُقُوق الإنسـان، العـدالة، الهويَّة الوطنيَّة، التَّعدُّدُ الاجتماعيُّ والثقافيُّ، حلُّ النِّزاعات، التَّفـاوُض، الحـوارُ، التَّماسُكُ الاجتماعيُّ[97].

ولأنَّ المُواطنة قد صارت مفهُوماً مُرتبطاً بالفرد ومُقترناً بالحياة العامَّة في بُعْدِها الاجتماعيِّ اليوميِّ فإنَّ هذا مثَّل في نظر البَعْضِ "تحوُّلاً نَوْعِيّاً" في مفهُوم المُواطنة، وليس محض إضافة بُعْدٍ ثقافيٍّ أو اجتماعيٍّ للمفهُوم، أيْ أنَّ المساحة الدَّلاليَّة لمْ تَنْمُ فَحَسْبُ، بلْ شَهِدَتْ نَقْلَةً نَوْعِيَّةً في الدَّلاَلَةِ، وَصَارَت تُعَبِّرُ عَنْ تَصَوُّرَاتٍ مُتغيِّرَةٍ لِلذَّاتِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالطَّبِيعَةِ الإِنْسَانِيَّةِ[98].

إنَّ خدمة المُجتمع، والخدمة من أجل التعلم، هي في حقيقة الأمر نشاطٌ تطوُّعيٌّ يطالُ الكثير من المجالات ويرفعُ من الالتزام المدني في ظُرُوفٍ مُعيَّنةٍ، والمُواطنة تعني الانخراط في الحياة العامَّة (public life)

---

[93] فهد إبراهيم الحبيب، "الاتجاهاتُ المُعاصرةُ في تربية المُواطنة"، موقعُ: مركز آفاق للدراسات والبُحُوث، بتاريخ: 2010/5/19، مُتاحٌ على الرَّابط الإلكتروني التـالي: **http://aafaqcenter.com/post/22**

[94] أنظر: هبة رءوف عزت، **المُواطنة: دراسة لتطوُّر المفهُوم في الفكر الليبراليِّ**، مرجـع سبـق ذكـره، ص 10.

[95] محمد فاعور، "واقع التربية المواطنية في الدول العربية"، 2013/5/21، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الرابـط التـالي: **http://carnegie-mec.org/2013/05/21/ar-pub-51864**

[96] للمزيد أنظر: هبة رءوف عـزت، مـرجـع سبـق ذكـره، ص 15، وناصيف نصار، **في التربية والمواطنة: متى يصير الفرد في الدولة العربية مواطنا؟**، بيروت: دار الطليعة للطبـاعة والنشـر، 2002.

[97] "مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسـات، **https://yassine.net/diae2/20108**

[98] أنظر: هبة رءوف عزت، "المُواطنة: مُحاولة لاستكشاف مساحات المعنى ومعنى المساحات"، 2011/10/5، على هذا الرابط: **http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=454:2013-02-27-13-32-26&catid=128&Itemid=554**

، في المجتمع المحلي وفي المجتمع الواسع على السواء، وهذا يتطلبُ مهارات التَّواصُل والتفكير النَّقديِّ حول الحياة السِّياسيَّة والقضايا الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة، والمُشاركة السِّياسيَّة والقُدرة على التأثير، والتسامُح تجاه الأفكار البديلة وحس الشعُور بالمسؤُوليَّة كمُواطنين. والجامعة، من خلال المُحاضرات والمُناقشات داخل الصُّفُوف أو الأنشطة خارج الصُّفُوف وفي المُنظمات والاتِّحادات، يُمكنُ أن تُوفِّر للطلاب فُرَصَ اكتساب هذه المهارات بما في ذلك استخدام تقنيات وقُدْرَاتِ المُلاحظة والتحليل والقيم، مثل: التَّنقُّل بَيْنَ التَّعَاطُفِ والمَسَافَةِ النَّقديَّة، بَيْنَ وِجْـهَةِ النَّظَـرِ وَالمَـوْقِفِ[99].

وفي هذا الجانب يرى البعضُ أنَّ: تفكيك مُعادلة المُواطنة من الدَّاخل يجعلُنا نكتشفُ باستمرارٍ مَدَى تهافُت منطُوقها وشكلانيَّة تَشْغِيلِهَا؛ لأنَّ المُواطن تغيَّر "منْ مُجرَّد كائنٍ يخضعُ لسُلطةٍ وينتفعُ بحُقُوقٍ في ظلِّهَا بالمَعْنَى الليبراليِّ للكلمة، ليتعرَّف على نَفْسِهِ مِنَ الآنَ فَصَاعِداً كذاتٍ واعيةٍ تُشارِكُ في السَّيْرُورَةِ التي يُفكِّرُ منْ خلالها المُجتمعُ ويُقرِّرُ لِنَفْسِهِ، فالدِّيمُقراطيَّة مثلاً لا يُمكنُ حَصْرُها بهذا المعنى في توازُن السُّلطة ولا في السَّهَرِ على حماية الحُرِّيَّات الفرديَّة الخاصَّة، أو في إيجاد آليَّاتٍ تكفلُ تسويةً وتوافُقاً بين مُختلف المصالح فحسب؛ إذ يعتبر هابرماس الدِّيمقراطيَّة التَّداوُليَّة أنمُوذجاً جديداً في المجال السِّياسيِّ ذاته، فهي حالةٌ سياسيَّةٌ تَتَمَأْسَسُ فِيهَا الشَّرْعِيَّةُ عَلَى المُنَافَسَةِ التِي تَخْلُو منْ أيِّ تسلُّطٍ"[100].

ويتناولُ بعض الباحثين فكرة "التَّواصُل بين الجامعة والدَّولة والمُجتمع"، ويتمُّ هُنا تقديمُ الجامعة باعتبارها نمُوذجاً مُصغَّراً لبيئةٍ عالميَّةٍ مُتبايِّنَةٍ ثقافيّاً ودينيّاً وفكريّاً، تَعْرِضُ الاختلاف بجوانبه الجماليَّة الإيجابيَّة الضَّرُوريَّة إنسانيّاً، المُحفِّزَة على المعرفة والتَّعارُف، والفُضُول والبَحْثِ، وبثِّ رُوح الاحترام والاعتراف والتَّسَامُحِ، وتأخُذُ مِنْ اسْمِهَا النَّصِيبَ الأَكْبَرَ، وترتقي بطالب العلم من فضاءاته المحلِّيَّة إلى فضاءاتٍ أوسعُ، تُوحِي للطالب إذا ما دخل أسوار جامعته أنَّهُ انتقل من مدينته الصَّغيرة إلى العالم المُتمثل بالمعرفة والعلم الذي لا حُدُود لهُ. وهذا ما يؤكده المهتمون برصد تطور العلاقة بين الجامعة والدولة منذ نشأتها إلى الآن، من حيث كونها خرجت بما فيها من علوم ولغات وجنسيات وديانات مختلفة من دائرة الاهتمام الوطني المحلي إلى الإطار العالمي الكوني، وأصبحت الجامعة جُزءاً هامّاً من عمليَّات الإنتاج العالميَّة[101].

إنَّ المُواطنة مُرتبطةٌ بالحقل العامِّ الذي تحتلُّ الدَّولةُ مَرْكَزَهُ، في حين أنَّ خدمة المُجتمع مُرتبطةٌ بمكانة المُجتمع المحلِّيِّ في التَّفكير السِّياسيِّ. والتَّعليمُ العالي في أوروبا حُكُوميٌّ تاريخيّاً، والدَّولةُ في هذه البُلدان ذات مكانة توجيهيَّة أساسيَّة في المُجتمع. تخرُجُ عن هذه القاعدة المملكة المُتحدة وإيرلندا اللتان تُشكِّلان

---

[99] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[100] للمزيد أنظر: شراف شناف، "الإنسان التداولي والمواطنة الافتراضية"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 394، ديسمبر 2011، ص 83، وحسن مصدق، **النظرية النقدية التواصلية: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت**، بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 118.

[101] أسماء حسين ملكاوي، "فكرة الجامعة عند هابرماس: نظرية الفعل التواصلي وإصلاح الجامعات"، **مجلة: إضافات، الجلة العربية لعلم الاجتماع**، العددان: 36-37، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-243.

نمُوذجاً ثالثاً، لجهة المَزْجِ بين المُجتمع المحلِّيِّ والمُواطنة أو لجهة التفاوُت الدَّاخليِّ (الجُغرافيِّ) في استخدام المفهُومين[102].

وهُنا يُشيرُ البَعْضُ إلى دَوْرِ الجَامِعَةِ فِي عَالَمِنَا العَرَبِيِّ في تَدْرِيبِ شَبَابِهَا وخرِّيجيها على التَّحرُّك في المجال العامِّ (Public Sphere)[103] والنُّزُولِ إلى الشَّارِعِ، ويقترحُ أنْ يُفْرَضَ على الطُّلاَّبِ عدمُ اجتياز الدِّرَاسَةِ دُونَ تقديم "خدمةٍ مدنيَّةٍ عامَّةٍ" للمُجتمع المحلِّيِّ أو المُجتمع ككُلٍّ. وإذا استطاع هؤُلاء الطلاب أن يتحرَّكُوا في الشارع، وتمكَّنُوا منْ تعريف الناس بحُقُوقهم ستكُونُ النَّتيجة إيجابيَّةً، وسنكسبُ هدفين، الأوَّلُ: هُو دمجُ المعرفة الأكاديميَّة بالخبرة العمليَّة بما يُثري العلم ومناهجه، والثاني: نشرُ ثقافة الحُقُوق المدنيَّة والسِّياسيَّة، فالدَّورُ المنُوط بالجامعات وأساتذتها وطُلاَّبِهَا حَالِيّاً هُو الخُرُوجُ مِنَ البُرْجِ العَاجِيِّ لِيُمْكِنَهُم مُخَاطَبَةُ البُسَطَاءِ[104]، وَالوُصُولُ إِلَى شَرَائِحِ المُجْتَمَعِ المُخْتَلِفَةِ.

وفي هذا الصَّدد تُوجدُ عدَّةُ دراساتٍ مِنْهَا مثلاً: دراسة السيد سلامة الخميس بعُنوان: **"التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952"**[105]، وهدفت الدِّراسةُ إلى التعرُّف على طبيعة الجُهُود التي بُذلت لتربية شباب الجامعات في مصر سياسيّاً مُنذُ ثورة 1952م، وواقعُ وعيهم السِّياسيِّ، ومُشاركتهم السِّياسيَّة. وقد دمج الباحثُ بَيْنَ المَنْهَجِ التَّاريخيِّ والمنهج الوَصْفِيِّ التَّحليليِّ، وقد طُبِّقَتِ الدِّرَاسَةُ عَلَى طُلاَّب السَّنَةِ النِّهائيَّة بكُلِّيَّاتِ الهندسة والطبِّ والعلوم في جامعتي الإسكندريَّة والمنصُورة. وأكَّدت النتائجُ أنَّ للشباب الطُّلابيِّ دورٌ ملمُوسٌ في الحياة السِّياسيَّة قبل عام 1952، أمَّا بَعْدَهَا فَقَدْ كَانُوا عَاجِزِينَ عَنْ أداء هذا الدَّوْرِ، وانخفض وعيُهُم السِّياسيُّ.

وهناك دراسة الدكتورة أميمة مصطفى عبود بعُنوان: **"مِنْ خِبرَاتِ الجَامِعَاتِ الحُكُومِيَّةِ فِي التثقيفِ السِّيَاسِيِّ وَالتَّدْرِيبِ عَلَ المُواطنة: قراءةٌ في خبرة جَامِعَةِ القاهرة"**[106]، وقد تناولت مُؤسَّسة الجامعة كأَحَدِ أَهَمِّ مُؤسَّسَاتِ التنشئة الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة، وبالتحديد خبرةُ جامعة القاهرة في التَّدْرِيبِ على المُواطنة، وذلك بالتركيز على بَعْضِ المَوَاسِمِ الثقافيَّةِ لجامعة القاهرة. وذلك من خلال طَرْحِ تساؤُلٍ رَئِيسِيٍّ مفادهُ: ما هُو دورُ الجامعة وما هي الآلياتُ التي تقدِّمُهَا مِنْ أَجْلِ تَنْمِيَةِ المَعْرِفَةِ السِّيَاسِيَّةِ بِالأَهْدَافِ وَالمَبَادِئِ الدِّيمُقراطيَّةِ؟، وما هي القِيَمُ التِي يُقَدِّمُهَا هَذَا المناخُ الجَامِعِيُّ وتُسَاهِمُ في تَعْزِيزِ قيمة المُوَاطَنَةِ والمَسْئُولِيَّةِ المُجْتَمَعِيَّةِ؟، وهل الموسمُ الثقافيُّ لجامعة القاهرة وما يتضمَّنُهُ من مُحَاضَرَاتٍ ولِقَاءَاتٍ يُمَثِّلُ دِعَايَةً سِيَاسِيَّةً لِنِظَامٍ سِيَاسِيٍّ أو حِزْبٍ سِيَاسِيٍّ مُعَيَّنٍ؟، أَمْ يَتَعَامَلُ مَعَ خُصُوصِيَّةِ الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ بِغَرَضِ دَعْمِ الاتِّجَاهَاتِ نَحْوَ المُشَارَكَةِ وَالانْتِمَاءِ بَيْنَ الطُّلاَّبِ؟. وخلُصَتْ تِلْكَ الدِّرَاسَةُ إِلَى

---

[102] أنظر: عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[103] **المجال العام:** صاغ هذا المفهوم عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس في كتابه "التحول البنائي للمجال العام" عام 1962، وأشار إلى المناخ أو المجال الذي أوجدته الطبقة العامة أو الوسطى الأوروبية في القرن الثامن عشر في مقابل المجال الخاص الذي انفردت به الأرستقراطية الأوروبية وتوابعها. وهو مجال قائم على الجدال الفكري في مساحات اجتماعية مشتركة لا تسيطر عليها السلطة الأرستقراطية أو السلطة الثيوقراطية الدينية، هذه المساحات تمثلت أساسا في النوادي والمقاهي والصحف والمنشورات. أنظر: محمد العربي (تحرير)، **الثورة والدولة والديمقراطية**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية بإدارة المشروعات الخاصة، 2012، ص ص 120-121.

[104] هبة رءوف عزت، "الثورة والالتزامات المفقودة"، في: محمد العربي(تحرير)، **الثورة والدولة والديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[105] السيد سلامه الخميس، **التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005.

[106] أميمة مصطفى عبود، "خبرات الجامعات الحكومية في التثقيف السياسي والتدريب على المواطنة: قراءة في خبرة جامعة القاهرة"، في كمال المنوفي (تحرير)، **الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، ومؤسسة كونراد أديناور، 2007، ص ص 17-31.

أَنَّ الهَدَفَ مِنَ المَوْسِمِ الثقافيِّ الفَنِّيِّ لِجَامِعَةِ القَاهِرَةِ هُوَ تَعْرِيفُ طُلاَّبِ الجَامِعَةِ بِالأُطُرِ السِّيَاسِيَّةِ المُختلفَةِ المَوْجُودَةِ بِالدَّوْلَةِ، وبالمَعَارِفِ السِّيَاسِيَّةِ الأُخْرَى كَحُقُوقِ الإِنْسَانِ وَالمُوَاطَنَةِ، وَلِكَيْ تَسْتَطِيعَ الجَامِعَةُ أَنْ تَلْعَبَ دَوْراً فِيمَا يُسَمَّى "التنشئة المُضادَّة" يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُرَكِّزَ عَلَى الخلفيَّاتِ الكَامِنَةِ أي فَهْمُ الخلفيَّاتِ والمَبَادِئِ التِي تقُومُ عَلَيْهَا تِلْكَ المَعَارِفُ السِّيَاسِيَّةِ، أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِيزِهَا فقط عَلَى التَّلْقِينِ السِّيَاسِيِّ المُبَاشِرِ.

وكذلك دراسة ممدوح مصطفى إسماعيل، **"الأنشطة الطلابيَّة في الجامعات المصريَّة وبناء قيم المُواطنة: تحليلُ الموقف وآليَّات العلاج (استطلاعٌ لرأي عيِّنة من طلاب جامعة المنُوفيَّة)"**[107]، وقد استخدم الباحثُ منهج المسح الاجتماعيِّ، وذلك عن طريق استمارات استبيان أو المُقابلات، والمسحُ هُنا يشملُ عيِّنة عشوائيَّة من طُلاَّب الجَامِعَةِ، واستطلاع آراءهم حول الأنشطة الطلابيَّة ودَوْرِهَا في عَمَلِيَّةِ المُواطنة. وقد توصلت الدراسة إلى تدني مُشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابيَّة بنسبة (71.4%). وخلصت هذه الدراسة إلى أنه إذا ما حدث تطوير في استراتيجية الأنشطة الطلابية فستزداد آثار هذه الأنشطة على تدعيم قيم المُواطنة لدى الطلاب.

وأخيرا، دراسة ملوح السليحات وعنوانها: **"انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط"**[108]، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، وقدمت الدراسة إطارا مفاهيميا عن الثورات والوعي السياسي، ومكونات الوعي السياسي، وانعكاسات الثورات العربية على الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية. ودراسة ميدانية طبقت على عينة الدراسة من طلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط. واستخدمت الدراسة الاستبيان المكون من (40) فقرة تمثل مؤشرات للوعي السياسي. وتم معالجة البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاختبارات الإحصائية المناسبة لأسئلة الدراسة ومتغيراتها. وأكدت نتائج الدراسة أن انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، قد جاءت بشكل عام مرتفعة، ولم يكن لمتغيري الجنس والكلية أثر ذو دلالة إحصائية، في حين كان لمتغير نوع الجامعة أثر ذو دلالة إحصائية وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية. وبناء علية أوصت الدراسة بضرورة تثقيف الشباب الجامعي بأهمية المشاركة السياسية على المستوى الفردي والجماعي، ومنح الطلبة مزيدا من الحرية.

ثالثاً: ثقـافةُ القـانُون:

القانُونُ هُوَ أَحَدُ المُؤَسَّسَاتِ الجَوْهَرِيَّةِ فِي حَيَاةِ الإِنْسَانِ الاجْتِمَاعِيَّةِ[109]؛ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ الضَّابِطُ الأَكْبَرُ لِلحَيَاةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَضَامِنُ "تَعَايُش الحُرِّيَّات"، ومُهِمَّتُهُ تأمينُ النِّظام والسَّلام في المُجتمع،

---

[107] ممدوح مصطفى إسماعيل، الأنشطة الطلابية في الجامعات المصريَّة وبناء قيم المُواطنة: تحليلُ الموقف وآليَّات العلاج (استطلاعٌ لرأي عيِّنة من طلاب جامعة المنُوفيَّة)، في كمال المنوفي (تحرير)، **الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص69- 80.

[108] ملوح السليحات، "انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط"، **مجلة: المنارة**، المجلد: 20، العدد: 1، آب/ أغسطس 2014، ص 345-373.

[109] للمزيد أنظر: دينيس لويد، **فكرة القانون**، تعريب: سليم الصويص، مراجعة: سليم بسيسو، سلسلة عالم المعرفة: (47)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، ص ص 7-8. وعبد العزيز القاسم و فليب وود، "تقديم: فُقهاءُ المُسلمين والمُقارنة القانُونيَّة"، في: ماثياس ريمان وريتهارد زيمرمان (تحرير)، **كتاب أكسفورد للقانُون المُقارن: الجُزءُ الأوَّلُ**، ترجمة: محمد سراج، مراجعة: سامي شبر، بيروت/ لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص 37.

وتحقيق العدالة، والمُساهمة في رُقِيِّ الإنسان. وهُو يعكسُ قواعد الأخلاق السَّائدة في المُجتمع، باعتباره مجمُوعة القواعد التي تضبطُ علاقات أعضاء المُجتمع وهُو في تطوُّرٍ مُستمرٍ، ويعكسُ علاقات القوى في المُجتمع في مرحلةٍ مُعيَّنةٍ. وتدخُلُ في عداد القوى الصَّانعة للقانُون المصالح المادِّيَّة، والمبادئ الدِّينيَّة والأخلاقيَّة، والأيديولوجيَّات، والمأثُور والعادات، والتأثيرات الخارجيَّة[110].

وَيَأخُذُ تَعْرِيفُ القانُونِ عِدَّةَ مَفَاهِيمٍ مِنْهَا[111]:

1- أَنَّهُ مجمُوعة القواعد القانُونيَّة التي تُنظِّمُ العلاقات الاجتماعيَّة والمُقترنة بجزاءٍ تُوقعُهُ السُّلطة العامَّة جبراً على من يُخالفها، والقانُونُ بهذا المعنى يشملُ كافة القواعد القانُونيَّة، أيّاً كان مصدرُها، وأيّاً كان المكانُ الذي تُطبَّقُ فيه.

2- قد يُرادُ به مجمُوعة القواعد القانُونيَّة التي تُصدرُها السلطة التشريعية بقصد تنظيم مسألة معينة في مجال معين، فيقال مثلا: قانون الموظفين بالدولة، وذلك بالنسبة لمجموعة القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية المختصة بهدف تنظيم مركز الموظفين من حيث تعيينهم وترقيتهم وعزلهم وإحالتهم إلى التقاعد..إلخ. وهُنا يكُونُ اصطلاحُ القانُون يُقصدُ به التَّشريع.

3- قد يُرادُ به مجمُوعة القواعد القانُونيَّة التي تحكم العلاقات الاجتماعية في مجال معين، كأن يطلق على مجمُوعة القواعد القانُونيَّة التي تُنظِّمُ المُعاملات المالِّيَّة بين الأفراد، وفي هذه الحالة يُقالُ: القانُون المدني، أو أن يُطلق على مجمُوعة القواعد القانُونيَّة التي تُنظِّم أسس الحُكم في الدَّولة، وفي هذه الحالة يُسمَّى: "القانُون الدُّستُوري"، وهكذا، فإنَّهُ يُستعملُ للدلالة على فرعٍ مُعيَّنٍ من فُرُوع القانُون المُختلفة.

4- قد يُرادُ به مجمُوعة القواعد القانُونيَّة السَّائدة في بلد معين أو وقت معين، وفي هذه الحالة يقال: "القانون الوضعي".

إنَّ أصل الكلام عن "ثقافة القانُون" هُو حُكْمُ القانُون، أو سيادةُ القانُون، وحُكمُ القانُون هُو مفهُومٌ فلسفيٌّ سياسيٌّ يعُودُ في استعمالاته إلى أرسطو قبل ألفَيْ عامٍ. والنِّظامُ الدِّيمُقراطيُّ يلزمُهُ حُكمُ القانُون وثقافة القانُون معاً؛ لأنَّ حُكْمَ القانُون يَحْمِي الحُرِّيَّات والشَّفافيَّة والمُساواة، ولأنَّ ثقافة القانُون تُعْطِي للمُوَاطِنِينَ القُدْرَة عَلَى المُدافعة والمُرافعة في الفضاء العامِّ ضدَّ أيِّ إخلالٍ بالقانُونِ.. والجامعةُ هِيَ واحدةٌ مِن المُؤسَّسات العامَّة التي يُفْتَرَضُ أنْ تُدَارَ عَلَى أساس حُكم القانُون. وهي مُؤسَّسة للتنشئة الاجتماعيَّة، أيْ يُفْتَرَضُ أنْ تبُثَّ ثقافة القانُون، مثلُهَا مثل سائر مُؤسَّسات التنشئة كوسائل الإعلام والأسرة والمدرسة والمُؤسَّسات المدنيَّة والأهليَّة والمُنظَّمات غير الحُكُوميَّة والجمعيَّات والأحزاب والتَّجمُّعات الطَّوعيَّة. لكنْ للجامعة ثلاثُ مِيزَاتٍ عَنْ غَيْرِهَا مِن مُؤسَّسَاتِ التَّنْشِئَةِ: **أوَّلاً**، أنَّها تُكوِّنُ النُّخَبَ التِي تَحْتَلُّ مَوَاقِعَ قياديَّة فِي المُجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ؛ **وثانياً**، أنَّهَا تُكَوِّنُ اختصاصيين في القانُونِ (يُمَارِسُونَ لاَحِقاً مِهَنَ القَضَاءِ وَالمُحَامَاةِ)؛ **وثالثاً**، أنَّهَا تُسْهِمُ فِي تَطْوِيرِ المَعْرِفَةِ القانُونيَّة عَنْ طَرِيقِ البَحْثِ العِلْمِيِّ[112].

---

[110] مجمُوعة باحثين، **موسُوعةُ السِّياسة: الجُزءُ الرَّابعُ**، إشراف وتأسيس: عبد الوهاب الكيالي، مُدير التحرير: ماجد نعمة، ط5، بيروت/ لبنان: المُؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر، 2009، ص 726.

[111] عاشور سليمان شوايل، **نشأة النظم القانونية وتطورها: دراسة فقهية قانونية مقارنة بين النظم القانونية بالشرق والغرب القديم**، ط3، بنغازي: دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 13-14. وأنظر: رؤوف بوقرة، **دراسة تقييمية لمدى مطابقة القانون الوضعي الجزائري مع قيم المجتمع ودينه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 19. ومحمد عتريس، **الموسُوعة في المُصطلحات السِّياسيَّة والبرلمانيَّة**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2011، ص466.

[112] عدنان الأمين، "ثقافة القانون في الجامعات العربية"، **مجلة: إضافات**، العددان: 36-37، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

إنَّ تطبيق القوانين في حياة الناس ينشُرُ في الوعيِّ الاجتماعيِّ إدراك الفَرْدِ لمسؤُولِيَّاتِهِ على الصَّعِيدِ الذَّاتِيِّ والاجتماعيِّ، وهي الطريقةُ التي تخلقُ المُواطن الصَّالح المُدرك لما يصدُرُ عَنْهُ مِنْ سُلُوكيَّاتٍ، وبالتالي يُساهمُ ذلك في خلق "ثقافة احترام القانُون"، فيكُونُ الجميعُ مُتساوُون في الحُقُوق والوَاجِبَاتِ[113].

"ثقافة القانُون" هِيَ مَجْمُوعَةُ المَعَارِفِ وَالقِيَمِ وَالمَهَارَاتِ وَالاسْتِعْدَادَاتِ المُكْتَسَبَةِ وَالمُتَرَسِّخَةِ فِي النَّاسِ أَفْرَاداً وَجَمَاعَاتٍ بِصُورَةِ "طِبَاعٍ"- كَمَا يقُولُ بورديو- بِحَيْثُ يَسِيرُونَ"وَحْدَهُمْ" في المُجتمع كما يقُولُ ألتوسير. وهذا يعني أيضا أنَّ حُماة القانُون وتنفيذه هُم الناسُ أنفُسُهُم.. و"ثقافة القانُون" هي مُكوِّنٌ من مُكوِّنات الأكاديميَّة والحياة الجامعيَّة عُمُوماً. لكنَّ موضُوع مُتابعة التنشئة القانُونيَّة في الجامعة يُدْرَجُ في باب "المُواطنة". وفيما يخُصُّ "ثقافة القانُون" في المُؤسَّسات الجامعيَّة، فإنَّ هذه المُؤسَّسات تعملُ طبقاً للقانُون العامِّ (الذي ينطبقُ على جميع مُؤسَّسات التَّعليم العالي في بَلَدٍ مُعيَّنٍ)، والقانُون الخاصِّ بِهَا (أو الأنظمة التي تخُصُّها)، والتي تُسَمَّى بـ"القَوَاعِدِ وَالأَنْظِمَةِ"[114]. فثقافة القانون تَعْنِي حُضُورَ مُصْطَلَحَاتِ القَانُونِ وَمَرْجِعِيَّتَهُ فِي خِطَابِ أَهْلِ الجَامِعَةِ وَنُصُوصِهَا، وَتَعْنِي نَشْرَ المَعَارِفِ وَالقِيَمِ القَانُونيَّةِ مِنْ طَرِيقِ التَّعْلِيمِ (المَنَاهِجِ) وانتشارها من طريق الأنشطة، وتعني إدراك أهل الجامعة لوُجُود الأَنْظِمَةِ وَالقَوَانِينِ وَوُضُوحِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ، وَاعْتِمَادِهَا كَمَرْجِعِيَّةٍ أَسَاسِيَّةٍ فِي مُتَابَعَةِ شُؤُونِهِمْ وَمُسَاهَمَتِهِمْ، عَنْ طريق مُمَثِّلِيهِمْ، فِي تَطْوِيرِهَا[115].

إنَّ الجامعات مُؤسَّساتٌ ذات طابعٍ مدنيٍّ، فلابُدَّ من تهيِّئة مناخٍ مُناسبٍ للإبداع الفكريِّ والثقافيِّ والعلميِّ[116]، ومنْ وُجُود ثقافة القانُون، ولكنْ قد تُعَانِي بَعْضُ الجامعات ضعف حُكم القانُون أو ضعف ثقافة القانُون. وما هُو مُتاحٌ عن الجامعات العربيَّة يُفْضِي إلى الاعتقاد أنَّ هذا الضعْفَ بَارِزٌ فِيهَا[117].

وفي هذا الصَّدد يُشِيرُ الدكتور عدنان الأمين إلى النِّقاط الرَّئيسيَّة التَّالية:

النقطة الأولى: تتعلَّقُ بِتَوَافُرِ القَوَاعِدِ وَالأَنْظِمَةِ فِي الجَامِعَةِ، بِمَا يَتَنَاسَبُ مَعَ مَا تَقُومُ بِهِ المُؤَسَّسة مِنْ أدوارٍ، وَمَعَ التغيُّرات المُتَسَارِعَةِ التِي يَشْهَدُها التَّعليمُ العالي نتيجة الثورة التكنُولوجيَّة.

النقطة الثانية: تتعلقُ بحُقُوق وواجبات الأساتذة والطلاب، وهُنا نعتبرُ أنَّ الإعلانات الدَّوليَّة والمُعاهدات هي جُزءٌ من القواعد والأنظمة، وبخاصَّةٍ موضُوع حُقُوق الملكيَّة الفكريَّة وما يرتبطُ بِهَا من حُقُوقٍ.

النقطة الثالثة: تتعلقُ بالشفافيَّة، فمن صفات القانُون أنْ يكُون منشُوراً مُتاحاً لجميع المَعْنِيينَ حَتَّى تَصِحَّ عليه التَّسْمِيَةُ، ويكُون الجميعُ مُتساوين أَمَامَهُ. هذه الإتاحة تتمُّ عَبْرَ توزيعه ورقيّاً على أَهْلِ الجَامِعَةِ أو على الموقع الإلكتروني، أو توفيره في مكتبة الجامعة، أو إقامة ندوات أو وضع إعلاناتٍ حَوْلَهُ.

النقطة الرابعة: تتعلقُ بصناعة القوانين، عُمُوماً، وفي الإرث الإداريِّ المركزيِّ، تكُونُ القوانينُ من صناعة القانُونيين والإداريين وهي تغلب حُكماً معايير الوظيفة العامَّة والترتيبات الإداريَّة، فنجدُ أنَّ التفصيلات المُتعلقة بأمور مثل التدرج مثلا والضَّوابط الماليَّة، إلخ، غزيرة وتفصيليَّة، بينما في الأُمُور الأكاديميَّة تكُونُ النُّصُوصُ التنظيميَّة قليلة. السُّؤالُ هُنا: ما مدى مُشاركة الأكاديميين في صناعة القواعد

---

[113] مها الشهري، "ثقافة القانون والتنمية الاجتماعية"، موقع: جريدة عكاظ، بتاريخ: 2017/8/26، متاح على الرابط التالي:
https://www.okaz.com.sa/article/1567507/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

[114] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[115] عدنان الأمين، "ثقافة القانون في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

[116] شيماء بهاء الدين وسماح عبد الصبور، "السياسات الثقافية لدول الأركان الثلاث وأثرها في المكانة والدور"، في مجمُوعة باحثين، **أمتي في العالم: الحالة الثقافية للعالم الإسلامي، (2010-2011)**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2011، ص 185.

[117] عدنان الأمين، "ثقافة القانون في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

والأنظمة الجامعيَّة؟. إن فكرة ثقافة القانون تقوم في الأصل على أهمية مشاركة الذين يطبقون القوانين أو مَنْ يُمثِّلُهُمْ بتطوير هَذِهِ القَوَانِينُ. فَكَيْفَ الحَالُ بِالمُؤَسَّسَةِ الجَامِعِيَّةِ وَهِيَ المُؤَسَّسَةُ الوَحِيدَةُ فِي المُجْتَمَعِ التِي يَكُونُ فِيهَا المَعْنِيُّونَ بِهَا هُم في الوَقْتِ نَفْسِهِ قُوَّة التَّغيير فِيهَا وَهُم الخُبَرَاءُ فِيهَا[118].

وخَلُصَتْ دِرَاسَةُ عدنان الأمين إلى أنَّ: "ثقافة القانُون تُعْتَبَرُ مُتوسِّطَةً إلى ضعيفة في الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ"، وذلك باستخدام أربعة مقاييس: (الخطاب، المناهج، الأنشطة، الوقائع). كما أنَّ هذه الدِّرَاسَة المُهِمَّة "سَاهَمَتْ فِي فَهْمِ أَبْعَادِ ثقافة القانُون في الجامعات ومُبيناتها، وأفضت إلى تبيان الضعف العامِّ لهذه الثقافة في الجامعات العربيَّة، كما أنَّهَا سَمَحَتْ بالكشف عن الشُّرُوط أو العوامل المُساعدة لها، وتلك التي تترافقُ مع الضعف المذكور .وبينت أن هناك نوعين من الحجاب الحاجز لثقافة القانون، ضعف المواقع الإلكترونيَّة، والامتثاليَّة الناجمة عن جوِّ الجَامِعَةِ السُّلْطَوِيِّ .وَبِهَذَا المَعْنَى لَيْسَ ضعفُ ثقافة القانُونِ مسألة تقنيَّة أو ماليَّة بل هي مسألة ثقافيَّة"[119]. وَبِمَا أنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَة هِيَ الأُولَى مِنْ نَوْعِهَا فإنَّ مَوْضُوعَ "ثقافة القَانُونِ" فِي هَذَا السِّيَاقِ العَرَبِيِّ مَا زَالَ يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ الدِّرَاسَاتِ والأبْحَاثِ الفَرْدِيَّةِ وَالجَمَاعِيَّةِ لِتَسْلِيطِ الضَّـوْءِ عَلَى مَلاَمِحِ هَـذِهِ الثَّقَافَةِ، وَرَكَائِزِهَـا، وَأَسْبَـابِ ضَعْفِهَـا فِي الجَامِعَـاتِ العَـرَبِيَّةِ.

رابعاً: الالتزامُ المَدَنِيُّ:

الالتزامُ المدنيُّ يَعْنِي "العملُ لإِحْدَاثِ تَغَيُّرٍ فِي الحَيَاةِ المَدَنِيَّةِ لِمُجْتَمَعَاتِنَا، وَتَطْوِيرِ دَمْجِ التَّرَابُطِ بَيْنَ المَعَارِفِ وَالمَهَارَاتِ وَالقِيَمِ وَالدَّافِعِيَّةِ لإِحْدَاثِ هَذَا التَّغَيُّرِ. إِنَّهُ يَعْنِي تَعْزِيزَ نَوْعِيَّةِ الحَيَاةِ فِي المُجْتَمَعِ مِنْ خِلاَلِ الأُطُرِ السِّيَاسِيَّةِ وَاللاسِيَاسِيَّةِ"[120].

يُعَبِّرُ الالتزامُ المَدَنِيُّ عَنْ جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ المُتعلِّقِ بِدَوْرِ الجَامِعَةِ فِي الشَّأْنِ العَامِّ، كالمُشَارَكَةِ فِي بَلْوَرَةِ التَّشْرِيعَاتِ، وَالمُسَاهَمَةِ فِي تَطْوِيرِ السِّيَاسَاتِ العَامَّةِ، وَمُسَاعَدَةِ الوَزَارَاتِ وَالهَيْئَاتِ ذَاتِ المَنْفَعَةِ العَامَّة[121].

إنَّ دَوْرَ الجَامِعَاتِ تجَاهَ الالْتِزَامِ المَدَنِيِّ أَصْبَحَ يُشَكِّلُ تَوَجُّهاً وَاهْتِمَاماً عَالَمِيَيْنِ. وَيَتَوَافَقُ البَاحِثُونَ عَلَى أَنَّ التَّخَرُّجَ مِنَ الجَامِعَةِ يَرْتَبِطُ بِشَكْلٍ إِيجَابِيٍّ بالالتزام المدنيِّ. وتُشِيرُ النتائجُ إلى أنَّ مُقرَّرات الدِّراسة والأنشطة اللامنهجيَّة في الكُلِّيَّة والمكانة الاجتماعيَّة للخرِّيجين هِيَ مِنْ أهمِّ العَوَامِلِ المُؤثِّرَةِ فِي الالتزام المدنيِّ لَدَيْهِمْ. ممَّا يُفَسِّرُ فَعَالِيَّةَ الخرِّيجينَ الجَامِعِيينَ فِي الالتزام المدنيِّ والعمل على اقتراح مزيدٍ مِنْ استراتيجيَّات المُشَارَكَةِ.

وفي إحدى الأوراق البحثية التي ركزت على العلاقة بين الالتزام المُجتمعيِّ وتحديداً الالتزام المدني والتربية، جاء فيها أنَّ الطالب كُلَّمَا تقدَّم في سُلَّم التَّعليم العالي زادت فُرَصُ انخراطه في الخدمة التَّطوُّعيَّة، ومن الصَّعْبِ فصلُ تأثير عامل التعليم العالي في هذه النتيجة عن غيرها من العوامل كالأسرة والمكانة الاجتماعيَّة. ورصدت هذه الورقة تأثيراً إضافيّاً لعامل التربية على الالتزام المدنيِّ سواءٌ لَدَى اليافعين أو الشَّبَاب[122].

---

[118] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[119] عدنان الأمين، "ثقافة القانون في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-98.

[120] غادة جوني، "الالتزام المدني في الجامعات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[121] أنظر مثلا: مؤتمر "الدور المدني للجامعات العربية"، موقع: شبكة ضياء، **/http://diae.net/20108**

[122] غادة جوني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وَفِي عِلاَقَتِهَا بِسَائِرِ المَفَاهِيمِ المَدَنِيَّةِ تَعْتَبِرُ جوزفين بولاند أنَّ المُواطنة هِيَ الإِطَارُ الجَامِعُ، فالـ"المُواطنة الأكاديميَّة" عندها بمكانة "الالتزام المـدنيِّ" تحل محلَّهُ في تتويج التعليم والبحث وخدمة المُجتمع على السَّواء في عمل الهيئة التَّعليميَّة الأكاديميِّ.. كما أنَّ خدمة المجتمع، والخدمة من أجل التَّعلُّم، هي في حقيقة الأمْرِ نَشَاطٌ تطوُّعيٌّ يطالُ الكثير من المَجَالاَتِ ويَرْفَعُ مِنَ "الالتزام المدنيِّ" في ظُرُوفٍ مُعيَّنةٍ، إلاَّ أنَّ عدداً مِنَ الأكاديميينَ يَرَوْنَ أنَّهَا غَيْرُ سياسيَّةٍ، بِمَعْنَى أنَّهَا لا تتعلقُ بالحَقْلِ السِّيَاسِيِّ العَامِّ، وَلاَ تَطَالُ أُمُوراً تُعْتَبَرُ مَرْكَزِيَّةً لِلدِّيمُقراطيَّة، وأنَّهَا لا تُوفِّرُ فُرَصاً للتَّفْكِيرِ فِي المَسَائِلِ السِّياسيَّة، ولا تُسَاهِمُ فِي رَفْعِ الالتِزَامِ السِّياسِيِّ[123].

وَخلُصَتْ دِرَاسَةُ غـادة جـوني عَنِ "الالتِزَامِ المَدَنِيِّ فِي الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ" إِلَى أنَّ: تَوْقِيعَ الجَامِعَاتِ عَلَى إِعْلاَنِ تالوار لَمْ يَتَجَسَّدْ إِجْرَائِيّاً عَلَى المُسْتَوَى المَطْلُوبِ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ هَذَا الإِعْلاَنِ. وَأنَّ الانْطِوَاءَ تَحْتَ "تَحَالُفٍ مَعاً: تَحَالُفُ الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ نَحْوَ المُشَارَكَةِ المَدَنِيَّةِ"[124] لَمْ يُرَتِّبْ عَلَى الجَامِعَاتِ أَيَّ التِزَامَاتٍ جِدِّيَّةٍ تُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ نَمُوذَجٍ عَنِ الجَامِعَةِ المُلْتَزِمَةِ مَدَنِيّاً. وَأنَّ إِدْرَاجَ مَعَانِي تُؤَشِّرُ إِلَى الالْتِزَامِ المَدَنِيِّ لَمْ يَدُلَّ بِالضَّرُورَةِ أنَّ هَذِهِ الجَامِعَاتِ تَقْصِدُ هَذَا المَعْنَى أَوْ تَعْنِيهِ عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ، وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ نَتِيجَةَ التَّدْقِيقِ. وَتَوَصَّلَتْ ذَاتُ الدِّرَاسَةِ فِي استنتاجها العامِّ إلى أنَّ موضُوع "الالتزام المدنيِّ" هامشيٌّ في مَنَاهِجِ الجَامِعَاتِ وَمُقَرَّرَاتِهَا وَبَرَامِجِهَا، وَإِنْ كَانَ كَلاَمُ الخِطَابِ أَوْسَعُ، وَأنَّ "الالتِزَامَ المَدَنِيَّ" لَيْسَ مِنَ المُقَرَّرَاتِ التِي تَحْرِصُ الجَامِعَاتُ عَلَى تَدْرِيسِهَا، وَهَذَا لاَ يَعْكِسُ تَوَجُّهاً جِدِّيّاً أَوْ تَبَنِّياً فِعْلِيّاً لِهَذِهِ القَضِيَّةِ التِي تَمَّ الإِعْـلاَنُ عَنْ مُنَاصَرَتِهَـا[125].

ويرى منير السعيداني في دراسته حول "الديمقراطية في الجامعات العربية" أن الكثير من الدّراسات عوّلت على دراسات الحالة كمّياً، وعلى المتابعة التاريخيّة والدّراسات المقارنة بين سياقات تاريخيّة وأوضاع مجتمعيّة متباينة، وذلك باعتماد المسوح الميدانيّة والمقابلات والاستجوابات وتحليل البيانات والمعطيات، وبالاستناد إلى مراجعات معمّقة للأدبيات. ورَشَح من ذلك تباينٌ واضح في جوانب "الالتزام المدنيّ للجامعات" تَبَعاً للأوضاع الخاصّة، وعلى الأخص في ما يهم علاقته بالديمقراطية. ومنْ خِلاَلِ كُلِّ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ، يَبْدُو تأسيسُ الدِّيمُقراطيَّةِ وبناءُ المُجتمع المدنيِّ من طريق استخدام الجامعة مشرُوطاً بترسيخ المعرفة الأكاديميَّة ضمن الشُّرُوط المُجتمعيَّة والرَّبْطِ بين المعرفة والمُمارسة المُجتمعيَّة عامَّة وتشبيك علاقاتٍ أوثقَ بين الأكاديميينَ والمُمَارِسِينَ الاجْتِمَاعِيّينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ. ويَعْنِي ذَلِكَ أنَّ "الالتزام

---

[123] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

[124] يُشيرُ مُصطلح التَّحالُف إلى اتِّحادٍ أو اتِّفاقٍ على إقامة علاقة تعاوُنٍ يتوافرُ فيها النِّدِّيَّة بين الطرفين أصحاب العلاقة. ويُمكنُ القولُ أنَّ تجارب علاقات التحالف والشَّراكة التي أقامتها الجامعاتُ الأوروبيَّةُ والأمريكيَّةُ مع المُؤسَّسات الاجتماعيَّة تُشيرُ إلى أنَّ علاقات التَّحَالُفِ كَانَت تَدُورُ في الغالب حول الدَّوْرِ البَحْثِيِّ لِلجَامِعَةِ، بَيْنَمَا كانت علاقاتُ الشَّراكة مُوجَّهة لتقديم خدماتٍ تعليميَّةٍ وتدريبيَّةٍ..
وقد تَبَلْوَرَ تَحَالُفُ "مَعاً" عام 2008، ويضُمُّ 11 جامعةً عربيَّةً مُوقِّعَةً على إعلانِ تالوار (2005)، والذي هدف على وجه الخُصُوص إلى حفز مُؤسَّسات التعليم العالي على الاهتمام بالبُعد المدنيِّ. ويُشَكِّلُ تحالُفُ "معاً" للجامعات العربيَّة منصَّة إقليميَّة تجمعُ قيادات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب حول رُؤية مُشتركة تُؤكِّدُ المسؤوليَّة المدنيَّة في الجامعات العربية، وتتشاركُ مع "إعلان تالوار" في الرِّسالة والقيم، وتكُونُ بذلك قد أضيفت إلى وظائف مُؤسَّسات التعليم العالي الثلاث؛ التعليم والبحث العلمي وخدمة المُجتمع تتمثَّلُ بالدَّوْرِ المَدَنِيِّ والمسؤُوليَّة المدنيَّة. ويضُمُّ تحالُفُ "معاً" اليوم 15 جامعة مُوزَّعة على تسعة بُلدانٍ عربيَّة منها: مصر، لبنان، الإمارات، المغرب، السودان، فلسطين، السعودية، الكويت.. ويهدفُ التحالفُ إلى تعزيز الأدوار المدنيَّة والمسؤُوليَّات المُجتمعيَّة للجامعات مِنْ خلال إنشاء مُجتمع المُمارسة لإشراك المُجتمع المدنيِّ في المنطقة، وبناء قُدُرَاتِ القادة الجامعيين في المُشاركة المدنيَّة، وتعميق البحث في هذا الحقل.
للمزيد أنظر: غـادة الجـوني، مـرجـع سبـق ذكـره، ص ص 46-47، وكذلك: يوسف سيد محمود، **آفـاق تربوية مُتجدِّدة: رُؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعيِّ**، القاهرة: الدار المصريَّة اللبنانيَّة، 2008، ص ص 52-53.
موقع: الجامعة الأمريكية في القاهرة: <http://www.aucegypt.edu/academics/maan/Pages/default.aspx>

[125] غـادة الجـوني، مـرجـع سبـق ذكـره، ص 70.

المدنيَّ الدِّيمُقراطيِّ للجامعة" يَكُونُ فِي مَنْظُورٍ حَيٍّ وَمُتَحَرِّكٍ وَمُلْتَزِمٍ يَأْخُذُ بِنَظَرِ الاعْتِبَارِ رُؤْيَةَ الجَمَاعَةِ المَحَلِّيَّةِ وَمَصَالِحَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ[126].

إذا "الالتزامُ المدنيُّ" من المصطلحات التي تدل على البعد المدني في التعليم العالي، وهو يَعْنِي العملُ لإِحْدَاثِ تَغَيُّرٍ فِي الحَيَاةِ المَدَنِيَّةِ لِمُجْتَمَعَاتِنَا، وَتَطْوِيرِ دَمْجِ التَّرَابُطِ بَيْنَ المَعَارِفِ وَالمَهَارَاتِ وَالقِيَمِ وَالدَّافِعِيَّةِ لإِحْدَاثِ هَذَا التَّغَيُّرِ. ويُعَبِّرُ الالتزامُ المَدَنِيُّ عَنْ جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ المُتعلِّقِ بِدَوْرِ الجَامِعَةِ فِي الشَّأْنِ العَامِّ، كالمُشَارَكَةِ فِي بَلْوَرَةِ التَّشْرِيعَاتِ، وَالمُسَاهَمَةِ فِي تَطْوِيرِ السِّيَاسَاتِ العَامَّةِ، وَمُسَاعَدَةِ الوَزَارَاتِ وَالهَيْئَاتِ ذَاتِ المَنْفَعَةِ العَامَّةِ..

خَامِساً: خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ:

تُظْهِرُ مُرَاجَعَةُ الأَدَبِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ المُتَخَصِّصَةِ حَوْلَ علاقة الجامعة بمُجْتَمَعِهَا وَدَوْرِهَا فِيهِ، أَنَّ هَذَا الدَّوْرِ وَطَبِيعَةُ الوَظِيفَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ لِلجَامِعَةِ، قَدِ اتَّصَفَا بِالتَّعَدُّدِ، كَمَا تَمَيَّزَا بِطَبِيعَةٍ تَرَاكُمِيَّةٍ، وَعَادَةً دُونَمَا تَخَلٍّ عَنْ أَدْوَارِهَا السَّابِقَةِ.

وَمَضْمُونُ الدَّوْرِ المُجْتَمَعِيِّ لِلجَامِعَةِ وَأَهَمِّيَّتُهُ يُسْتَمَدَّانِ مِن ارْتِبَاطِهِ بِالجَامِعَةِ، بِاعْتِبَارِهَا مَصْنَعاً لِلعُقُولِ التِي تَتَفَوَّقُ، وَتُبْدِعُ فِي إِنْتَاجِ العِلْمِ، وَتَسْخِيرِ خِبْرَتِهِ المَعْرِفِيَّةِ وَالتَّرَاكُمِيَّةِ فِي صِيَاغَةِ جَوَانِبِ الحَيَاةِ المُتَعَدِّدَةِ، فَقِيَامُ الجَامِعَاتِ بِمَهَامِّهَا فِي خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ إِنَّمَا يَتَجَاوَزُ فِي جَوْهَرِهِ عَمَلِيَّةَ إِمْدَادِ المُجْتَمَعِ بِالكَوَادِرِ المِهَنِيَّةِ وَالعِلْمِيَّةِ المُؤَهَّلَةِ، لِتَقُومَ بِتَوْظِيفِ البَحْثِ العِلْمِيِّ، وَالاسْتِفَادَةِ مِنْ تَطْبِيقَاتِهِ وَنَتَائِجِهِ فِي حَلِّ مُشْكِلاَتِ المُجْتَمَعِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ[127].

إِنَّ خِدْمَةَ المُجْتَمَعِ هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الثَّالُوثِ المُتَدَاوَلِ فِي أَدَبِيَّاتِ التَّعْلِيمِ العَالِي وَفِي رِسَالاَتِ(missions) ورُؤَى (visions) العَدِيدِ مِنْ جَامِعَاتِ العَالَمِ وَلاَسِيَمَا الأميركيَّة. والثالوث هُو" التَّعليمُ والبحثُ وخدمةُ المُجتمع". تاريخيّاً، لمْ تكُنْ خدمةُ المُجْتَمَعِ مُدْرَجَة بَيْنَ الأَهْدَافِ المُعْلَنَةِ لِلجَامِعَاتِ، إِنَّهُ تَعْبِيرٌ حَدِيثٌ.. الجامعاتُ كَانَتْ مَكَانًا للمُداولات ولتعليم العلوم العالية ولجمع أهل وطلبة العلم، وكُلُّهُم مُنقطعُون للتَّعْلِيمِ والعِلْمِ (أي البَحْث)[128].

وتُشِيرُ بعضُ الدِّرَاسَاتِ إِلَى أَنَّ مِنْ اتِّجَاهَاتِ التَّطْوِيرِ فِي التَّعليم العالي التَّرْكِيزُ عَلَى خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ، حيثُ أَنَّ الجامعات لا يُمكنُ أَنْ تَعْزِلَ نَفْسَهَا عَنِ المُجْتَمَعِ الذِي يَعْضِدُهَا، بَلْ عَلَيْهَا أَنْ تَقُومَ بِخِدْمَتِهِ، وَإِلاَّ اعْتُبِرَتْ غَرِيبَةً عَنْهُ. وَلِهَذَا لاَبُدَّ مِنْ دَعْمِ التَّوَاصُلِ الوَثِيقِ بَيْنَ الجَامِعَةِ وَالمُجْتَمَعِ[129]. فمن وظائف الجامعة خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب فيها. فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية ذات أبعاد كثيرة، وهي تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف في أحيان أخرى، وفي كلا الحالتين تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بنظم الحكم وبمختلف الفلسفات التي تقوم

---

(126) منير السعيداني، مرجع سبق ذكره،ص103.

(127) منير بدوي، "دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية"، في أسامة أحمد مجاهد (مراجعة وتحرير) وآخرين، **التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، 14-17 فبراير 2005، المجلد: الأول**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006، ص ص 201-205.

(128) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(129) فاروق شوقي البوهي، **التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص 71-72.

عليها، حيث أن كل تغيير يطرأ على المُجتمع إنَّما ينعكسُ على الجامعة.. ومنْ مراحل تطوُّر علاقة الجامعة بالمُجتمع كانت هُناك مرحلة ارتباطهما بفعل كثيرٍ من الظرُوف والتَّغيُّرات العالميَّة والمحلِّيَّة، حتَّى أَصْبَحَ المُجتمعُ يُوَاجِهُ حَاجَاتٍ مِن نَوْعٍ جَدِيدٍ، تتعلقُ بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات..، وَبِهَذَا، تُصْبِحُ العِـلاَقَةُ بَيْنَ الجَامِعَةِ وَالمُجْتَمَعِ عِـلاَقَةً وَثِيقَةً، بِحَيْثُ تَمْتَدُّ خَـارِجَ أَسْـوَارِهَـا، وَتَتَدَاخَـلُ فِي المُجْتَمَعِ[130].

وَجَعَلَ كُلٌّ مِنْ الكسندر وليندا (Alexander & Linda 1998) المُشاركة والانخراط في الخدمة الاجتماعيَّة داخل المُجتمع عَـامِلاً رئيسـاً فِي التأثير على الطلبة وَتَطْوِيرِ مَهَارَاتِهِمْ، وشُعُورِهِم بِالمَسْؤُولِيَّةِ، إذْ تَبْقَى المُمَارَسَةُ عَامِلاً مُهِمّاً؛ بِاعْتِبَارِهَا تُمثِّلُ الجَانِبَ العَمَـلِيَّ، كَمَا شـدَّدَا عَـلَى أهمِّيَّة الجَـانِبِ الأَكَادِيمِيِّ في التأثير عَلَى المُجْتَمَـعِ المَـدَنِيِّ[131].

وَيَرَى البَعْضُ أَنَّ الجَامِعَةَ تَخْدِمُ المُجْتَمَعَ عَنْ طَرِيقِ حَلِّ مُشْكِلاَتِهِ، وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ فِي المَجَالاَتِ المُتَعَدِّدَةِ، وَتَهْدِفُ إِلَى تَمْكِينِ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ وَمُؤَسَّسَاتِهِ وَهَيْئَاتِهِ مِنْ تَحْقِيقِ أَقْصَى إِفَادَةٍ مُمْكِنَةٍ مِنَ الخدمَاتِ المُخْتَلِفَة التِي تُقدِّمُهَا الجَامِعَةُ بوسائل وأساليب مُتنوِّعة تتناسبُ مع ظُرُوف المُستفيد وحاجاته الفعليَّة. ويُمكنُ أنْ يتمَّ ذلك عن طريق نشر المعرفة خارج جُدران الجامعة، بِغَرَضِ إِحْدَاثِ تغييراتٍ سُلُوكيَّةٍ وتنمويَّةٍ في البيئة المُحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجيَّة والاجتماعيَّة المُختلفة، كما أنَّ معرفة الاحتياجات العامَّة للمُجتمع وترجمتها إلى نشاطٍ تعليميٍّ في المُجتمع الذي تخدمُهُ الجامعةُ يدخُلُ في هذا الإطـار[132].

كَمَا أَنَّ الجَامِعَاتِ تُقَدِّمُ خدمَاتٍ تعليميَّةٍ و أبحاثاً تطبيقيَّةً، وتقُومُ باستخدام مَوَارِدِهَا لمُسَاعَدَةِ احْتِيَاجَاتِ الشَّبَابِ غَيْرِ الجَامِعِيِّ والكبار واهتماماتهم بغضِّ النَّظَرِ عَنِ العُمْرِ أَوِ الجِنْسِ أَوِ الخِبْرَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ السَّابِقَةِ. وَكُلُّ تَطَوُّرٍ يُصِيبُ الجَامِعَةَ يُصَاحِبُهُ تَغْيِيرٌ فِي المُجْتَمَعِ الذِي نَعِيشُ فِيهِ، فَالجَامِعَةُ لاَ تَنْفَصِلُ عَنِ المُجْتَمَعِ، وَعِلاَقَتُهَا بِالمُجْتَمَعِ كَعِلاَقَةِ الجُزْءِ بِالكُلِّ[133]. وَتَتَعَلَّقُ خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ بِالأَعْمَالِ التِي يَقُومُ بِهَا الطُّلاَّبُ وَالهَيْئَةُ التَّعْلِيمِيَّةُ فِي دَعْمِ ومُسَاعَدَةِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ فِي حَلِّ مُشْكِلاَتِهِ وَتَحْسِينِ أَوْضَاعِهِ تَبَعاً لاخْتِصَاصَاتِهِمْ، وَتَبَعاً لِحَاجَاتِ المُجْتَمَعِ. يَكُونُ ذَلِكَ أَحْيَاناً جُزْءًا مِنْ مُتطلبات الجامعة المفرُوضة في المَنْهَجِ عَلَى الطُّلاَّب، وَتَكُونُ للجامعة خُططٌ وبرامج وأحيانا وحداتٌ مُختصَّةٌ بِخِدْمَةِ المُجْتَمَعِ. في بعض الأحيان تتمُّ أنشطةُ خدمة المُجْتَمَعِ بِمُبَادَرَةٍ مِنَ الطُّلاَّب وَالأَسَاتِذَةِ بِصُـورَةٍ فَـرْدِيَّةٍ أَوْ جَـمَاعِـيَّةٍ.

كَمَا ظَهَرَ مُؤخَّـراً مَفْهُـومُ الخِـدْمَـةِ مِـنْ أَجْـلِ التَّعَـلُّمِ (service learning)، وهُوَ مَفْهُومٌ لاَ يَتَعَلَّقُ بِتَعَلُّمِ الخِدْمَةِ، وَإِنَّـمَا بالتَّعَـلُّمِ المَبْنِي عَـلَى خِـدْمَـةِ المُجْـتَمَـعِ المَحَلِّيِّ (as community-based learning)[134].

أيْ أنَّ مُصطلح "الخدمة منْ أجل التَّعلُّم"، الذِي شَاعَ فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ فِي الجَامِعَاتِ الأمريكيَّة وفِي الأدبيَّات ذات العلاقة بالمسؤُوليَّة المدنيَّة، يتفرَّعُ عَنْ "خدمة المُجتمع"، وترجمتُهُ على هذا النَّحْوِ يُقصَدُ مِنْهَا الوفاءُ بالمَعْنَى المَقْصُودِ بالتَّعْبِيرِ الإنجليزيِّ. فهُو لا يتعلقُ بتعلُّم الخدمة، وإنما بالتعلم المبني على

---

(130) زرزار العياشي وسفيان بو عطيط، "الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 396، فبراير/ شباط 2012، ص ص 114-115.

(131)

(132) عايدة باكير، "تطور دور الجامعة في خدمة المُجتمع في ضوء المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة والاتِّجاهات العالميَّة"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(133) عطار عبد المجيد ووهيبة بوربعين، "الجامعة وخدمة المُجتمع: نحو مُقاربةٍ وظيفيَّةٍ في تنمية وتطوير المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة: جامعة تلمسان نمُوذجاً"، موقع: مركز النور للدراسات، بتاريخ: 2016/12/21، **http://www.alnoor.se/article.asp?id=313385**

(134) "الدور المدني للجامعات العربية: دعوة للكتابة"، موقع: الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، ص5، متاح على الرابط التالي: **http://www.laes.org/~laes/upload/editor_upload/file/CRAU-Call-For-Papers-Ar-11-2-2016.pdf**

خدمة المجتمع المحلي، فالخدمة هُنا ليست مقصُودةً بذاتها إنَّمَا المقصُودُ التعلمُ نفسُهُ، الذي فضلا عن اعتماده على المُختبر أو على التوثيق أو على مُراجعة الأدبيَّات أو على المُناقشة في الصفِّ أو المُحاضرة، يُبْنَى على تمرينات خدمة المجتمع. من هُنا القول إنَّهُ مُركَّبٌ من العمل في المُقرَّر والمُقاربة التَّجريبيَّة الفعليَّة في المُجتمع. إنَّهَا تربية مُتَجَذِّرةٌ فِي التَّجربة كَقَاعِدَةٍ لِلتَّعَلُّمِ... وَمَفْهُومٌ يَعُودُ فِي أَصْلِهِ إِلَى اقْتِرَاحِ ديوي بِأَنَّ "الغَرَضَ مِنَ التَّرْبِيَةِ يَجِبُ أنْ يُربط رَبْطاً مُحْكَماً بِالعَمَلِ الاجْتِمَاعِيِّ"[135].

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ هُناك توجُّهاً في الجامعات حاليّاً نَحْوَ التَّعْلِيمِ لتلبية حاجة الفَرْدِ وحَاجَة المُجتمع من مهنٍ مُختلفةٍ، وهذا يعني تعليماً مُوجَّهاً لسدِّ حاجات المُجتمع. وقد حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية ممَّا أدَّى إلى مُراجعة التركيبة الدَّاخليَّة للجامعات التي كانت قائمة على تدريس مواضيع تقليديَّة تُزوِّدُ الطالب بالمهارات الأساسيَّة، وأصبحت فيما بعدُ تسمَّى بالتَّعليم الجامعيِّ المُتخصِّص المهنيِّ[136]. ويرى البعض أن "خدمة المجتمع" تسمى "الوظيفة الثالثة"، غير أنها -حسب ذات الرَّأيِّ- تتوسَّعُ لتشمل ثلاثة أبعادٍ أُخْرَى: التَّعليمُ المُستمرُّ، نقلُ التقنية والابتكار، المُشاركةُ المُجتمعيَّة، وذكر (Vorley & Nelles,2008) أنَّ الوظيفة الثالثة عادةً ما يُنظر إليها على أنَّها مجمُوعة وظائف مُحدَّدة لتكُونَ بِدَوْرِهَا مُتميِّزةً عن البَحْثِ والتَّعْلِيمِ في مَجَالِ التَّعْلِيمِ العَالِي. وعلاوةً على ذلك، يُنَوِّهُ (Tuunainen) إلى أنَّ الوظيفة الثالثة هي مجمُوعةٌ كبيرةٌ ومُتنوِّعةٌ من النشاطات التي تشملُ استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكاناتُ الأخرى للجامعات في خارج البيئة الأكاديميَّة[137].

وكما مفهُومُ الالتزام المدنيِّ، فإنَّ مفهُوم خدمة المُجتمع حاضرٌ في خطاب مُعظم الجامعات العربيَّة، بل هُناك وحداتٌ مُتخصِّصةٌ بخدمة المُجتمع في عددٍ من البُلدان والجامعات (الجامعات الحُكُوميَّة في مصر)، وهُناك اتِّجاهَيْنِ في فَهْمِ الموضُوع : أحدُهُما يقُومُ- على المَعْنَى التَّطوُّعيِّ وخدمة المُجتمع المحلِّيِّ، و الآخرُ يقُومُ على التزام الجامعة بخدمة المُجتمع ككُلٍّ، وكلاهُما خافتٌ في العالم العربيِّ.وقد بيَّنَتْ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ التي تناولت ستَّة جامعاتٍ لبنانيَّةٍ أنَّ خِدْمَةَ المُجْتَمَعِ المحلِّيِّ تتجاوزُ موضُوع الغيْريَّة (altruism)، فهي تُساهمُ برفع رأس المال الاجتماعيِّ لدى الطلبة المُتطوِّعين، وتُسهِّلُ لهُم إيجاد عملٍ بعد التَّخرُّج[138].

ولكي تقُوم الجامعةُ بدَوْرٍ أفضل في مجال خدمة المُجتمع لا بُدَّ للجامعة منْ وَضْعِ تَصَوُّرٍ وَاضِحِ المَعَالِمِ حَوْلَ كيفيَّة تلبية حَاجَاتِ الفَرْدِ والمُجْتَمَعِ، والتفكير في البرامج التي تُقدِّمُهَا مِنْ خِلَالِ الأقسام المُختلفة[139].

ويُشيرُ البعضُ إلى أنَّ الأزمة التي تعيشُها الجامعاتُ في الوطن العربي نشأت نتيجة لعدة أسباب منها مثلاً:

أنَّ الدَّوْرَ الذي تقُومُ به الجامعةُ بالفِعْلِ لا يَنْسَجِمُ تَمَامًا مَعَ مَا يَجِبُ أنْ تَحْرِصَ عَلَيْهِ لِتُحَافِظَ عَلَى مَكَانَتِهَا، وسيطرة الدَّولة على الجامعات، وضعف الموارد الماليَّة الدَّاعمة للأبحاث العلميَّة والتَّطبيقيَّة، وتجاهُلُ

---

[135] عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[136] فواز عقل، "دورُ الجامعة في خدمة المُجتمع"، ص 177. تاريخ الاطلاع: 2018/3/15، مُتاحٌ على الرابط التالي: https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-university-community-service.pdf

[137] **الوظيفة الثالثة للجامعات**، الرياض: وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، ص12، ص18.

[138] ساري حنفي، "تقرير عن مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية: الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات في الجامعة الأمريكية بيروت (21-22 أبريل 2016)"، ص ص 5-7. موقع: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، هذا الرابط: http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Sari-Hanafi-Omran-Review.pdf

[139] فواز عقل، "دورُ الجامعة في خدمة المُجتمع"، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

الدَّوْرِ الذي يحتاجُهُ المجتمع بالفِعْلِ، والبُعدُ عن حاجاته ومُشكلاته، وعزل الجامعة عن مُجتمعاتها، وحصرُ نقل المعرفة داخل جُدران الجامعة دُون ارتباطٍ وثيقٍ بالمُجتمع وقضاياه، وضعفُ العمل التطوُّعيِّ[140].

إنَّ مَيَادِينَ خِدْمَةِ المُجتمع[*] وَاسِعَةٌ وَمُتنوِّعَةٌ، والمأمُولُ أنْ تأخُذ الجامعاتُ زمام المُبادرة، وتُصْبِحَ مِنَ العوامل المُؤثِّرة فِي نَهْضَةِ المُجْتَمَعِ وَتَقَدُّمِهِ وَتَحَضُّرِهِ، وألاَّ يَبْقَى دَوْرُهَا مَحْصُوراً دَاخِلَ حَرَمِهَا الجَامِعِيِّ، فَالجَامِعَاتُ لَمْ تَنْشَأ للتعليم فقط، وإنَّمَا لَهَا أَدْوَارٌ أَكْبَرُ وَأَهَمُّ[141]. والخدماتُ التي يُمكنُ أنْ تُقدِّمها الجامعاتُ لمُجتمعاتها عديدةٌ مِنْهَا: البُحُوثُ العلميَّةُ الهَادِفَةُ، والتي ترتبطُ بالمُجتمع مُباشرةً، وكذلك: تقديمُ المشُورة العلميَّة والتقنيَّة في مُختلف التَّخصُّصات، والمُساهمة في الدِّراسات المسحيَّة، سواءٌ منها الدِّراساتُ الاجتماعيَّةُ والصِّحِّيَّةُ والتَّرْبَوِيَّةُ، أو الدِّرَاسَاتُ المَسْحِيَّةُ المُتعلِّقةُ بِمَصَادِرِ الثَّرْوَةِ الطَّبِيعِيَّةِ بِمُختلف أَنْوَاعِهَا. بالإِضَافَةِ إِلَى نَشْرِ الثَّقَافَةِ وَالمَعَارِفِ العِلْمِيَّةِ والتِّقنيَّةِ والفنِّيَّةِ في مُختلف المَجَالاَتِ، والمُساهمة في جَمْعِ التُّرَاثِ وَكِتَابَةِ التَّارِيخِ، وَرَصْدِ الأَعْمَالِ الأَدَبِيَّةِ وَالفنِّيَّةِ فِي المُجْتَمَعِ، والعَمَلُ عَلَى دِرَاسَتِهَا وَإِبْرَازِ قِيمَتِهَا وَتَوْثِيقِهَا[142].

سادساً: تعليمُ الإنسانيَّات والعلوم الاجتماعيَّة:

يُمثِّلُ تعليمُ الإنسانيَّات بُعداً مُهمّاً من أبْعَادِ الثقافة الدِّيمُقراطيَّة في الجامعات، حيثُ تُقدِّمُ مُقرَّراتُها وبرامجُها معارفَ حَوْلَ العالم والإنسانيَّة، فَضْلاً عَنْ قَضَايَا المُجْتَمَعِ نَفْسُهُ، وتُعْطِي فُرصاً للتَّحْلِيلِ والتَّفْكِيرِ النَّقْدِيِّ، وبَعْضُهَا يُزَوِّدُ دَارِسِيهَا بِالقُدْرَاتِ المَنْطِقِيَّةِ وَالجَدَلِيَّةِ، وَالبَعْضُ الآخَرُ، كالفُنُونِ، يُزَوِّدُ دَارِسِيهَا بِالخَيَالِ السَّرْدِيِّ. ويُعبَّرُ عن تعليم الإنسانيَّات في أيِّ جامعةٍ بمعنيين أساسيين :**الأوَّلُ**، تعمد الإشارة والتَّصْرِيح بتدريس العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، أو الإشارة إلى أحد تخصُّصاتها؛ **والثاني**، العملُ بكُلِّ أو بَعْضِ مَعَارِفِ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة مثل: التربية المدنيَّة، والتي تتضمَّنُ التربية الوطنيَّة، وتعليم حُقُوق الإنسان، والتربية على الديمقراطية والتربية المدنية. فتعليمُ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يَعْنِي تَخْصِيصَ كُلِيَّاتٍ أو أقسامٍ مُستقلةٍ لَهَا دَاخِلَ الجامعة، أو إلزام طلابها بدراسة مُقرَّراتٍ وبرامج تابعة للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة حتَّى وإنْ كانُوا طُلاَّباً للعلوم البحتة أو التطبيقيَّة. وعليه فإنَّ تقدير الجامعة أهمِّيَّة تدريس الإنسانيَّات لابُدَّ مِنْ أنْ ينعكس على خطاب الجامعة منْ حيثُ الإشارة إلى هذه العلوم وأهمِّيَّة تَدْرِيسِهَا، والحِرْص عَلَى تَطْبِيقِ مَعَارِفِهَا ومُخْرَجَاتِهَا[143].

---

[140] عايدة باكير، "تطوُّرُ دور الجامعة في خدمة المُجتمع في ضوء المسؤوليَّة الاجتماعيَّة.."، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[*] قامت الجامعات الأوروبية بتأسيس مشروع بحثي امتد لثلاث سنوات (2008 – 2011) مدعوم من الهيئة الأوروبية للتعلم مدى الحياة، يهدف إلى إيجاد أداة شاملة لتعريف الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي في الدول الأوروبية وقياسها ومقارنتها. وأسفر هذا المشروع عن إقامة مؤتمر في العاصمة الايرلندية دبلن في شهر فبراير من عام 2012، بعنوان: (الوظيفة الثالثة للجامعات: مُؤشِّراتٌ ومُمارساتٌ مُثلى"، ليُناقش نتائج هذا المشرُوع فيما يخُصُّ مُؤشِّرات قياس الوظيفة الثالثة للجامعات ومنهجيَّة التَّصنيف الأوروبيَّة. واشتركت في هذا المشرُوع عدَّةُ جامعاتٍ من ثماني دُولٍ أوروبيَّةٍ، وقامت جامعة بلنسية للتقنية بإسبانيا بتولِّي هذا المشرُوع والقيام بتنسيقه بين الجامعات المُشاركة. وقد اهتمَّت الجامعاتُ الأوروبيَّةُ برَبْطِ الجامعات بمُجتمعاتها من خلال الأبعاد الثلاثة آنفة الذِّكْرِ. للمزيد أنظر: **الوظيفة الثالثة للجامعات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-33.

[141] قينان الغامدي، "الجامعات وخدمة المجتمع: ليس للتعليم فقط"، موقع: العربية نت، بتاريخ: 2014/4/29، على الرابط التالي:
https://www.alarabiya.net/ar/sauditoday/2014/04/29/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B5%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%82%D8%B7-.html

[142] للمزيد أنظر: عصام عزت جانو، "خدمة المجتمع: تنظيمها وتقييمها"، **نشرة: شؤون أكاديمية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مركز استقطاب وتنمية أعضاء هيئة التدريس، العدد: الرابع، أبريل 1992، ص ص 51-54.

[143] خالد عبد الفتاح عبد الله، "تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية "، **مجلة: إضافات**، العددان: 36-37، مرجع سبق ذكره، ص 141.

إنَّ تَعْلِيمَ الإنْسَانِيَّاتِ وَالعِلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، أَوْ مَا تُسَمَّى" الآدَابَ الحُرَّة (Liberal Arts) "فِي التَّعْلِيمِ الأنجلو–سكسوني، هُوَ جُزْءٌ لاَ يَتَجَزَّأُ مِنَ الدَّوْرِ المَدَنِيِّ لِلجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ، فَمِنْ دُونِ تَعْلِيمِ هَذِهِ العِلُومِ كَاخْتِصَاصَاتٍ وَكَمُقَرَّراتٍ تُعَلَّمُ لِسَائِرِ الطُّلاَّبِ، يُصْبِحُ الخِرِّيجُونَ مُجَرَّدَ أَدَوَاتٍ وَسِلَعٍ فِي سُوقِ العَمَلِ، أو يأتمرُون بِأَمْرِ السُّلطات السِّياسيَّة منْ دُونِ نِقَاشٍ، وَلِأَنَّ تَعَلُّمَهَا يُؤَسِّسُ لِمَفَاهِيمَ مَدَنِيَّةً، كَالدِّيمُقرَاطِيَّةِ وَالمُوَاطَنَةِ وَثَقَافَةُ القَانُونِ. وَكَمَا يُبيِّنُ كمال أبو شديد فإنَّ الآدابَ الحُرَّة تُؤسِّسُ لِبيداغوجيا التقصِّي والمُداولة منْ خَمْسَةِ مَعَانٍ: التَّعلُّم التَّعَاوُنيُّ؛ حَلُّ المُشْكِلاَتِ؛ التَّفْكِيرُ النَّقْدِيُّ؛ التَّطْبِيقَاتُ؛ المُنَاقَشَةُ/المُنَاظَرَةُ. وَيَلْفِتُ أَبُو شديدٍ الذِي أَجْرَى دِرَاسَةً عَلَى خِطَابِ 36 جَامِعَةً عَرَبِيَّةً، النَّظَرَ أَيْضاً إِلَى أَنَّ 1.7% المئة فقط مِنْ كَلِمَاتِ خُطَبِ هَذِهِ الجَامِعَاتِ تَنَاوَلَتْ مِثْلَ هَذِهِ المَعَانِي[144].

وَيَعُودُ الفَضْلُ فِي إِثَارَةِ هَذَا المَوْضُوعِ إِلَى مـارتا نوسبام (Nussbaum, M.) وَكِتَابِهَا الشَّهِيرُ"لَيْسَ لِلرِّبْحِ: لِمَاذَا تَحْتَاجُ الدِّيمُقراطيَّةُ إِلَى الإِنْسَانِيَّاتِ؟". تَقُومُ أطرُوحةُ نوسبام عَلَى نَقْدِ النَّمُوذَجِ الشَّائِعِ فِي التَّعْلِيمِ العَالِي عَبْرَ العَالَمِ، والذِي يَتَلَخَّصُ باللهَاثِ وَرَاءَ الإِنْتَاجِ العِلْمِيِّ والتكنُولوجيا، وَتَحْوِيلُ الجامعة وأهلها إلى أَدَوَاتٍ تَعْمَلُ فِي حُمَّى التنافُس بَيْنَ الجَامِعَاتِ وَالشَّرِكَاتِ وَالأُمَمِ مِنْ أَجْلِ الرِّبْحِ أَوِ العَائِدِ الاقْتِصَادِيِّ. غَيْرَ أَنَّ نوسبام تَعْتَبِرُ أَنَّ الضَّحِيَّةَ هِي تَعْلِيمُ الإِنْسَانِيَّاتِ لَيْسَ كَمَوَادٍّ وَأَحْجَامٍ وَمَوَارِدَ فَقَطْ بَلْ كَمُقَارِبةٍ لِفَهْمِ حَيَاتِنَا وَمَا يَدُورُ حَوْلَنَا، كمُقـاربةٍ "إنسانيَّةٍ" للعـالم[145].

وفي شهر مارس 2015 نشر الكاتبُ الإنجليزيُّ أليكس بريستون (Alex Preston) مقالاً فِي "الغارديان" بعُنوان: "الحربُ ضدَّ الإنسانيَّات في الجامعات البريطانيَّة"، تساءل فيها: هل تتعرَّضُ الإنسانيَّاتُ لخطر الفَنَاءِ؟، وتمَّت الإشارةُ إلى أنَّ أحد تجلِّيات الحَرْبِ ضِدَّ العلُومِ الاجتماعيَّة والإنسانيَّة تتمثَّلُ بِتَقْلِيصِ المُخَصَّصَاتِ المَالِيَّةِ اللازِمَةِ لِعَمَلِيَّاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّدْرِيبِ، وَالمَشْرُوعَاتِ البَحْثِيَّةِ، فِي مُقَابِلِ زِيَادَةِ الاهْتِمَامِ بِالعلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهُوَ مَا كَانَ لهُ تبعاتٌ سيِّئةٌ عَلَى الأوضاع الاقتصاديَّة للأكاديميين المُتخصِّصين في العلوم الإنسانيَّة عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيدِ، وَحُرِّيَّاتهم الأكاديميَّة؛ وهُو أيضاً مَا اهْتَمَّ بِهِ كُلٌّ مِنْ مايكل بيروب وجينيفر روث في كتابهما **"الإنسانيَّاتُ والتَّعْلِيمُ العالي، والحُرِّيَّة الأكـاديميَّة"**، الصَّادِرُ عـام 2015[146].

وفي الوطن العربي عقدت عدة ندوات ومؤتمرات تناقش جوانب مختلفة تتعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في التجربة العربية، منها مثلا: ندوة "مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي"، التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع والمركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران بالجزائر، بتاريخ: 20-22 آذار/ مارس عـام 2012، وقُدِّمَتْ فيها عددٌ من الأوراق العلميَّة المُهمَّة، منها مثلاً: "المرجعيَّاتُ الغربيَّةُ للعلوم الاجتماعيَّة في الوطن العربيِّ: مُقاربةٌ تأليفيَّةٌ"، للدكتور/ سعد الدين إبراهيم، و كذلك: "مدخل إلى تـاريخ وواقع المُمارسة السُّوسيُولوجيَّة: المدرسـة المغـاربيَّة نمُـوذجـاً" للباحث/ عـروس الزبير[147].

---

[144] ساري حنفي، "مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية.."، مـرجـع سبـق ذكـره، ص 7.

[145] عـدنان الأميـن، مـرجـع سبـق ذكـره، ص 10.

[146] خالد عبد الفتاح عبد الله، مـرجـع سبـق ذكـره، ص 137.

[147] للمزيد أنظر ملف: "الإنتاج السوسيولوجي العربي: المرجعيات والتكوين العلمي"، الذي نشرته **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 400، السنة: 35، يونيو/ حزيـران، 2012، ص ص 95-167.

كما عقدت كلية الآداب بجامعة (الملك سعود) مُؤتمراً بعُنوان: "العلوم الإنسانيَّة أكاديميّاً ومهنيّاً: رُؤى استشرافيَّة"، خلال الفترة: 6-7 نيسان/ أبريل 2014، والذي هدف إلى مُناقشة القضايا الأكاديميَّة التَّعليميَّة والبحثيَّة للعلوم الإنسانيَّة، واستشرافُ مُستقبل العلوم الإنسانيَّة، وناقشت فيه زينب أبوزيد، موقع العلوم الإنسانية على الخريطة الأكاديميَّة للجامعات العربيَّة، فقالت: "تقعُ العلومُ الإنسانيَّةُ في الجامعات العربيَّة في موقعٍ أدْنَى مِنَ العلوم التَّطبيقيَّة والطبيعيَّة..، التِي تُكْسِبَ الطَّالِبَ المَهَارَاتِ وَالمَعَارَف التِّقنيَّةِ"[148].

وفي عام 2015 أيضاً صَدَرَ "التقريرُ الأوَّلُ للمَرْصَدِ العَرَبِيِّ لِلعلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ"، تَحْتَ عُنْوَانِ **"العلُوم الاجتماعيَّة في العَالَمِ العَرَبِيِّ:أَشْكَالُ الحُضُور"**، حَيْثُ رَصَدَ حُضُورَ العلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي مُختلف الميادين العلميَّة والعامَّة في الوطن العربيِّ، بِمَا يَشْمَلُ الجَامِعَاتِ ومَرَاكِزِ البَحْثِ وَالدَّوْرِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالمُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ وَالإعْلاَمِ. وَهُوَ يُقدِّمُ مَسْحاً عامّاً لحُضُور العلوم الاجتماعيَّة، ويُقيّم قُدْرَاتِهَا وخَصَائِصِهَا فِي المنطقة، رُكُوناً إلى التَّحوُّلات الجوهريَّة التي شهدتها المُجتمعات العربيَّة في الفترة الأخيرة. وأكَّد التَّقريرُ أنَّ حُضُورَ العلوم الاجتماعيَّة في الجامعات يظهرُ بنسبة 48% من الجامعات في الوطن العربيِّ. وعلى مُستوى المراكز البحثيَّة في العلوم الاجتماعيَّة، تستحوذُ ستَّةُ بُلدانٍ عربيَّةٍ هي: مصر والجزائر ولبنان والسعودية والأردن والعراق على 89% من مراكز البحث الجامعيَّة، وتشملُ الجزائر ومصر وحدهُما أكثر من نصف هذه المراكز بنسبة 57%. تمثلُ هذه النتائجُ تشخيصاً لوضع العلوم الاجتماعيَّة داخل الجامعات العربيَّة[149].

ومن خلال دراسة الحالة الليبيَّة، لفت محمد فرج صالح رحيل الانتباهَ إلى أنَّ المفاهيم بحُزْمَتِهَا (الدِّيمُقراطيَّة وحُرِّيَّة التَّعْبِيرِ والشَّفافيَّة، والتَّسامُح واحترامُ حُقُوق الآخرين والتَّنوُّع وقضايا المَرْأَةِ) لمْ تُشَكِّلْ فِي الفَتْرَةِ السَّابِقَةِ مَوَادّاً لِلبَحْثِ وَالنِّقَاشِ فِي أَدَبِيَّاتِ العلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، ضِمْنَ المُقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ لأَقْسَامِ عِلْمِ الاجْتِمَاعِ فِي ليبيا بِشَكْلٍ عَامٍّ..

وَبِمُجَرَّدِ تَهَاوِي النِّظَامِ السَّابِقِ بَدَأَتْ تَعْلُو الأَصْوَاتُ التِي تَتَنَاوَلُ قَضَايَا كَاخْتِلاَفِ العِرْقِ وَاللُّغَةِ وَغَيْرِهِمَا. فَالحَقْلُ الأَكَادِيمِيُّ فِي العلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ هَجِينٌ بَيْنَ تَبَعِيَّةٍ مُفْرِطَةٍ وَحِيَادِيَّةٍ قَهْرِيَّةٍ، وَهُوَ نِتَاجُ مَا عُرِفَ بِمَشْرُوعِ "الدَّوْلَةِ الأيديُولُوجيَّةِ"[150].

يرى جون بلجر أن: "المسؤولين عن تعليم الإنسانيات يهمسون بالشكوى من أن الجامعات أخذت تصبح كليات تدريب مهني هاجسها الرعاية المادية. وبالتزامها الصمت، سمحت للحكومات بتقليل المعارف الغنية عن كيفية عمل العالم، وأعلنت أن ذلك الأمر عديم الجدوى، ويمنع التمويل. وهذا ليس بالأمر المفاجئ عندما نجد أن دوائر العلوم الإنسانية –محركات الأفكار والنقد- تشرف على الموت، إلى من يلجأ العامة عندما يكبت الأكاديميون صوت معارفهم؟.. إنها طريقة عمل النظام، ما يضمن الوصول والمصداقية في

---

[148] خالد عبد الفتاح عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[149] لمزيد من التفصيل أنظر: محمد بامية وآخرين، **العلوم الاجتماعيَّة في العالم العربيِّ:أشكالُ الحُضُور، التقريرُ الأوَّلُ للمرصد العربيِّ للعلوم الاجتماعيَّة**، بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، ديسمبر/ كانون الأول، 2015. وكذلك: ساري حنفي، "البحث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي: إشكاليات مراكز البحث خارج الجامعة"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية**، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، (31 مايو-2 يونيو2009م)، تحرير: عدنان الأمين، مكتب بيروت: منظمة اليونسكو،2010، ص ص 621-623.

[150] محمد فرج صالح رحيل، "مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع: نقد لتجربة الجامعات الليبية قسم علم الاجتماع جامعة سرت نموذجا"، في: مجموعة باحثين، **مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

هرمية أكاديمية متحمسة دائما إلى نسبة المقاصد الأخلاقية إلى صانعي السياسة الحكوميين أكثر مما ينسبه صانعو السياسة لأنفسهم[151].

والسُّؤالُ المُهِمُّ هُنا: **ماذا تُقدِّمُ الإنسانيَّات والفُنُون للطالب؟ وكيف يُفيدُ هذا الذي تُقدِّمُهُ في موضُوع الدِّيمُقراطيَّة؟**، تشتمل الآداب الحرة على مواد كلاسيكية أو مجالات مثل الفلسفة والتاريخ والحضارات وغيرها وتشتمل على مقررات مستجدة مثل الدراسات الإقليمية (الشرق أوسطية، الأفريقية، الآسيوية، الخ)، أو المسائل العامة مثل: الاقتصاد العالمي، الأعراق، النزاعات الدولية وحل النزاعات، وقضايا الفقر، إلخ. وهذه المُقرَّراتُ والبرامجُ تُقدِّمُ معارف مُوثقة حَوْلَ قضايا العالم والإنسانيَّة، فضلاً عن قَضَايَا المُجْتَمَعِ نَفْسه. وَهِيَ تُعْطِي فُرَصاً للتَّحْلِيلِ وَالتَّفْكِيرِ النَّقْدِيِّ للوقائع وَالمَوَاقِفِ وَالاتِّجَاهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ.

كَمَا أنَّ الفَلْسَفَةَ تَحْدِيداً تُزَوِّدُ الطَّالِبَ بِالقُدْرَاتِ المَنْطِقِيَّةِ وَالجَدَلِيَّةِ (المُداولة)، وَقَدْ بيَّنَتْ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ الأَثَرَ الإيجَابِيَّ لِلدِّرَاسَاتِ اللغويَّة والاجتماعيَّة والمدنيَّة على المُشَارَكَةِ السِّيَاسِيَّةِ للخرِّيجِينَ لاحقاً[152]، فالفلسفة حسب الفيلسوف الفرنسي المُعاصر لوك فيري (Luc Ferry) وسيلة لفهم الذات والعالم من حولنا، ولحماية أنفسنا من التَّعصُّب والتطرف والانغلاق والسَّذاجة والخوف من المجهول والخوف من الآخر[153]. ففيها ما يساعد على قهر المخاوف التي تشل الحياة. ويرى البعض أن الفلسفة مفيدة في تعلم بعض المهارات مثل: مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وكيفية اتخاذ قرار أخلاقي، وحينها تصبح الاستشارة الفلسفية نوعا من التدريس والتعليم عندما تشدد على تبادل القدرات والمعلومات[154].

ويناقش بعض الباحثين موضوع الفلسفة النخبوية في الجامعات، ويشير إلى أن الفكر "البيوتيقي"، الذي لا يرتبط برموز معينة ولا بمجال معرفي معين، ساهم في إبداع الكثير من المفاهيم الجديدة، وإثراء مضامين بعض المفاهيم الأخلاقية والمصطلحات القديمة، مثل: الحق والواجب والمسؤولية والإحسان وغيرها[155].

فِي العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة القضية الواحدة لها تفسيرات مُتعدِّدة، تبعا للنَّظريَّة التي ينطلقُ مِنْهَا المُفَسِّرُ، لِذَلِكَ عِنْدَمَا يُوَاجِهُ أَهْلُ العِلُومِ البَحْتَةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ قَضَايَا المُجْتَمَعِ يَكُونُونَ أقلَّ زَاداً مَعْرِفِيّاً مِنْ طُلاَّب العلُومِ الإنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وأكثر يقينيَّةً. أما الفنون فتزود بالخيال السردي (narrative imagination)الذي حدثنا عنه فينيكوت عالم نفس الأطفال الإنكليزي، والذي يمارس في التمثيل المسرحي واللعب والموسيقى. الخيال يطالُ ما هُو أبعدُ من الملمُوس والمُباشر، وهُو في الوقت نفسه مجالٌ للعلاج ومصدرٌ للإلهام والابتكار. إنَّ التربية التي تقُومُ عَلَى الآدَابِ الحُرَّة "تُقوِّي مَهَارَاتِ التَّخَيُّلِ وَالتَّفْكِيرِ المُسْتَقِلِّ الحَاسِمَةِ فِي الحِفَاظِ عَلَى ثَقَافَةِ الابْتِكَارِ"[156].

سَابِعاً: بيداغُوجيا التَّقصِّي والمُدَاوَلَة:

---

(151) وجون بلجر، **أسياد العالم الجدد**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.

(152) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(153) لوك فيري، "تعلم الحياة: سأروي لك تاريخ الفلسفة"، عرض: الزواوي بغورة، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 687، فبراير/ شباط 2016، ص ص 185-186.

(154) عقيل يوسف عيدان، "الفلسفة خارج الجامعة"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 683، أكتوبر، 2015، ص 77.

(155) موسى عبد الله، "الفلسفة وخطاب النهايات"، في مجموعة باحثين، نابي بوعلي (إشراف)، **حوار الفلسفة والعلم: سؤال الثبات والتحول**، الرباط/الجزائر/بيروت: دار الأمان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، 2012، ص ص 30-31.

(156) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

تُعَدُّ المَسْأَلَةُ البيداغُوجِيَّةُ وَتَقْدِيمُ التَّكْوِينِ، مِنَ المَهَامِّ الأَسَاسِيَّةِ التِي تَضْطَلِعُ بِهَا المُؤَسَّسَةُ الجَامِعِيَّةُ، فَالطَّلَبَةُ وهَيْئَةُ التَّدْرِيسِ وَالإِدَارَةُ مُكوِّناتٌ ثَلاَثَةٌ اسْتُحْدِثَتْ لِتَحْقِيقِ هَذَا الغَرَضِ.. مِنْ هُنَا فإنَّ تسطير الأهداف البيداغُوجيَّةِ وَإِنْجَاحَ العَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ يُعَدَّانِ شَرْطَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ، مَرْهُونَيْنِ بِالحَيِّزِ المَكَانِيِّ المُتَمَثِّلِ بِالجَامِعَةِ وَبِاسْتِعْمَالاَتِهَا المُخْتَلِفَةِ، دُونَ أَنْ يَنْفَصِلَ ذَلِكَ عَنِ السِّيَاقِ المَدِينِيِّ وَالحَضَرِيِّ[157].

تُسْتَعْمَلُ كَلِمَةُ «بيداغُوجيا» لِلدَّلاَلَةِ عَلَى التَّرْبِيَةِ. وَهِيَ كَلِمَةٌ مِنْ أَصْلٍ يُونَانِيٍّ، تَتَأَلَّفُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، بيدوس أيْ: طِفْلٌ، وغُوجيا: وَتَعْنِي قِيَادَةٌ. بِذَلِكَ يَدُلُّ هَذَا المَفْهُومُ عَلَى الطَّرِيقَةِ التِي نَقُودُ بِهَا أَطْفَالَنَا.

وَيَرْتَبِطُ بِالتَّقَصِّي مَفْهُومُ المُدَاوَلَةِ أَوِ المُذَاكَرَةِ(deliberation)، حَيْثُ يتمُّ البَحْثُ عَنِ الأَجْوِبَةِ وَكَيْفِيَّةِ اتِّخَاذِ القَرَارَاتِ، عَنْ طَرِيقِ النِّقَاشِ بَيْنَ المَعْنَيِّيْنِ، فِي الصَّفِّ أَوْ فِي المُؤَسَّسَةِ. وَمِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَةِ يَنْضَمُّ التَّعْلِيمُ التَّعَاوُنِيُّ إِلَى الطُّرُقِ المُحَفِّزَةِ عَلَى المُدَاوَلَةِ[158].

مِنْ وِجْهَةِ نظرٍ بيداغُوجيَّةٍ يُعْتَبَرُ التَّعْلِيمُ التَّلْقِينِيُّ تَعْلِيماً قَاصِراً وَغَيْرَ فَعَّالٍ، وَمِنْ وِجْهَةِ نَظَرٍ مَدَنِيَّةٍ، هُوَ تَعْلِيمٌ تَسَلُّطِيٌّ، يَجْعَلُ التِّلْمِيذَ سَلْبِيّاً وَالمُتَعَلِّمَ مُطِيعاً وَقَابِلاً بِمَا يُقَالُ لَهُ أَوْ يُقَرَّرُ بِشَأْنِهِ وَسَهْلَ الانْقِيَادِ[159].

وفِي دِرَاسَةٍ لليونسكو عَلَى (25) جَامِعَةً عَرَبِيَّةً تَبيَّنَ أَنَّ أَسَالِيبَ التَّلْقِينِ وَالحِفْظِ مَازَالَتْ سَائِدَةً، والاهتمامُ بِمَهَارَاتِ التَّفْكِيرِ العُلْيَا ضَعِيفَةً، إِضَافَةً إِلَى دِرَاسَةٍ لِتَحْلِيلِ الامْتِحَانَاتِ النِّهَائِيَّةِ أَكَّدَتِ النَّتِيجَةَ نَفْسَهَا، هَذَا وَمِنَ المُلاَحَظِ أيضاً أَنَّ أساليب التلقين والمُحاضرة مازالت سائدة في المدارس، أي أنه يُوجدُ فجوةٌ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ فِي هَذَا المَجَالِ[160].

وفي دراسة ثناء فؤاد عبدالله حول "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي" أكدت أن هناك عدة قيم سلبية في التعليم العربي مطلوب استئصالها، وهي: قيمة "الأحادية" التي تعني رفض حقيقة التعدد وعدم قبول الآخر، وقيمة "الثنائية الحدية" التي تعني تصور أن ثمة نموذجين متناقضين لا يجتمعان أبدا، أي التفكير بطريقة "إما...وإما"، وهذه من شأنها أن تقوض الممارسة الديمقراطية؛ لأنها تؤدي إلى غياب الحلول الوسط، وتجاهل المنطقة الوسطى في التفكير، وانعدام إمكانية التعاون مع الآخرين، ومحدودية فرص الاختيار...، وقيمة "ثقافة الذاكرة" وتشير إلى قيم التقليد والاتباع والتكرار والرقابة، والاعتماد على الحلول الجاهزة في مواجهة القدرة على توظيف المهارات واتخاذ مواقف المبادرة. و"ثقافة التماثل" والتي يترتب عليها في الممارسة تفسير الاختلاف (بشكلٍ سلبيٍّ)، وهُو عكسُ الرُّوح التي تسُودُ في ثقافة الفريق، والتي تُؤدِّي إلى تَشْجِيعِ رُوحِ التَّعَاوُنِ وَالشَّرَاكَةِ وَالتَّكَامُلِ وَالتَّوَاصُلِ مَعَ الآخَرِينَ[161].

ويرى حسنين توفيق إبراهيم أنَّ أهمَّ المنظُومات الثقافيَّة الفرعيَّة ذات التأثيرات المُباشرة وغير المُباشرة على السِّياسات العربيَّة "ثقافة الاستبداد مُقابل ثقافة الدِّيمُقراطيَّة"، والعُنصر الثقافيِّ هُو أحدُ العناصر التي تُفسِّرُ الاستبداد، وهُناك جُذُورٌ وروافدٌ عديدةٌ، قديمةٌ وحديثةٌ، لهذا الاستبداد، هُنَاكَ الرَّافِدُ التَّارِيخِيُّ،

---

(157) مُختار مروفل، "الجامعة والسِّياسة في الجزائر: مشرُوعُ المُجتمع بَيْنَ مطرقة السُّلطة وسِنْدَانِ الأيديُولوجية لَمْحَةٌ تَارِيخِيَّةٌ"، **مجلة: إضافات المجلة العربيَّة لعلم الاجتماع**، بيروت، الجمعيَّة العربيَّة لعلم الاجتماع ومركزُ دراسات الوحدة العربيَّة، العددان: 26-27، ربيع – صيف 2014م، ص 141. وأنظر: رمضان خطوط، "تقويمُ الأداء في ظلِّ بيداغوجيا المُقاربة بالكفاءات"، **مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016، ص ص 125-133.

(158) للمزيد أنظر: كاتي نصار وآلن الأوسطه، "تقريرٌ عَنْ: تعزيز المناعة الاجتماعيَّة بمُواجهة التطرُّف، بيروت4-8/أبريل 2016"، **مجلة: المُستقبل العربيِّ**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 451، 2016م، ص 188.

(159) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(160) فريد مرة، "التربية للتحرر أم للقهر؟"، **مجلة: تسامح**، رام الله/ فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العددان: 42-43، كانون الأول/ديسمبر 2013، ص 294.

(161) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 332-333.

والحُقبة الاستعماريَّة، وشعارات ما بعد الاستقلال الوطنيِّ في بَعْضِ الدُّول العربيَّة، لتسويغ استمرار احتكارها للسُّلطة، وتجاهُلها لقضيَّة الدِّيمُقراطيَّة[162]، ولذلك، فإنَّ الأزمة التي تُعَانِي مِنْهَا المُجتمعاتُ/ الدُّولُ العربيَّةُ والإسلاميَّةُ (كنُظُمٍ كُلِّيَّةٍ) انعكستْ عَلَى الظَّوَاهِرِ التَّعْلِيمِيَّةِ الجَامِعِيَّةِ (كَنُظُمٍ فَرْعِيَّةٍ)، وبالتَّالِي، فإنَّ الجُزء ينعكسُ عليه سماتُ الكُلِّ وخَصَائِصُهُ..، ولهذا فإنَّ النِّظَامَ التَّعليميَّ الجامعيَّ العربيَّ/ الإسلاميَّ أصْبَحَ يُعَانِي مِنْ نَفْسِ المُشْكِلاَتِ التي يُعَـانِي مِنْهَا النِّظَامُ التَّعْلِيمِيُّ الغَـرْبِيُّ، خُصُوصاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالفَلْسَفَةِ وَالمَنَاهِجِ وَالأَهْـدَافِ وَالأَدْوَارِ وَالوَظَـائِفِ[163].

وَلِلتَّقَصِّي صِيَـغٌ بِيـداغُـوجِـيَّةٌ مُتَـعـدِّدةُ الأَسْـمَـاءِ مِـنْهَـا عَـلَى سَبِيلِ المِـثَـالِ: التَّعَـلُّمُ المَبْنِي عَـلَى التَّقَصِّي (inquiry-based learning-IBL)، التَّعَلُّمُ المَبْنِي عَلَى المُشْكِلاَتِ-(problem-based learning PBL)، التَّعَلُّمُ المُوَجَّهُ عَنْ طَرِيقِ التَّقَصِّي (inquiry-guided learning-IGL)، الأَنْشِطَةُ المُوَجَّهَةُ عَنْ طَرِيقِ التَّقَصِّي(Inquiry-Oriented Activities)، وَالمَنْهَجُ المَبْنِي عَلَى التَّقَصِّي (inquiry-based curriculum). النُّقْطَةُ الرَّئِيسِيَّةُ فِي بيداغوجيا التَّقَصِّي أَنَّ الجَوَابَ عَلَى أَيِّ سُؤَالٍ يَحْصُلُ اسْتِنَاداً إِلَى تَقَصِّي الوَقَائِعِ وَالوَثَائِقِ وَالمَرَاجِعِ وَمَصَادِرِ المَعْلُومَـاتِ، وَثَمَّةَ أَسْئِلَةٌ جَدِيـدَةٌ يُوَلِّدُهَـا التَّقَصِّي.

وَيَرْتَبِطُ بِالتَّقَصِّي مَفْهُومُ المُدَاوَلَةِ أَوْ المُذَاكَرَةِ (deliberation)، حَيْثُ يَتِمُّ البَحْثُ عَنِ الأَجْوِبَةِ وَكَيْفِيَّةِ اتِّخَاذِ القَرَارَاتِ، عَنْ طَرِيقِ النِّقَاشِ بَيْنَ المَعْنَيِّيْنِ، فِي الصَّفِّ أَوْ فِي المُؤَسَّسَةِ. وَمِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَةِ يَنْضَمُّ التَّعْلِيمُ التَّعَـاوُنِيُّ إِلَى الطُّرُقِ المُحَفِّزَةِ عَلَى المُدَاوَلَةِ[164].

خُلاصَـةُ فِكْرَةِ المُداولة أَنَّهَا تُدْرِجُ الطَّلَبَةَ فِي المجمُوعة المُتعلِّمَةِ للتَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ المَعْرِفَةَ تمَّ تَطْوِيرُهَـا، أو تمَّ أخذُ القَرَارِ الصَّائِبِ فِيهَا، أو حُلَّتِ المُشْكِلَةُ، فَرْدِيّاً وَجَمَاعِيّاً، عنْ طريق التَّفْكِيرِ التَّدَاوُلِيِّ والنَّقْدِيِّ مِنْ قِبَلِ عِدَّةِ أَطْرَافٍ مُتَفَاعِلَةٍ وَمُتَعَاوِنَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا، تَضُمُّ الطُّلاَّبَ وَالأَسَاتِذَةَ وَأَفْرَاداً مِنَ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ. وفي نظريَّة "التَّـدَاوُلِ الدِّيـمُقـراطِيِّ" (deliberative democratic theory) يـقُـولُ سـانـدبيـرغ: "تَشْمَـلُ المُـدَاوَلَةُ" النِّقَـاشَ وَالمُنَاظَـرَةَ (debate) الهَـادِفَـة إِلَى إِنْتَـاجِ آرَاءٍ مَـدْرُوسَـةٍ وَمُسْتَنِيـرَةٍ (informed opinions)وحيثُ تكُونُ في نيَّة المُشاركينَ مُرَاجَعَةُ آرَائِهِمْ فِي ضَوْءِ المَعْلُومَاتِ الجَدِيدَةِ، وَاطِّـلاَعِهِمْ عَلَى آرَاءِ الآخَرِينَ. وَهِيَ تَزِيدُ الالْتِزَامَ المَدَنِيَّ لِلمُشَارِكِينَ بِقَدْرِ مَا تَقُومَ عَلَى احْتِرَامِ آرَاءِ الآخَرِينَ، وَعَلَى الإِرَادَةِ فِي تَحَمُّـلِ الأَفْـرَادِ مَسْؤُولِيَّاتِهِمْ كَمُوَاطِنِينَ[165].

ثَامِناً: التَّرْبِيَةُ المَـدَنِيَّةُ:

يَرَى البَعْضُ أَنَّ "التَّرْبِيَةَ المَدَنِيَّةَ" هِيَ تَرْبِيَةٌ عَلَى مَنْهَجٍ لِلتَّعامُلِ مَعَ مَوْضُوعَاتٍ وَقَضَايَا مُسْتَمَدَّةٍ مِنْ مُفْرَدَاتِ التَّجْرِبَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ، فَهِيَ السَّعْيُ لإِكْسَابِ الفَرْدِ جُمْلَةَ مَنْهَجِيَّاتٍ لِمُمَارَسَةِ وَاقِعٍ مُجْتَمَعِيٍّ لاَ يَقُومُ عَلَى التَّشَابُهِ أَوِ التَّمَاثُلِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ أيديُولُوجيّاً أَوْ عَقَائِدِيّاً، وَاقِعٌ يَقُومُ عَلَى مَبْدَأ مُشَارَكَةِ الجَمِيعِ فِي صِيَاغَةِ العَقْدِ الاجْتِمَاعِيِّ المُنَظِّمِ لِلعِلاَقَاتِ بَيْنَ الأَفْرَادِ وَالهَيْئَاتِ، مَنْهَجٌ يُمَكِّنُ الأَفْرَادَ مِنْ تَنْشِيطِ مُؤَسَّسَاتِ المَجَالِ العَامِّ القَائِمَةِ بَيْنَ المُوَاطِنِ وَالدَّوْلَةِ، وَبِالمَعْنَى السَّابِقِ يُمْكِنُ القَوْلُ أَنَّ "التَّرْبِيَةَ المَدَنِيَّةَ" هِيَ آلِيَّاتُ إِكْسَابِ

---

[162] حسنين توفيق إبراهيم، "المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات"، في: علياء وجدي (مراجعة وتحرير) وآخرين، **مؤتمر الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي، القاهرة،(2006)**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2008، ص ص 336-348.

[163] عبد الخبير عطا، "دور الجامعات في العالم العربي الإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة: أسباب الفشل ومقومات النجاح"، في مجموعة باحثين، **التعليم العالي في مصر، المجلد الثاني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 1110-1111.

[164] "الدور المدني للجامعات العربية: دعوة للكتابة"، موقع: الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، ص5، متاح على الرابط التالي: **http://www.laes.org/~laes/upload/editor_upload/file/CRAU-Call-For-Papers-Ar-11-2-2016.pdf**

[165] عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

«مَنْهَجِيَّاتِ حَيَاةٍ» لِجُمُوعِ المُتَعَلِّمِينَ، كَالتَّرْبِيَةِ عَلَى مَنْهَجِ الالْتِزَامِ بِمَبْدَأ المُسَاوَاةِ بَيْنَ البَشَرِ، وَالدِّفَاعِ عَنِ الحُقُوقِ، وَالالْتِزَامِ بِمَضَامِينِ المَوَاثِيقِ الدَّوْلِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِحُقُوقِ الإِنْسَانِ، وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى مَنْهَجِ المُشَارَكَةِ فِي المَجَالِ السِّيَاسِيِّ وَالمَجَالِ العَامِّ، وَاحْتِرَامِ الاخْتِلاَفِ وَالتَّنَوُّعِ بَيْنَ الثَّقَافَاتِ، وَمَبْدَأ التَّسَامُحِ، وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى مَنْهَجِ أَنْسَنَةِ السُّلْطَةِ، وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى الدِّيمُقراطيـَّةِ وَحُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ، وَعَلَى مُمَارَسَةِ المُوَاطَنَةِ الإِيجَابِيَّةِ[166].

و"التربية المدنية" تعني ما يُعلَّم في الجامعة (أو المدرسة) تحت عناوين ومُقرَّراتٍ مثل: "التربية المدنيَّة" أو "التربية المُواطنيَّة"، كجُزءٍ من المنهج، وبغضِّ النَّظر عمَّا إذا كان ذلك مفرُوضًا على جميع الطلاب في الجامعة أو مقصُورًا على اختصاصاتٍ مُعيَّنةٍ (في كُلِّيَّاتِ التربية مثلاً)، وفي ذلك مسائلٌ، مثل السؤال عما إذا كنا نتحدث عن التربية" حول المواطنة "أم عن التربية" من أجل المواطنة". والفرق هنا يتعلّق بما إذا ما كنا نكتفي بالمحاضرة والمناقشات الصفية (نواتج معرفية)، أو كنا نذهب نحو أنشطة عملية (نواتج سلوكية)، ومنها أيضًا مسألة تعليم التربية المدنية في مقرّر معين أم نشرها في المناهج عامة، ومنها مثلاً ما إذا كانت التربية المدنية كميدان تعليمي تفي وحدها بمتطلبات الحياة الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مصطلح المسؤولية المدنية أوسع من مصطلح "التربية المدنية"ويشمله[167].

ويرى آخرُون أنَّها: "مجمُوعة خبراتٍ مدنيّةٍ قوامُها مفاهيمٌ وقيمٌ ومهاراتٌ واتِّجاهاتٌ ومُمارساتٌ تُعزِّزُ الجَانِبَ المَدَنِيَّ لدى الأفراد في مُختلف جوانب الحياة المدنيَّة ليكُونُوا فاعلين في بناء مُؤسَّسات المُجتمع".

وهي "عمليَّة تهدفُ إلى رَفْعِ مُستوى الوعيِّ السِّياسيِّ والاجتماعيِّ للأفراد، وإكسابهم قيماً ومهارات، وأفكاراً وتصوُّراتٍ واتِّجاهاتٍ سياسيَّةٍ ومعرفةً حديثةً تُبلورُ وَعْيَهُمْ، وتخلقُ لديهم قناعاتٍ قيميَّة وثقافيَّة بأهمِّيَّة الثقافة المدنيَّة حتى تُرَسِّخَ لَدَيْهِمْ سُلُوكـاً"[168].

ويُعرِّفُها عطا درويش بأنَّهَا: "نمطٌ منْ أنماط النشاط التَّربويِّ الهادف إلى تَعْدِيلِ سُلُوكِ الفَرْدِ، ليُؤَدِّي وَاجِبَاتِهِ تجَاهَ الآخَرِينَ وتجَاهَ وَطَنِهِ، منْ أجْلِ بِنَاءِ مُجْتَمَعٍ تَسُودُهُ الدِّيمُقراطيَّة والرَّفاهية".

ويُعرِّفُها مركزُ التربية المدنيَّة (1994 واشنطن D.C) بأنَّهَا: "وسيلةٌ لتَحْسِينِ أدَاءِ الحُكُومَةِ مِنْ خلال إشراك المُواطن في العَمَلِ المدنيِّ وصِنَاعَةِ القَرَارِ". نُلاحظُ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ السَّابقةِ أنَّ الجميع يشتركُ في أنَّ التربية المدنيَّة، تهدفُ إلى إعداد الفرد المُتوازن مع نفسه ومع الآخرين، حيثُ تُزوِّدُ الأفرادَ والجَمَاعَاتِ بالمَعَارِفِ، والمَهَارَاتِ، والاتِّجَاهَاتِ، لتيسير العلاقات بينهُم؛ وذلك للوُصُول للمُواطنة الصَّالحة، إذاً فهي "عمليَّة إعداد وتطوير للفَرْدِ ليُصْبِحَ عُضْوًا فعَّـالا في المُجْتَمَعِ"[169].

ويخلط البعض بين مفاهيم التربية المدنية والتربية السياسية، وربما يكون الفارق الوحيد الذي يؤكدون عليه هو أن التربية المدنية لا تنشغل بشكل رئيسي بالتعبئة الأيديولوجية والحشد الأيديولوجي لأذهان المتعلمين، ولكنها – أي التربية المدنية- تنصرف إلى الاهتمام فقط بدراسة المفاهيم والمبادئ السياسية، التي تشكل الأساس للمجتمع السياسي الديمقراطي والنظام الدستوري، وتتضمن تنمية مهارات صناعة القرار حول القضايا العامة والمشاركة في الشأن العام والوطني، وتعني أيضا دعم مشاركة المواطنين السياسية والمدنية على أساس تأمل واع وناقد، وتعني أيضا انخراط المواطنين بفاعلية ومسؤولية في

---

(166) أحمد يوسف سعد، "تجارب ونماذج للتربية المدنية في بعض دول العالم: جدل التفاعل بين مؤثرات الخارج وتحديات الداخل"، في: مجموعة باحثين، **التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر (1980-2005)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 285-287.

(167) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(168) **الدليل المرجعي في تدريس التربية المدنية**، ط1، فلسطين: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومشروع نظام، 2010، ص 11.

(169) عطا حسن درويش، "مدى نجاح منهاج التربية المدنية في خلق ثقافة مدنية فلسطينية"، مرجع سبق ذكره، ،ص 742.

إدارة شؤونهم. وهناك من يرى أن التربية المدنية تدعم قيم الذات، مثل: تقدير الذات، والإيجابية، والثقة بالنفس، وغيرها[170].

وفي مقال لكوتون كاثلين وبعد فحص لنحو (93) مدرسةٍ ومقالاً ومسحاً وبرنامجاً ومشرُوعاً حول "التربية المدنية" للوُقُوف على واقعها في العالم، لاحظت أنَّ أغلب الدِّراسات تُؤكِّدُ افتقارَ غالبيَّة الشَّباب والكبار للاستعداد المدنيِّ، منْ حيثُ الافتقار إلى المعارف والمهارات والميُول والاستعدادات.

كما أن ذات الباحثة خلصت إلى أن أغلب برامج التربية المدنية الحالية تتسم بعدة عيوب منها: العمومية، الافتقار إلى المعنى، عدم الارتباط أو الصلة بالواقع، عدم التركيز على مهارات التفكير والمهارات العملية، التعلم السلبي، عدم التركيز على الحقوق، سيطرة المعلم، انخفاض جودة المناهج والمُقرَّرات الدِّراسيَّة، عدمُ الاهتمام بالقضايا العالميَّة، مُحتويات النُّصُوص محدُودة، أدواتُ التقييم غير مُلائمة[171].

وَمِمَّا سَبَقَ، نَلْحَظُ أنَّ مَفْهُومَ التَّربِيَةِ المَدَنِيَّةِ تَمَحْوَرَ حَوْلَ: التَّركيزِ على الطابع التَّربويِّ ذي الإطار المعرفيِّ، مفاهيمُ تتضمَّنُ حديثا عن المُشاركة الفاعلة، وجودَ أبْعَادٍ مُرتبطةٍ بالمسؤُوليَّة الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة[172].

وأَشَارَ د.عدنان الأمين إِلَى أَنَّهُ وَجَدَ حَوَالى 20 دِرَاسَة تتناولُ مُعظمُها المُواطنة والتربية المُواطنيَّة والتربية المدنيَّة في التعليم العالي، مُعْظَمُهَا دِرَاسَاتٌ أمبيريقيَّةُ الطابعِ تستعملُ الاستبيانَ، وتُفْضِي إلى أرقامٍ ودلالاتٍ إحصائيَّةٍ، لكنْ دُون أنْ تُزوِّدَ القارئَ أيَّ فكرةٍ عن أحوال التربية المدنيَّة أو المُواطنيَّة في البُلدان والجامعات المَدْرُوسَةِ[173].

ويُشيرُ بَعْضُ البَاحِثِينَ إِلَى أنَّ هُنَاكَ مُقَرَّرَاتٍ مُتَنَاثِرةٍ حَوْلَ المُوَاطَنَةِ وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى المُوَاطَنَةِ. لَكِنَّ مُقَرَّرَاتِ حُقُوقِ الإِنْسَانِ هِيَ الأكثرُ انْتِشَاراً فِي الجَامِعَاتِ العَرَبِيَّةِ، وَيَبْقَى السُّؤَالُ عَنْ مَدَى فَعَالِيَّةِ تَعْلِيمِ هَذَا المُقَرَّرِ؛ فَقَدْ تَنَاوَلَ خالد محمُود (كلية التربية جامعة الإسكندرية) دَوْرَ الجَامِعَاتِ المِصْرِيَّةِ فِي التَّرْبِيَةِ عَلَى حُقُوقِ الإِنْسَانِ، وَقَالَ إنَّ المجلس الأعلى للجامعات استجَابَ لتضاعُف الاهتمام بتعليم حُقُوق الإنسان عالميّاً مُنذُ أوَاخِرِ التِّسعينيَّات، واعْتَمَدَ فِي سَنَةِ 2004 استحداث مُقرَّرٍ جَدِيدٍ تَحْتَ اسْمِ "حُقُوق الإِنْسَانِ" لِيَكُونَ مُقرَّراً إِجْبَارِيّاً فِي الجَامِعَاتِ كَافَّةً. وَقَامَتْ جَمِيعُ الجَامِعَاتِ المصْرِيَّةِ بتطبيق القَرَارِ، لَكِنَّ إِعْطَاءَ الأَهَمِّيَّةِ اخْتَلَفَ بَيْنَ جَامِعَةٍ وَأُخْرَى؛ إِذْ وَضَعَتْ جَامِعَةُ الزَّقازيق لمادَّة حُقُوق الإِنْسَانِ مُقرَّراً إجباريّاً يَتَعَيَّنُ عَلَى الطَّالِبِ أنْ يَنْجَحَ فِيهِ، وَلاَ يحتسبُ ضمن مُعدَّله الدِّراسيِّ في جميع الكُلِّيَّاتِ، بينما يُحتسبُ في جامعاتٍ أُخْرَى.

وَعَلَى أيِّ حَالٍ، هُنَاكَ تَطَوُّرَاتٌ إِيجَابِيَّةٌ مَعَ الزَّمَنِ؛ فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، كَانَ فِي العِرَاقِ قَبْلَ سَنَةِ 2003 مَادَّةُ "الثقافة الوطنيَّة والقَوْمِيَّةِ" باعتبارها فلسفة النِّظام السِّياسيِّ البعثيِّ، منْ خلال كُتُبٍ علميَّةٍ لِمَرَاحِلِ الدِّرَاسَةِ الجَامِعِيَّةِ الثَّلاَثِ: الأولَى والثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ، بَيْنَمَا افتقدتْ مَادَّةُ حُقُوقِ الإِنسَانِ الإلزاميَّة التِي درسَتْ فِي مَا بَعْدَ المَرْكَزِيَّةِ وَالتَّوْحِيدِ فِي المُفْرَدَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ، وَ تُرِكَتْ لِلأَقْسَام العِلْمِيَّةِ حُرِّيَّةُ تَحْدِيدِ مَا تَرَاهُ مُنَاسِباً[174].

ويرى د.السيد عبدالمطلب غانم أنه يجب التمييز في "التربية المدنية" بين ما هو كلي على مستوى النظام، وما هو جزئي على مستوى الممارسات المؤسسية والفردية، فالأسرة لها دور مهم في هذا

---

[170] شبل بدران، **التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009 ، ص 29.

[171] أحمد يوسف سعد، مرجع سبق ذكره، ص 353.

[172] **الدليل المرجعي في تدريس التربية المدنية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[173] عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[174] ساري حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الجانب، والمقرر الدراسي أداة فقط. قضية تجارب العالم الثالث ووجوب النظر إليها بعين أكثر دقة، لمعرفة ماذا يراد بها؟، وإلى أي حد حققت النتائج المطلوبة منها؟، وإلى أي حد فشلت؟، والوسائل في كلتا الحالتين[175].

إذاً، هُناك تجاربٌ مُتعدِّدةٌ فيما يتعلقُ بالتربية المدنيَّة في التعليم العالي بالعالم العربيِّ، من حيثُ التدريس والمضمُون والبرامج، هناك تعدُّدٌ في تسمية المُقرَّر الدِّراسيِّ ذاته، وفيما يُقدَّمُ فيه من معلُوماتٍ، حيثُ أنَّ ذلك يرتبطُ بشكلٍ أو بآخرَ بطبيعة النظام السياسي القائم وباتجاهاته الديمقراطية من عدمها، وتعاطيه مع عملية "التنشئة السياسية"، باعتبارها إحدى وظائف النظام القائم، التي تضمن له الولاء والشرعية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه رغم برامج "التنشئة السياسية" التي كانت تكرس للاستبداد في ظل الأنظمة السابقة، ومع ما عانى منه بعضها من عشوائية وعدم تجانس بين معظم القنوات أو الأجهزة المسؤولة عن هذه الوظيفة، إلا أن التغيير حصل، ولو كان متأخرا، وقد بدأ في معظم البلدان العربية بمُظاهرات سلمية، مليئة بمفاهيم مدنية واضحة[176]، تتعلّق بالديمقراطية والحق في التعبير والمشاركة السياسية.

كان هذا الحراكُ العربيُّ مُرتبطاً بالجامعات بشكلٍ واضحٍ، حيثُ كان التنسيق عبر وسائل الاتصال الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي، وقد كتبت كثير من الدراسات والمقالات عن هذا الحراك المهم ومآلاته[177].

"إلا أنَّ هذه الفِكْرَةَ، فكرةُ مُساهمة أهل التَّعْلِيمِ العَالِي في الرَّبيع العربي بصُورةٍ ما، لا تعني إقامة علاقةٍ سببيَّةٍ بين التَّعليم العالي والثَّوْرَةِ، ونحنُ لَسْنَا بِصَدَدِ البَحْثِ فِي هذا الموضُوع أَصْلاً، إنَّهَا تَعْنِي فقط أنَّ التَّعْلِيمَ العَالِي يتضمَّنُ بُعْداً مدنيّاً، غير بُعْدَي التعليم والبحث، وأنَّ "الرَّبيع" كشف وُجُود المخزُون المدنيِّ المُتكوِّنِ في فترة ما قبل هذا الرَّبِيعِ. لكنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ، في ما يُسمَّى

---

(175) السيد عبدالمطلب غانم، "مداخلة وتعقيب"، في: مجموعة باحثين، **التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 373-374. وأنظر: رضا محمد هلال، **التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، سلسلة: دراسات**، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2015.

(176) يرى شبل بدران أن: تمييز الحياة المدنية عن الحياة المواطنية هو إخراج لها من دائرة نظام ثالث للسلطة هو النظام السياسي؛ فالحياة المدنية هي التي تجري بعفوية، دون نظام سلطة محدد، بين أفراد المجتمع، وقوامها نسيج متجدد على الدوام من علاقات تلاق، وتبادل، وتعاون واتفاق، وافتراق، وتجاذب، وتنافس، وتنازع، ناتجة من أمزجة الأفراد وأهوائهم وميولهم وحاجاتهم وتقديراتهم وأوضاعهم.. إن الحياة المدنية هي حياة المصالح والرغبات والعلاقات السلمية الحرة بين أفراد المجتمع. أنظر: شبل بدران، **التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(177) سنُشيرُ هُنا إلى بعض الدراسات على سبيل المثال فقط لا الحصر:

- مصطفى عبدالله خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة الديمقراطية في ليبيا الجديدة**، بنغازي: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2013.
- حسين عبدالحميد أحمد رشوان، **ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014.
- سمير أبو زيد، **الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة: ضمان القيم المجتمعية كأساس للدولة العربية الحديثة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013.
- مجموعة باحثين، ملف: "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 398، أبريل 2012.
- عبد الإله بلقزيز، "الربيع العربي: جردة حساب أولية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 447، مايو 2016.

أحيانًا بـ"الخريف العربيِّ" أو غيرها من الأسماء السَّلبيَّة، كَشَفَ ضَعْفَ المَخْزُونِ المَدَنِيِّ فِي عَدَدٍ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ أَمَامَ مَخْزُونٍ آخَرَ عَمِيقٍ تَرَاكَمَ عَبْرَ الزَّمَنِ"[178].

والنتيجة مما يسمى "مراجعة الأعمال السابقة" عربيًا في موضوع المسؤولية المدنية للجامعة، أو المصطلحات الأخرى التي تُجسِّدُها تُفِيدُ، مُقارنة بالمُراجعة العامَّة، أنَّ معرفتنا الأكاديميَّة بأحوال البُعد المدنيِّ للتَّعليم العالي في بُلداننا محدُودة جدّاً قياسًا بحَجْمِ التَّعليم العالي في المُجتمع وبخُطُورة القضيَّة المدنيَّة في البُلدان العربيَّة وتعقدها[179].

الخـاتمـة:

خَلُصْنَا مما سبق إلى القَوْلِ فِيمَا يتعلَّقُ بِتَعْرِيفِ "الدَّوْرِ المدنيِّ لِلجَامِعَاتِ" أنَّهُ شَكْلٌ مِنْ أشْكَالِ "الدَّوْرِ الاجْتَمَاعِيِّ"، المُتَضَمِّنِ فِي الأَسَـاسِ لِقِيَمٍ مَدَنِيَّةٍ سِلْمِيَّةٍ ديمُقراطيَّةٍ، وهذا الدَّوْرُ يتجسَّدُ في

(178) عدنان الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.
(179) عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

مجمُوعةٍ من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامَّة التي تنتظمُ تحت عناوين مثل: خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ، وَثَقَافَةُ القَانُونِ، وَتَعْلِيمُ العلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالمُوَاطَنَةِ، وَالالتِزَامُ المَـدَنِيُّ، وبيداغوجيا التَّقَصِّي وَالمُـدَاوَلَةِ..

إنَّ تحقيق مفهُوم الجامعة المُشاركة مدنيّاً في التعليم العالي يتطلَّبُ تطبيق أساليب قياديَّة غير تقليديَّة، يجبُ العملُ على تطبيقها..، مثل: أساليب القيادة المُوزَّعة، والقيادةُ التَّشارُكيَّةُ، والقيادةُ غيرُ الرَّسميَّة، فَضْلاً عَنْ ضرُورة اكتساب مَهَارَاتٍ قِيَادِيَّةٍ بعَيْنِهَا، مثل: مهارات التفاوُض، وإدارة الصِّراع، وإدارة الشَّراكة المُجتمعيَّة، والتَّواصُلُ الفعَّالُ مع مُنظَّمات المُجتمع المدنيِّ المحلِّيِّ[180].

لقد ساهم العديد من الباحثين في تعريفنا بالدور المدني للجامعات، من خلال الدراسات والأبحاث التي قدمت في هذا الصدد، ومن أبرزهم: الخبير التربوي الأستاذ الدكتور عدنان الأمين، ود.غادة الجوني، ود.منير السعيداني، وغيرهم بالتأكيد.. ومن خلال عرض الأدبيات وتقديم قراءة أولية لها خلصنا إلى أنَّ معرفتنا الأكاديميَّة بأحوال البُعد المدنيِّ للتَّعليم العالي في بُلداننا محدُودة جدّاً قياسًا بحَجْمِ التَّعليم العالي في المُجتمع وبخُطُورة القضيَّة المدنيَّة في البُلدان العربيَّة وتعقدها. وأخيرا، نأمل أن تكون هناك مُساهمات (علميَّة) تطبيقيَّة في المُستقبل القريب حول معرفة الدَّور المدنيِّ للجامعات العربيَّة.

مُـلخَّصُ الكتـاب:

يتناولُ هذا الكتاب موضُوع "الدَّوْرِ المدنيِّ لِلجَامِعَاتِ: قراءة أوليَّة في الأدبيات"، ليُعْطِي إضاءاتٍ هامَّةٍ حول هذا الدَّور، ويُوضِّح طبيعتهُ وأهمِّيَّتهُ، على اعتبار أنَّهُ شَكْلٌ مِنْ أشْكَالِ "الدَّوْرِ

(180) عصام جمال سليم غانم، مرجع سبق ذكره، ص3.

الاجْتَمَاعِيِّ"، المُتَضَمِّنِ فِي الأَسَـاسِ لِقِيَمٍ مَـدَنِيَّةٍ سِلْمِيَّةٍ ديمُقـراطيَّةٍ، وهـذا الدَّوْرُ يتجسَّدُ في مجمُوعةٍ من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامَّة التي تنتظمُ تحت عناوين مثل: خِدْمَةُ المُجْتَمَعِ، وَثَقَافَةُ القَانُونِ، وَتَعْلِيمُ العلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالمُوَاطَنَةِ، وَالالتِزَامُ المَـدَنِيُّ، وبيداغوجيا التَّقَصِّي وَالمُـدَاوَلَةِ..

ويتكون الكتاب من ثلاثة فصول رئيسية، كل منها مقسم إلى مبحثين، الفصل الأول: "مفهوم الدور المدني للجامعات"، المبحثُ الأوَّل: مَعْنَى كَلِمَةُ المَـدَنِيِّ لُغَـةً واصطـلاحـاً، المبحث الثاني: الثقافة المدنيَّة: المفهُـومُ و المُرتكـزات. والفصلُ الثاني بعُنوان: "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتعـليم العـالي"، المبحث الأوَّل: الوظائفُ التقليديَّة للتعـليم العالي، المبحثُ الثاني: المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة للتعـليم العالي. أما الفصلُ الثالث فعُنوانه: "الدور المـدني للجامعـات وأبعـاده"، المبحثُ الأوَّلُ: مفهُومُ وخصـائصُ الدَّور المـدنيِّ للجامعـات، المبحثُ الثاني: الأبعـادُ الرَّئيسيَّة للدَّور المدنيِّ للجامعات.

ومن خلال عَـرْضِ الأدبيَّات السَّابقـة وتقديم قراءة أولية لها خلصْنَا إلى أنَّ: معرفتنا الأكاديميَّة بأحـوال البُعـد المـدنيِّ للتَّعليم العـالي في بُلداننا محـدُودة جـدّاً قياسًا بحَجْمِ التَّعليم العالي في المُجتمع وبخُطُورة القضيَّة المدنيَّة في البُلدان العربيَّة وتعقدهـا. كما أنَّ تحقيق مفهُوم الجامعة المُشاركة مدنيّاً في التعليم العالي يتطلَّبُ تطبيق أساليب قياديَّة غير تقليديَّة، يجبُ العملُ على تطبيقها..، مثل: أساليب القيادة المُـوزَّعة، والقيـادةُ التَّشارُكيَّةُ، والقيادةُ غيرُ الرَّسميَّة. وأخيرا، نأمل أن تكون هناك مُساهمات (عـلميَّة) تطبيقيَّة في المُستقبل القريب حـول معـرفة الدَّور المدنيِّ للجامعات العربيَّة.

قائمة المراجـع:

أوَّلاً: الوثائقُ والتقاريرُ:

1- "إعـلان تالـوار عـن الدور المـدني و المسئـولية الاجـتماعيـة للتعـليم العـالي"، مُتـاحٌ على الرابـط الإلكتروني التــالي: http://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-are/talloires-declaration/

2- محمد بامية وآخرين، **العلوم الاجتماعيَّة في العالم العربيِّ:أشكالُ الحُضُور، التقريرُ الأوَّلُ للمرصد العربيِّ للعلوم الاجتماعيَّة**، بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، ديسمبر/ كانون الأول، 2015.

ثانياً: الكُتُب:

1- أندريه لالاند، **موسُوعة لالاند الفلسفيَّة: مُعجمُ مُصطلحات الفلسفة النقديَّة والتقنيَّة، المُجلدُ الأوَّلُ**، تعريب: خليل أحمد خليل، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2012.
2- بلجر، وجون، **أسياد العالم الجدد**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.
3- جورج طرابيشي، **في ثقافة الديمقراطية**، بيروت: دار الطليعة، 1998.
4- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق/ سوريا: دار الفكر العربي، 2003.
5- حسن مصدق، **النظرية النقدية التواصلية: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت**، بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.
6- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
7- حسين عبدالحميد أحمد رشوان، **ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014.
8- خلود صابر، **استقلال الجامعات، تعليم حقوق الإنسان: (13)**، ط2، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (د.ت).
9- ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
10- **الدليل المرجعي في تدريس التربية المدنية**، ط1، فلسطين: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومشروع نظام، 2010.
11- دينيس لويد، **فكرة القانون**، تعريب: سليم الصويص، مراجعة: سليم بسيسو، سلسلة عالم المعرفة: (47)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.
12- رضا محمد هلال، **التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، سلسلة: دراسات**، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2015.
13- زهير فريد مبارك، **أُصُولُ الاستبداد العربيِّ**، ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2010.
14- سعيد إسماعيل علي، **المُواطنة في الإسلام**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
15- سمير أبو زيد، **الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة: ضمان القيم المجتمعية كأساس للدولة العربية الحديثة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013.
16- السيد سلامه الخميس، **التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005.
17- شفيق رضوان، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
18- طوني بينيت وآخرين (تحرير)، **مفاتيحُ اصطلاحيَّةٌ جديدةٌ: مُعجمُ مُصطلحات الثقافة والمُجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
19- عاشور سليمان شوايل، **نشأة النظم القانونية وتطورها: دراسة فقهية قانونية مقارنة بين النظم القانونية بالشرق والغرب القديم**، ط3، بنغازي: دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، 2009.
20- عبد العزيز القاسم و فليب وود، "تقديم: فُقهاءُ المُسلمين والمُقارنة القانُونيَّة"، في: ماثياس ريمان ورينهارد زيمرمان (تحرير)، **كتاب أكسفورد للقانُون المُقارن: الجُزءُ الأوَّلُ**، ترجمة: محمد سراج، مراجعة: سامي شبر، بيروت/ لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

21-عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
22-عبد الغني عماد، "في تحليل المُجتمع العربيِّ: المنظُومات الكُبرى"، في: عبد الإله بلقزيز (إشراف) وعبد الإله بلقزيز ومحمد جمال باروت (تحرير) وآخرين، **الثقافة العربيَّة في القرن العشرين: حصيلة أوليَّة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
23-علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
24-علي محمد شمبش، **العلوم السياسية**، ط8، بنغازي: المؤلف، 2013.
25-فاروق شوقي البوهي، **التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
26-فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، عمَّان/ الأردن: دار الشروق، 1992.
27-ماجد عرسان الكيلاني، **فلسفة التربية الإسلامية: دراسة مُقارنة بالفلسفات التربوية المُعاصرة**، ط1، عمَّان/ الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، 2009.
28- مايكل بربار وآخرين، **التيهور القادم: التعليم العالي والثورة المقبلة**، الرياض: منشورات العبيكان، 2015.
29-مجمُوعة باحثين، **موسُوعةُ السِّياسة: الجُزءُ الرَّابعُ**، إشراف وتأسيس: عبد الوهاب الكيالي، مُدير التحرير: ماجد نعمة، ط5، بيروت/ لبنان: المُؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر، 2009.
30-مُحمَّدٌ بن أبي بكر الرازي، **مُختار الصِّحاح**، القاهرة: (د.ن)، (د.ت).
31-محمد عتريس، **الموسُوعة في المُصطلحات السِّياسيَّة والبرلمانيَّة**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2011.
32-محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المُقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998.
33-محمد نصر مهنا، **علمُ السِّياسة بين الأصالة والمُعاصرة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011.
34-مصطفى عبدالله خشيم، **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**، ط2، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004.
35- مصطفى عبدالله خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة الديمقراطية في ليبيا الجديدة**، بنغازي: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2013.
36-معنى خليل عمر، **نقدُ الفكر الاجتماعيِّ المُعاصر: دراسة تحليليَّة ونقديَّة**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991.
37-موسى عبد الله، "الفلسفة وخطاب النهايات"، في مجموعة باحثين، نابي بوعلي (إشراف)، **حوار الفلسفة والعلم: سؤال الثبات والتحول**، الرباط/الجزائر/بيروت: دار الأمان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، 2012.
38-ميشيل مان (تحرير)، **موسُوعة العلوم الاجتماعية**، نقلها إلى العربية: عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز، بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999م.
39-نادية محمود مصطفى، **الديمقراطية العالمية: من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية**، ط2، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، 2013.
40-ناصيف نصار، **في التربية والمواطنة: متى يصير الفرد في الدولة العربية مواطنا؟**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2002.
41-ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان/ الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.
42-نصر محمد عارف، **الحضارة، الثقافة، المدنيَّة: دراسة لسيرة المُصطلح ودلالة المفهُوم**، سلسلة المفاهيم والمُصطلحات (1)، ط2، هيرندن/ فيرجينيا، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994م.
43-**الوظيفة الثالثة للجامعات**، الرياض: وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014.

44-هاشم يحي الملاح، **قضايا وهُمُوم جامعيَّة ومُجتمعيَّة عامَّة: دراساتٌ في التعليم العالي وتحدِّيات المُستقبل**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2013.
45-وليم هـ.داتن وآخرين، **حرية الاتصال حرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت، تقرير معد لقسم حرية التعبير الديمقراطية والسلام باليونسكو**، باريس: منشورات اليونسكو، 2013.
46-يزيد عيسى السورطي، **السلطوية في التربية العربية**، سلسلة عالم المعرفة (362)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009.
47-يوسف سيد محمود، **آفاق تربوية مُتجدِّدة: رُؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعيِّ**، القاهرة: الدار المصريَّة اللبنانيَّة، 2008.

ثالثاً: الدَّوريَّاتُ:

1-أحمد الديين، "الديمقراطية والانتخابات في الكويت"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 347، السنة: الثلاثون، يناير/ كانون الثاني 2008.
2-أسماء حسين ملكاوي، "فكرة الجامعة عند هابرماس: نظرية الفعل التواصلي وإصلاح الجامعات"، **مجلة: إضافات، الجلة العربية لعلم الاجتماع**، العددان: 36-37،
3-بسام محمد أبو حشيش، "دور كليات التربية في تنمية قيم المُواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة"، **مجلة: جامعة الأقصى**، المجلد: الرابع عشر، العدد: الأول، يناير 2010.
4-جميل حمداوي، "التربية والديمقراطية"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 48، خريف 2009.
5-حسنين توفيق إبراهيم، "ثقافة العُنف السِّياسيِّ في الوطن العربيِّ: البُنية والمصادرُ وسُبُلُ التَّفكيك"، القاهرة، مُؤسَّسة الأهرام، **كراساتٌ استراتيجيَّةٌ**، العدد: 258، المُجلد: 24، نوفمبر 2015.
6- حسن رمعون, "المدرسة في البلدان المغاربية و الخطاب حول المواطنة: مقاربة من خلال كتب التربية المدنية"، **مجلة: إنسانيات، Insaniyat**، العدد: 60-61، 2013م. الرابط التالي: **http://insaniyat.org/revues.14117**
7-خالد عبد الفتاح عبد الله، "تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية "، **مجلة: إضافات**، العددان: 36-37، خريف 2016، شتاء 2017.
8-داود خير الله، "أهم أسباب التخلف والتفكك الاجتماعي والهزائم العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 439، السنة: 38، أيلول/ سبتمبر 2015.
9-رمضان خطوط، "تقويمُ الأداء في ظلِّ بيداغوجيا المُقاربة بالكفاءات"، **مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016.
10-زرزار العياشي وسفيان بو عطيط، "الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 396، فبراير/ شباط 2012.
11-الزواوي بغورة، "في مفهوم الدولة المدنية"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 708، نوفمبر/ تشرين الثاني، 2017.
12-ساري حنفي، "افتتاحيَّة: القلمُ والسَّيفُ: الهامشُ الضَّيِّقُ في الحُرِّيَّات الأكاديميَّة"، **مجلة: إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العددان: 29-30، شتاء-ربيع 2015.
13-سعيد الصديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، **مجلة: رؤى استراتيجية**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 6، المجلد: الثاني، أبريل 2014.
14-شراف شناف، "الإنسان التداولي والمُواطنة الافتراضية"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 394، ديسمبر 2011.
15-شيماء بهاء الدين وسماح عبد الصبور، "السياسات الثقافية لدول الأركان الثلاث وأثرها في المكانة والدور"، في مجمُوعة باحثين، **أمتي في العالم: الحالة الثقافية للعالم الإسلامي، (2010-2011)**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2011.
16-طلال عتريسي، "أسئلة الجامعة والتعليم العالي"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 56، خريف 2011.

17-عامر مهدي دقو، "العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة: عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد: 13، المجلد: الرابع، صيف 2015م.
18-عدنان الأمين، "افتتاحيَّة: الخداعُ البحثيُّ في العلوم الاجتماعيَّة"، **مجلة: إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربيَّة، العددان: 33-34، شتاء- ربيع 2016.
19-عدنان الأمين، "ثقافة القانون في الجامعات العربية"، **مجلة: إضافات**، العددان: 36-37، خريف 2016، شتاء 2017.
20- عدنان الأمين، "المسؤُوليَّة المدنيَّة للجامعة"، **مجلة: الدِّفاع الوطنيِّ اللبنانيِّ**، بيروت، العدد: 90، تشرين الأول/ أكتوبر 2014. متاح على الموقع الرَّسميِّ للجيش اللبنانيِّ، بتاريخ: 2014/10/1م، على الرابط التالي:
21- **http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?43203#.VhfkzV7HhQQ**
22- عصام جمال سليم غانم، "الجامعات المشاركة مجتمعيا: المفهوم والأبعاد والقيادة في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة"، **مجلة: الدراسات التربوية والإنسانية**، دمنهور، كلية التربية، جامعة دمنهور، المجلد: السادس، العدد: الرابع، الجزء الرابع، (أ)، 2014، متاح على الرابط التالي:
http://platform.almanhal.com/Reader/Article/96400
23-عصام عزت جانو، "خدمة المجتمع: تنظيمها وتقييمها"، **نشرة: شؤون أكاديمية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مركز استقطاب وتنمية أعضاء هيئة التدريس، العدد: الرابع، أبريل 1992.
24-عطا حسن درويش، "مدى نجاح منهاج التربية المدنية في خلق ثقافة مدنية فلسطينية: دراسة تقييمية"، **مجلة: جامعة الأزهر**، غزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانيَّة، المُجلد: 12، العدد: 2، 2010.
25-عقيل يوسف عيدان، "الفلسفة خارج الجامعة"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 683، أكتوبر، 2015.
26-غادة جوني، "الالتزام المدني في الجامعات العربية"، **مجلة: إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العددان: 36-37، خريف 2016، شتاء 2017.
27-فريد مرة، "التربية للتحرر أم للقهر؟"، **مجلة: تسامح**، رام الله/ فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العددان: 42-43، كانون الأول/ديسمبر 2013.
28-كاتي نصار وآلن الأوسطه، "تقريرٌ عَنْ: تعزيز المناعة الاجتماعيَّة بمُواجهة التطرُّف، بيروت4-8/أبريل 2016"، **مجلة: المُستقبل العربيِّ**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 451، 2016.
29-كمال أبو شديد، "بيداغوجيا التقصي والمُداولة في التَّعليم العالي في المنطقة العربيَّة"، **مجلة: إضافات**، بيروت، العددان: 36-37، خريف 2016، شتاء 2017.
30-لوك فيري، "تعلم الحياة: سأروي لك تاريخ الفلسفة"، عرض: الزواوي بغورة، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 687، فبراير/ شباط 2016.
31-محمد أحمد المقداد وآخرين، "أثر البيئة الجامعة على الثقافة المدنية لدى الطلبة: جامعة آل البيت والجامعة الأردنية دراسة ميدانية مقارنة"، **مجلة: دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد: 40، العدد: 1، 2013.
32-مُختار مروفل، "الجامعة والسِّياسة في الجزائر: مشرُوعُ المُجتمع بَيْنَ مطرقة السُّلطة وسِنْدَانِ الأيديُولوجية لَمْحَةٌ تَارِيخِيَّةٌ"، **مجلة: إضافات المجلة العربيَّة لعلم الاجتماع**، بيروت، الجمعيَّة العربيَّة لعلم الاجتماع ومركزُ دراسات الوحدة العربيَّة، العددان: 26-27، ربيع – صيف 2014.
33-ملف: "الإنتاج السوسيولوجي العربي: المرجعيات والتكوين العلمي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 400، السنة: 35، يونيو/ حزيران، 2012.
34-ملوح السليحات، "انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط"، **مجلة: المنارة**، المجلد: 20، العدد: 1، آب/ أغسطس 2014.
35-نادر فرجاني، "مخاطر إخضاع التعليم العالي لحافز الربح في البُلدان العربية"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 56، خريف 2011.

36-نجيب عيسى، "التعليم العالي وأسواق العمل المعولمة"، **مجلة: الغدير**، بيروت، العدد: 56، خريف 2011.
37-نعمان عاطف سالم عمرو وتيسير عبد الحميد أبوساكور، "دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها"، **مجلة: جامعة القدس المفتوحة**، العدد: الثالث والعشرون (1)، يونيو/حزيران2011م.

رابعاً: الرَّسـائلُ العلميَّة:

1-رؤوف بوقرة، **دراسة تقييمية لمدى مطابقة القانون الوضعي الجزائري مع قيم المجتمع ودينه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
2-ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حيمد، **الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2007.
3- هبة رءوف عـزت، **المُواطنـة: دراسـة لتطـوُّر المفهُـوم في الفكـر الليبرالـيِّ**، رسـالة دكتوراه غير منشـورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جـامعـة القاهرة، 2007.

خامساً: المُؤتمراتُ والنَّدواتُ:

1- أحمد يوسف سعد، "تجارب ونماذج للتربية المدنية في بعض دول العالم: جدل التفاعل بين مؤثرات الخارج وتحديات الداخل"، في: مجمُوعـة باحثين، **التربية المـدنية وعملية التحـول الديمقراطي في مصر (1980-2005)**، نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي)، عبد المنعم المشاط (تقديم)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.
2- "إعـلان القاهرة حول التعليم العـالي في البُلدان العـربيَّة 2009"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاء عربيٍّ للتعليم العالي: التحدِّيات العالميَّة والمسؤُوليَّات المُجتمعيَّة**، أعمالُ المُؤتمر الإقليميِّ العربيِّ حول التعليم العالي، القاهرة، (31 مايو-2 يونيو2009م)، تحرير: عدنان الأمين، مكتب بيروت: مُنظَّمة اليونسكو،2010.
3- أميمة مصطفى عبود، "خبرات الجامعات الحكومية في التثقيف السياسي والتدريب على المواطنة: قراءة في خبرة جامعة القاهرة"، في كمال المنوفي (تحرير)، **الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، ومؤسسة كونراد أديناور، 2007.
4- أنطوان نصري مسرة، "قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية"، في: مجمُوعة باحثين، **مُؤشِّراتُ قياس الديمقراطيَّة في البُلدان العربيَّة: وقائعُ ورشة عمل، (بيروت، 24/25-6/2009)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية الديمقراطية، 2009.
5- أيمن الحسيني وهند الغزالي، "هل منْ بيئة تعلُّمٍ مدنيَّةٍ داخل كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسيَّة في جامعة القاهرة؟: بحثٌ في سياق النشأة ومنظُورات تدريس علم السِّياسة"، في: **تقريرٌ عن مُؤتمر الدَّور المدنيِّ للجامعات العربيَّة وأوراقٌ بحثيَّةٌ، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، بيروت: معهد عصام الفارس للسِّياسات العـامَّة والشُـؤون الدَّوليَّة في الجامعة الأمريكيَّة، 2016.
6- حسنين توفيق إبراهيم، "المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات"، في: علياء وجدي (مراجعة وتحرير) وآخرين، **مؤتمر الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي، القاهرة،(2006)**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2008.
7- ساري حنفي، "البحث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي: إشكاليات مراكز البحث خارج الجامعة"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية**، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، (31 مايو-2 يونيو2009م)، تحرير: عدنان الأمين، مكتب بيروت: منظمة اليونسكو،2010.

8- سفيان عبد اللطيف كمال، "الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤُوليَّاتها المُجتمعيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **أعمالُ مُؤتمر المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة للجامعات الفلسطينيَّة، فلسطين، نابلس (2001/9/26)**، فلسطين: جامعة القدس المفتُوحة واللجنة الوطنيَّة للتربية والثقافة والعلوم، 2011.
9- سيف الدين عبد الفتاح، "التربية المدنية: دراسة في المفهوم بين العالمية والخصوصية: الإصلاح أم الإصلاح معكوسا؟"، في: مجموعة باحثين، **التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر (1980-2005)**، نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي)، عبد المنعم المشاط (تقديم)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.
10- عبد الخبير عطا، "دور الجامعات في العالم العربي الإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة: أسباب الفشل ومقومات النجاح"، في مجموعة باحثين، **التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشرافُ المُستقبل، أعمالُ المُؤتمر السَّنويِّ الثامن عشر للبُحُوث السِّياسيَّة، 14-17 فبراير 2005م، المجلد: الثاني**، أسامة أحمد مجاهد (مُراجعة وتحرير)، القاهرة: مركز البُحُوث والدِّراسات السِّياسيَّة، جامعة القاهرة، 2006.
11- عمر رحال، "المسؤولية المُجتمعيَّة للجامعات: بين الرِّبحيَّة والطوعيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **أعمالُ مُؤتمر المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة للجامعات الفلسطينيَّة، فلسطين، نابلس (2001/9/26)**، فلسطين: جامعة القدس المفتُوحة واللجنة الوطنيَّة للتربية والثقافة والعلوم، 2011.
12- فضل الموسوي، "دور المجالس الطلابية في تعزيز الممارسة الديمقراطية في بعض الجامعات اللبنانية: الجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية نموذجا"، **تقرير عن مُؤتمر الدَّور المدني للجامعات العربيَّة وأوراقٌ بحثيَّةٌ، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، بيروت: معهد عصام الفارس للسِّياسات العامَّة والشُّؤون الدَّوليَّة في الجامعة الأمريكيَّة، 2016م.
13- محمد العربي (تحرير)، **الثورة والدولة والديمقراطية**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية بإدارة المشروعات الخاصة، 2012.
14- محمد فرج صالح رحيل، "مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع: نقد لتجربة الجامعات الليبية قسم علم الاجتماع جامعة سرت نموذجا"، في: مجموعة باحثين، **تقرير عن مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية وأوراقٌ بحثيَّةٌ، (بيروت: 21-22 أبريل 2016)**، بيروت: معهد عصام الفارس للسِّياسات العامَّة والشُّؤون الدَّوليَّة في الجامعة الأمريكيَّة، 2016م.
15- ممدوح مصطفى إسماعيل، الأنشطة الطلابية في الجامعات المصريَّة وبناء قيم المُواطنة: تحليلُ الموقف وآليَّات العلاج (استطلاعٌ لرأي عيِّنة من طلاب جامعة المنُوفيَّة)، في كمال المنوفي (تحرير)، **الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، ومؤسسة كونراد أديناور، 2007.
16- منير محمود بدوي، "دورُ الجامعة بين تحدِّيات الواقع وآفاق المُستقبل: رُؤيةٌ نظريَّةٌ"، في: مجمُوعة باحثين، **التعليمُ العالي في مصر: خريطة الواقع واستشرافُ المُستقبل، أعمالُ المُؤتمر السَّنويِّ الثامن عشر للبُحُوث السِّياسيَّة، 14-17 فبراير 2005م، المجلد: الأول**، أسامة أحمد مجاهد (مُراجعة وتحرير)، القاهرة: مركز البُحُوث والدِّراسات السِّياسيَّة، جامعة القاهرة، 2006.
17- وداد علي الرحمن وشهير أسامة، "جامعة الأحفاد للبنات ما بعد الامتياز الأكاديميِّ: المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة والمُشاركة المدنيَّة"، في: مجمُوعة باحثين، **نحو فضاءٍ عربيٍّ للتعليم العالي: التحدِّيات العالميَّة والمسؤُوليَّات المُجتمعيَّة**، أعمالُ المُؤتمر الإقليميِّ العربيِّ حول التعليم العالي، القاهرة، (31 مايو-2 يونيو2009م)، تحرير: عدنان الأمين، مكتب بيروت: مُنظَّمة اليونسكو،2010.

سادساً: المواقعُ الإلكترونيَّة:

1- أمينة قهواجي وحكيم بن حسان، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مُقدَّمة للمُؤتمر الدولي الثالث عشر، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، 14-15/نوفمبر/2016، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

http://dspace.univchlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/1011/020.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2-أسامة تليلان، "الرافعة الثانية للدولة والمجتمع المدني: الثقافة المدنية": http://www.ammonnews.net/article/285937

3-أوهايبية فتيحة، "في مفهُوم المُواطنة"، موقعُ: المنهل، على الرابط : https://platform.almanhal.com/Files/2/42613

4-تالوارTalloires، موقع ويكيبيديا، https://en.wikipedia.org/wiki/Talloires

5-توفيق السيف، "حول جاهزيَّة المُجتمع للمُشاركة السِّياسيَّة"، بتاريخ: 2013/3/26م، مُدوَّنة: توفيق السيف، على الرابط التالي:
http://talsaif.blogspot.com/search/label/%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF

6-"الدور المدني للجامعات العربية: دعوة للكتابة"، موقع: الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، متاح على الرابط التالي:
http://www.laes.org/~laes/upload/editor_upload/file/CRAU-Call-For-Papers-Ar-11-2-2016.pdf

7-زهير الخويلدي، "سيادة الدَّولة في ظلِّ عالميَّة المُواطنة"، بتاريخ: 2009/5/15، موقع: زمان الوصل، على الرابط التالي:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/10584

8-ساري حنفي، "تقرير عن مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية: الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات في الجامعة الأمريكية بيروت (21-22 أبريل 2016)"، موقع: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، متاح على هذا الرابط:
http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Sari-Hanafi-Omran-Review.pdf

9-عايدة باكير، "تطور دورُ الجامعة في خدمة المُجتمع في ضوء المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة والاتِّجاهات العالميَّة الحديثة"، تاريخ الاطلاع: 15/ديسمبر/2017م، موقع: جامعة جازان، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://colleges.jazanu.edu.sa/saf/Documents/books/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8 %A%D9%85%D8%B9.pdf

10-عدنان الأمين، "المسؤُوليَّة المدنيَّة للجامعة"، مجلة: الدِّفاع الوطنيِّ اللبنانيِّ، بيروت، العدد: 90، أكتوبر 2014م، ص ص 5-54.
الموقع الرَّسميِّ للجيش اللبنانيِّ، http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?43203#.VhfkzV7HhQQ

11-عدنان الأمين، "المسؤولية المدنية للجامعة"، تاريخ الاطلاع: 2017/3/25، متاح على الرابط التالي:
http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/AdnanElAmineCivicResponsibilityOfTheUniversity.pdf

12-عطار عبد المجيد ووهيبة بوربعين، "الجامعة وخدمة المُجتمع: نحو مُقاربةٍ وظيفيَّةٍ في تنمية وتطوير المسؤُوليَّة المُجتمعيَّة: جامعة تلمسان نمُوذجاً"، موقع: مركز النور للدراسات، بتاريخ: 2016/12/21، http://www.alnoor.se/article.asp?id=313385

13-فهد إبراهيم الحبيب، "الاتجاهاتُ المُعاصرةُ في تربية المُواطنة"، موقعُ: مركز آفاق للدراسات والبُحُوث، بتاريخ: 2010/5/19، مُتاحٌ على الرَّابط الإلكتروني التالي: http://aafaqcenter.com/post/22

14- فواز عقل، "دورُ الجامعة في خدمة المُجتمع"، تاريخ الاطلاع: 2018/3/15، مُتاحٌ على الرابط الإلكتروني التالي:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/roleuniversitycommunityservice.pdf

15-قينان الغامدي، "الجامعات وخدمة المجتمع: ليس للتعليم فقط"، موقع: العربية نت، بتاريخ: 2014/4/29، على الرابط التالي:
https://www.alarabiya.net/ar/sauditoday/2014/04/29/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%82%D8%B7-.html

16- محمد عيسى العدوان، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة التعلم ونشر المعرفة"، المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ومركز الدعم الوطني للتوثيق برعاية الجامعة العربية، والمنتدى لتطوير الهوية المؤسسية واتحاد الجامعات العربية، عمان، 5/6- 4-2014،
أنظر: موقع المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية: http://www.asrorg.org/ar/main.php

17- محمد فاعور، "واقع التربية المواطنية في الدول العربية"، 2013/5/21، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/2013/05/21/ar-pub-51864

18-"ملامح الثقافة المدنية"، موقع: مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2017/10/15 ، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.ccsd.ngo/2012/09/%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/

19- مها الشهري، "ثقافة القانون والتنمية الاجتماعية"، موقع: جريدة عكاظ، بتاريخ: 2017/8/26، متاح على الرابط التالي:
https://www.okaz.com.sa/article/1567507/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

20- موقع: الجامعة الأمريكية في القاهرة: <http://www.aucegypt.edu/academics/maan/Pages/default.aspx>

21- موقع: عدنان الأمين. http://adnanelamine.net/_page.php?page_id=1

22- "مُؤتمر الدَّور المدنيِّ للجامعات العربيَّة"، 2015/8/29، موقع: شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **https://yassine.net/diae2/20108**

23- هبة رءوف عزت، "المُواطنة: مُحاولة لاستكشاف مساحات المعنى ومعنى المساحات"، 2011/10/5، على هذا الرابط:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=454:2013-02-27-13-32-26&catid=128&Itemid=554

الـكَـاتِـبُ فـي سُـطُـورٍ:
خـالـد خـمـيـس الـسـحـاتـي

* من مواليد مدينة بنغـازي/ ليبيـا.
* كـاتـبٌ وبـاحـثٌ وقـاصٌّ ليـبيٌّ.
* يكتُبُ: المقالة الأدبية والثقافية والسياسية ـ القصَّة القَصِيرَة ـ الأقْصُوصَة.

الدراسـات الثقافية والفكرية والسيـاسيـة ـ الحـوار الصحـفي.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بنغـازي/ ليبيا.
* "مُنسِّق وحدة ضمان الجودة" بقسم العلوم السِّياسيَّة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي(حاليّاً).
* شارك في عددٍ من المُؤتمرات والمُلتقيات العلميَّة والثقافيَّة والأدبيَّة في عددٍ من الدُّول العربيَّة.

* شارك في عدة دَّوْرَاتٍ تَّدريبيَّةٍ وَ ورش عملٍ في مجال العلوم السِّياسيَّة والقانُون الدَّوليِّ العامِّ والتنمية البشريَّـة والحـاسب الآلي والتقنية الإلكترونيَّـة.

* عُضوٌ في العديد من المُنظمات والجمعيَّات الثقافية والأكاديميَّة في الوطن العربي.

* مُؤسِّسُ ومُديرُ تحرير مجلة: "شؤون دبلوماسية"، معهد الدراسات الدبلوماسية، بالجامعة البريطانية الليبية.

* فازت أقاصيصه في شهر فبراير 2008 بمُسابقة **(قصص على الهواء/ أصوات شابة في القصة العربية)**، وهُو مشرُوعٌ ثقافيٌّ لمجلة العـربي الكويتيَّة، بالتعاوُن مع إذاعـة **(البي بي سي)** العربيَّة في لندن لاحتضان إبداعات الشباب في القصة القصيرة. نُشرت أعْمَالُهُ الفائزة في تلك المُسَابقة في: كتاب **{مجلة العربي}** الكويتيَّة لشهـر أبريل عام 2009.

* نشـر الكاتبُ دراسـاته وأبحـاثه ومقـالاته فـي العـديد من (الدوريات) المجـلات والصحـف المحلية والعربيَّة في الوطـن العربيِّ وخـارجه.

* البريد الإلكتروني: **khalidasshati@yahoo.com**